GOOD JUDGMENT

المنتدى الاستراتيجي العربي
ARAB STRATEGY FORUM

11 سؤال للعقد القادم

استشراف الاتجاهات السياسية
والاقتصادية العالمية والإقليمية
حتى عام 2030

11 سؤال للعقد القادم

تقديم

بالتعاون بين المنتدى الاستراتيجي العربي وخبراء Good Judgment Inc، لتحليل الاتجاهات العالمية تم توجيه بعض الأسئلة المفصلية للمستشرفين الفائقين والتي هي بمثابة مؤشرات مبكرة لأيّ تحولات متوقعة في الاتجاهات السائدة. ولمثل هذه الاتجاهات آثار عميقة على مدى الأعوام العشرة المقبلة وما بعدها، وتتناول هذه الأسئلة قضايا عالمية وقضايا تؤثر تأثيراً مباشراً على المنطقة العربية وعموم منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وقد طُرحت أسئلة النقاش على 150 خبير من "المستشرفين الفائقين" الذين يعملون مع Good Judgment Inc في شهر أكتوبر/تشرين أول 2019.

المنتدى الاستراتيجي العربي
ARAB STRATEGY FORUM

المنهجية

Good Judgment Inc هي المؤسسة الأكثر دقةً في العالم في التنبؤات الجيوسياسية والاقتصادية. وهذه المؤسسة التنبؤية هي ثمرة مشروع بحثي استغرق أربع سنوات بتكلفة 20 مليون دولار أمريكي بإدارة مكتب مدير الاستخبارات القومية في الولايات المتحدة (DNI)، لمعرفة فيما إذا كانت منهجيات التنبؤ المستعينة بالجمهور أكثر دقةً من المنهجيات القائمة. وكانت النتيجة إيجابيةً بشكل حاسم، فقد حقّقت منهجية Good Judgment Inc دقةً أكبر بنسبةً 85%. وتواصِل Good Judgment Inc العمل مع عملاء وشركاء لتعزيز دقة التنبؤات أكثر فأكثر.

وللتوصُّل إلى أكثر التنبؤات دقةً على الإطلاق، تعمل Good Judgment Inc مع مستشرفين فائقين Superforecasters في شتى أنحاء العالم سبقَ وأن حقَّقت تنبؤاتهم دقةً عاليةً جعلتهم في قمّة التصنيف وضمن فئة تضمّ 1-2% فقط مِن أكثر من 25.000 متنبئاً شاركوا في المشروع البحثي للحكومة الأمريكية. وهؤلاء المستشرفون الفائقون يمثلون مجالات متعددة، فتخصصاتهم تشمل التمويل والمعلومات الاستخباراتية، والإدارة والطب، والطب النفسي وعلم الآثار. وحصلَ أغلب هؤلاء على درجة جامعية عُليا أو أكثر، وحصلَ ثلثهم على درجة الدكتوراة. ويقطن ثلث المستشرفين الفائقين خارج الولايات المتحدة، ويتحدّث أغلبهم لغتين أو أكثر. وخلال الفترة بين عامَي 2013-2014، تمت مقارنة العديد من هؤلاء المستشرفين الفائقين مباشرة بما مجموعه 4.300 عضو من مجتمع الاستخبارات في الولايات المتحدة من خلال 139 سؤالاً تتعلق بالتنبؤات الجيوسياسية، وكانت تنبؤات المستشرفين الفائقين أكثر دقةً بنسبة 30%.[1]

وتضمَّن كلُّ فريق من المستشرفين الفائقين ما يُعرف باسم "الفريق الأحمر" وهو أصغر حجماً، ويضمُّ مستشرفين فائقين هُم أنفسهم لا يتنبؤون، بل ينتقدون "نمط" تفكير المستشرفين الفائقين الآخرين، مهما كان، ويقترحون حججاً بديلة للنظر فيها. ويُبرز أعضاء الفريق الأحمر تفاصيل جديدة أو طرحاً جديداً يعتقدون أن المستشرفين "النمطيين" لم يتدبّروا فيه بشكل كافٍ. ويُثمر كلُّ ما سبق عن تنبؤاتٍ مستنيرةٍ قائمةٍ على مجموعات متعدّدة من البيانات ونماذج التحليل.

1 انظر: http://www.sjdm.org/journal/17/17408/jdm17408.pdf

GOOD JUDGMENT

قائمة المحتويات

الملخص التنفيذي 4

السؤال الأول 21

هل تعود دورة الأعمال التجارية العالمية إلى نمط النمو المطّرد الذي تتخلله فترات ركود قصيرة الأمد؟

السؤال الثاني 26

هل سيصمد نظام التجارة العالمي في وجه النزعة الشعبوية الراهنة؟

السؤال الثالث 32

هل من الممكن أن تتحوَّل النزاعات التقنية بين الولايات المتحدة والصين إلى فرصٍ للتعاون؟

السؤال الرابع 38

هل الاقتصادات الكبيرة تزداد هشاشة في مواجهة حرب سيبرانية (حرب إلكترونية)؟

السؤال الخامس 44

هل القرن الأمريكي، بجوانبه السياسية والثقافية والعسكرية والاقتصادية، في حالة تراجع؟

السؤال السادس 50

بعد انهيار الإمبراطوريات الخارجية في القرن العشرين، هل جاء دور البلدان لتتفتَّت في القرن الحادي والعشرين؟

السؤال السابع 58

هل "أوبك" قادرة على البقاء في ظل اقتصاد عالمي يتجه إلى اقتصاد خالٍ من الكربون؟

السؤال الثامن 64

هل تُفاقِم ندرة المياه المخاطر الأمنية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟

السؤال التاسع 70

هل ستؤدي حقول غاز شرق المتوسط الواقعة قبالة سواحل قبرص ولبنان ومصر إلى تعزيز استقرار المنطقة؟

السؤال العاشر 76

هل ستؤدي العقوبات الاقتصادية إلى انهيار نظام الحكم في إيران؟

السؤال الحادي عشر 82

هل سنشهد تسارعاً في وتيرة انتشار الأسلحة النووية؟

1. دورة الأعمال التجارية العالمية

هل تعود دورة الأعمال التجارية العالمية إلى نمط النمو المطّرد الذي تتخلله فترات ركود قصيرة الأمد؟

بَعْدَ عقد من انتعاش اقتصاد العالم، ثمة مؤشرات متراكمة تُنْذِر بكساد جديد. وقد يمهّد ذلك للعودة إلى نمط النمو المطّرد الذي تتخلّله فترات ركود قصيرة كتلك التي شهدناها في العقود القليلة الماضية؛ وقد نكون على موعد مع ركود عميق وممتدّ آخر كما كان حال العالم مع الكساد الكبير خلال فترة 2008-2013.

ويتعلق هذا الاتجاه بدورة الأعمال التجارية العالمية فيما إذا كان الكساد المقبل سيكون على شاكلةِ الأزمة الاقتصادية العالمية، أم أننا سنعود إلى الوتيرة السابقة بأن نشهد ركوداً اقتصادياً قصير الأمد ومن ثم يستأنف اقتصاد العالم النمو المطّرد. ويعتقد المستشرفون الفائقون أنّ فرصة تجنّب العالم حدوث كساد كبير آخر في العقد المقبل هي ثلاثة إلى واحد تقريباً.

بالعودة إلى قرن أو أكثر، كانت دورات الأعمال التجارية أكثر تواتراً مع تقلبات أكبر نتيجة انتقال الاقتصادات من الازدهار إلى الكساد. ومع بداية القرن العشرين، بدأت دورات الأعمال تستمر لفترات أطول وكانت فترات الركود أكثر اعتدالاً. في المقابل، كانت الأزمة الاقتصادية العالمية خلال العقد الماضي أكثر فداحة بكثير. وفي تحليلهم، يستنتج المستشرفون الفائقون عمومًا أن الفترة المرجعية المناسبة لعملية الاستشراف هي تجربة العقود الأخيرة مع فترات الركود الخفيفة التي يمكن أن يتخللها أحيانًا ركود عميق. إن الكساد الكبير، باختصار، هو الاستثناء وليس القاعدة.

يتوقع المستشرفون الفائقون أن يكون هناك ركود عالمي واحد على الأقل خلال العقد القادم. هذه هي الوتيرة التي يجب أن نتوقعها - أو "المعدل الأساسي" - وفقًا لصندوق النقد الدولي. ومع ذلك، فإن وقوع هذا الكساد العظيم ليس في الأفق. فقد تزامن عدد من الأحداث النادرة مع هذا الركود، منها "فقاعات الأصول" المتعددة في الكثير من الاقتصادات، والأزمة في ثقة المستهلك والشركات نتيجة ظهور تلك الفقاعات، وأزمة الائتمان في أعقاب انهيار ليمان براذرز.

ويجادل البعض بأن المصارف المركزية العالمية باتت أكثر حنكةً في توجيه الاقتصادات المتعثرة فيما يشير آخرون إلى أن التقنيات الناشئة ستعمل على النهوض بالاقتصادات الكبرى في السنوات المقبلة.

وتشمل مؤشرات التحديات المقبلة استمرار أو تفاقُم التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين، واندلاع صراع موسَّع فيما بين الدول يعطّل الأعمال التجارية، أو فشل الحكومات في الاستجابة بسرعة للمؤشرات المبكرة للتباطؤ الاقتصادي. ولكن في الواقع، استجابت الحكومات والسلطات النقدية بسرعة لهذه التحديات، بدءاً من الصين إلى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

السؤال المفصلي: هل يتجنّب اقتصاد العالم فترة كساد كبير حتى عام 2030؟

س 1 | صفحة 20

2. النظام التجاري العالمي

هل يصمد نظام التجارة العالمي لحقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية في وجه النزعة الشعبوية الراهنة؟

في السنوات الأخيرة، بات النظام المستند إلى أُسس منظمة التجارة العالمية عُرضة للضغوط. فبعد عقود من النمو المطرد، بدأت التجارة العالمية مساراً تراجعياً حادّاً في منتصف عام 2018.

يرى المستشرفون الفائقون احتماليةً ضئيلةً للغاية أن تنسحب إحدى الدول من منظمة التجارة العالمية، ويقول العديد منهم إنّ الصين وروسيا تتمتعان من خلال عضويتهما بمنظمة التجارة العالمية بمكاسب تفوق التكلفة المترتبة عليهما. وثمة نقاط مِفْصليَّة محتملة عدّة في هذا الصدد. فهناك احتمالية أكبر بقليل في أن تفكّر أكثر من دولة من دول مجموعة السبع، بما في ذلك الولايات المتحدة وإيطاليا، وربما حتى فرنسا والمملكة المتحدة، في الانسحاب من منظمة التجارة العالمية استجابةً للضغوط الشعبوية من جانب الناخبين أو الاتجاهات الشعبوية في الأحزاب السياسية الحاكمة.

ويلفتُ المستشرفون الفائقون إلى أنّ ثمة تهديدات أخرى محيقة بنُظم التجارة العالمية، بما في ذلك النزعة المتزايدة لدولتين أو مجموعة دول لمحاولة إرساء دعائم نُظم تجارية إقليمية جديدة، من قبيل الشراكة عبر المحيط الهادئ المدعومة من جانب الولايات المتحدة، أو الاتحاد الاقتصادي الأوروبي-الآسيوي المدعوم من جانب روسيا. وعليهِ، يرى العديد من المستشرفين الفائقين أنّ نظام التجارة العالمي مهدَّد حتى لو لم يَقُمْ أيُّ بلد بالانسحاب رسمياً من منظمة التجارة العالمية في الأعوام العشرة المقبلة.

وفي حين أن الاتفاقيات الثنائية والإقليمية تعد تطوراً جديداً، إلا أن اتجاه ما بعد الحرب العالمية الثانية لخفض التعرفات التجارية لا يزال قائماً. فوفقًا لمنظمة التجارة العالمية، كان متوسط التعرفة الجمركية للشركاء التجاريين الرئيسيين حوالي 22% في عام 1947. بعد سلسلة من الاتفاقيات التجارية، انخفض هذا المستوى إلى أقل من 5% بحلول منتصف التسعينيات. وهذا ما تؤكده بيانات البنك الدولي التي تُظهر متوسط تعرفة يبلغ 3% اعتبارًا من عام 2017، وهو انخفاض ملموس، لا ينبغي للنزاعات التجارية في السنوات الأخيرة أن تؤثر على الإجماع العام والمتنامي حول فائدة التجارة المفتوحة، سواء تم ذلك من خلال مؤسسات متعددة الأطراف مثل منظمة التجارة العالمية أو من خلال اتفاقيات إقليمية وثنائية.

السؤال المفصلي: هل تنسحب الصين أو روسيا أو إحدى دول مجموعة السبع من منظمة التجارة العالمية بحلول عام 2030؟

س2 | صفحة 26

3. الحروب التقنية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية

هل تتحوَّل النزاعات التقنية بين الولايات المتحدة والصين إلى فرصٍ للتعاون؟

واجَهَت التقنية الصينية وقتاً عصيباً في الغرب ولكنها تشهد قبولاً سريعاً في أجزاء أخرى من العالم النامي. ومن زوايا معينة، ثمة حرب باردة جديدة بالفعل ولكن في مجال التقنية. ومع تطوُّر الأحداث خلال السنوات العشر القادمة، قد نشهد بالأفق فرصاً سانحة لإيجاد طرق جديدة للتعاون.

الاتجاه المتعلق بقوة الولايات المتحدة مرتبطٌ ارتباطاً وثيقاً باتجاهات أخرى، منها حول ما إذا كانت الصراعات التقنية بين الولايات المتحدة والصين ستتحوَّل يوماً ما إلى فرص للتعاون بين الجانبين، وفيما إذا كانت الاقتصادات الكبيرة تزداد هشاشة في مواجهة حرب الإنترنت؟ بالنسبة للسؤال الأول، رجَّح المستشرفون الفائقون، وبنسبة 80%، أننا لَن نشهدَ مرحلة "الإنترنت المنقَسِمَة" splinternet، أي أن تكون هناك إنترنت تقودها الولايات المتحدة وإنترنت أخرى تقودها الصين بحلول عام 2030.

وسيستمر تدفُّق الكثير من المعلومات عبر الشبكات العالمية، حتى وإنْ تمَّ حظر بعض المعلومات السياسية أو الأيديولوجية. ومع ذلك، وإلى حدّ ما، فإنَّ "الإنترنت المنقَسِمَة" موجودة بالفعل، مع وجود "جدار الحماية العظيم" للصين ووجود مقدّمي خدمات إنترنت لديها والمختلفين كلّ الاختلاف. ومن المرجَّح أن تزداد العقبات التي تعوق التدفُّق الكامل والحرّ للمعلومات، ولكن لن تظهر شبكةُ إنترنت صينيةٌ منفصلةٌ بشكل كامل لا تربطها أيّ صلة ببقية العالم.

السؤال المفصلي: هل يمكن تجنُّب مرحلة "الإنترنت المنقسِمَة" بوجود إنترنت تقودها الولايات المتحدة وأخرى تقودها الصين بحلول عام 2030؟

س3 | صفحة 32

4. الهجمات الإلكترونية

هل الاقتصادات الكبيرة تزداد هشاشة في مواجهة حرب الإنترنت؟

ثمة نُظم عدّة عُرضة للتأثُّر بمثل هذه الحرب المحتملة تشمل الحكومات، والمصارف المركزية، وشبكات الطاقة الكهربائية، وأسواق المال. وقد تتكبَّد بعض البلدان خسائر فادحة تصل إلى مليارات الدولارات جرّاء شنّ هجمة إلكترونية عليها.

عندما سئل المستشرفون الفائقون عما إذا كانت الاقتصادات الكبرى عرضة لهجوم سيبراني خطير، رأوا احتمال 66% أن تتسبَّب هجمة إلكترونية في تعطُّل أحد نُظم البنية التحتية الأساسية في إحدى بلدان مجموعة السبع لأكثر من يوم واحد قبل عام 2030

فأنظمة الأقمار الاصطناعية عُرضة لدرجة كبيرة للهجمات الإلكترونية، لكن أهميتها الاستثنائية للاقتصادات المتقدمة تجعلها محصنة بطريقة كبيرة. وأما شبكات الطاقة الكهربائية فقد ثبتَ أنها عُرضة للهجمات الإلكترونية، وتبدو إيطاليا أكثر عُرضة للخطر هنا، إذ أنّ لديها شركتين للطاقة الكهربائية لا أكثر، بينما تملك دول مجموعة السبع الأخرى شركات متعددة، منفصلة عن بعضها البعض. وخلاف ذلك، نجد أنّ العمليات الحكومية وأسواق رأس المال والخدمات المصرفية جميعها محميّة بطريقة فائقة. وحتى لو استهدفت هذه القطاعات الثلاثة بهجماتٍ شرسة، إلا أنها محميّة بكل الطرق الممكنة بما يحُول دون تعطُّل بلد ما لأكثر من يوم واحد. كما أن شلّ أوصال أحد النُّظم الأساسية في أحد بلدان مجموعة السبع إنما يتطلَّب تضافُر كل الإمكانات الوطنية في بلد بمكانة الصين أو روسيا، ومما يُضعف مثل هذا الاحتمال حقيقة أن الناتو سيفترض أن شنّ مثل هذه الهجمة هو بمثابة إعلان حرب.

إلا أنه خارج مجموعة السبع، هناك دول قد تكون أكثر عرضة للخطر. فعلى سبيل المثال، في الفلبين، أثارت جلسات الاستماع الحكومية في الآونة الأخيرة مخاوف من أن الصين يمكن أن "تعطل الطاقة عن بعد" في البلاد. وتعتقد السلطات أن بإمكانها استعادة الطاقة خلال يومين، لكن هناك قلق بسبب الحصة الكبيرة للصينيين في ملكية الشبكة الوطنية للفلبين، فضلاً عن التقارير التي تفيد بأن المهندسين الصينيين كانوا قادرين على استكشاف أخطاء الشبكة والتحكم فيها. وتمثل نقاط الضعف من هذا النوع للدول خارج مجموعة السبع مخاطر على سلسلة التوريد العالمية التي يمكن أن تؤثر على العديد من الاقتصادات الأخرى.

السؤال المفصلي: هل يتسبَّب شنّ هجمة إلكترونية في تعطُّل أحد نُظم البنية التحتية الأساسية في إحدى بلدان مجموعة السبع لأكثر من يوم واحد قبل عام 2030؟

س4 | صفحة 38

5. نهاية القرن الأمريكي

هل القرن الأمريكي، بجوانبه السياسية والثقافية والعسكرية والاقتصادية، في حالة تراجع؟

تتبوأ الولايات المتحدة مكانةَ أكبر اقتصاد في العالم منذ مطلع القرن العشرين، الأمر الذي أثرَّ في معظم مسارها منذ ذلك الحين. وأمّا القرن الحادي والعشرين فآخذٌ في التشكُّل كنظام متعدّد الأقطاب، فثمة بلدان ومناطق عدّة تسهم اليوم إسهاماً واسعاً في مجتمع العالم. وأبرز البلدان المنافسة للولايات المتحدة من حيث الناتج المحلي الإجمالي الإسمي هي الصين، وبلدان الاتحاد الأوروبي مجتمعةً، والهند. وكلّما تقلَّص حجم اقتصاد الولايات المتحدة أمام اقتصادات بلدان أخرى، قلَّت قدرة الولايات المتحدة على إظهار قوتها، الصلبة والناعمة، حول العالم.

وأما الاتجاه السائد الأخر فيتعلق بالقرن الأمريكي، بجوانبه السياسية والثقافية والعسكرية والاقتصادية، فربما يكون في حالة تراجع.

يرى المستشرفون الفائقون فرصة 65% أن يظلَّ اقتصاد الولايات المتحدة الأكبر في العالم بعد مرور عَقْد من الآن، وفرصة 33% أن يحتل المرتبة الثانية بعد اقتصاد الصين.

يرتبط هذا الاتجاه ارتباطًا وثيقًا بالقضايا العالمية المتعلقة بدورة الأعمال، والتجارة الدولية، والاستقرار الإقليمي، والتي ستتأثر جميعها بالموقع النسبي للولايات المتحدة في النظام العالمي والذي كان محل سيطرتها في أغلب سنوات القرن الماضي. وعندما ننظر نحو عام 2030، نجد خبراء من أمثال غرايام أليسون، من جامعة هارفرد، يحذّر ممّا أسماه "مصيدة ثوسيديديس" [نسبة إلى ثوسيديديس، أعظم المؤرّخين الإغريق] التي تفاقِمُ خطر اندلاع حرب بين قوتين، إحداهما صاعدة والأخرى مستقرة. وكان ثوسيديديس قد قال إنَّ "صعود مكانة أثينا والخوف الذي اكتنفَ إسبرطة جرّاء ذلك جعلَ الحرب بينهما مسألة حتمية". والسؤال هنا: هل ينطبق المنطق نفسه على حالة الصين الصاعدة وحتمية اصطدامها بالولايات المتحدة ذات المكانة المستقرة؟

ويقول المتنبؤون الفائقون إنَّ حجم اقتصاد الولايات المتحدة يبلغ 1.5 ضعف اقتصاد الصين من حيث الناتج المحلي الإجمالي الإسمي، وحتّى لو افترضنا أن اقتصاد الولايات المتحدة سجَّل معدلاتِ نموّ متواضعةً وسجّل اقتصاد الصين في المقابل نمواً متسارعاً، فإن الأمر سيستغرق أكثر من عشر سنوات ليحلَّ كلُّ اقتصاد منهما محلَّ الآخر من حيث الترتيب. ويرجّح المستشرفون الفائقون استمرار تباطؤ اقتصاد الصين، خاصةً بالنظر إلى الأعباء الديموغرافية التي سيتحمّلها الصينيون العاملون على نحو متزايد مع استمرار تزايد متوسط العمر بين سكان الصين.

غير أنّ تعليق المستشرفين الفائقين جاء أكثر ضبابية فيما يتعلق بالجوانب السياسية والثقافية لقوة الولايات المتحدة. فقد أظهرت الإدارة الأمريكية الحالية مراراً

وتكراراً، بالقول والفعل، أنها تُولي التحالفات والاتفاقات متعدّدة الأطراف أهميةً أقلّ من بقية الإدارات الأمريكية كافةً في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وطالما أنَّ واشنطن تواصل التأكيد على المواقف أحادية الجانب في مواجهة التحديات المتعددة الأطراف بشأن قضايا مثل التجارة وتغيُّر المناخ، فإنَّ قوتها الناعمة، السياسية والثقافية، ستتبدَّد شيئاً فشيئاً. ومن المحتمل أن تحدثَ نقطة تحول مِفْصَليَّة في هذا المسار في حال انتخابِ رئيس جديد للولايات المتحدة في عام 2020.

وفيما يتعلق بالقوة الصلبة، يعتقد المستشرفون الفائقون أنّه لن تملكَ أي دولةً جيشاً عاتياً مضاهياً لجيش الولايات المتحدة بحلول عام 2030، وإن كانت دولٌ عدّة ستعمل على تعزيز هيمنتها الإقليمية على نحو متزايد. أي أنّ الصين وروسيا، وعلى نحو أكبر كوريا الشمالية، ستستمر في التحوُّل إلى "قوى عظمى" مِن منظور سياقاتها الإقليمية، غير أنها ستظلُّ قوى إقليمية لا أكثر من منظور القوى العظمى. والصين وروسيا ستحققان مكاسب متسارعة في إضفاء الصفة العسكرية على الفضاء الإلكتروني والفضاء المعلوماتي، وستزيدان قدراتهما على تنفيذ أعمال عدائية تتجاوز خطوطاً حمراء أدّت في السابق إلى نشوب صراعات عسكرية فعلية. وستحقّق الولايات المتحدة إلى جانب حلفائها أيضاً مكاسب في القدرات في هذه المجالات، غير أن استخدام الغرب لمثل هذه الأدوات سيكون ضمن نطاق أضيق لاعتبارات أخلاقية وسياسية.

السؤال المفصلي: هل يتبوأ اقتصاد الولايات المتحدة المرتبة الأولى أم الثانية أم الثالثة عالمياً في عام 2030؟

س5 | صفحة 44

6. تفتيت الدول الكبرى

بعدَ انهيار الإمبراطوريات الخارجية في القرن العشرين، هل جاء دور البلدان لتتفتَّت في القرن الحادي والعشرين؟

تهدف مناطق عدّة في الصين وروسيا والولايات المتحدة وضمن الاتحاد الأوروبي إلى الانفصال. وفي هذا السياق، لن يُحتسب خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي.

ومِن بين الاتجاهات السائدة المحتملة على المستوى الاستراتيجي العالمي هذا السؤال: بعدَ انهيار الإمبراطوريات الخارجية في القرن العشرين، هل جاء دور البلدان لتتفتَّت في القرن الحادي والعشرين؟ تهدف مناطق عدّة في الصين وروسيا والولايات المتحدة وضمن الاتحاد الأوروبي إلى الانفصال. فخروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي بات أمراً متوقعاً الآن، ولكن ماذا عن بقية مناطق العالم؟ وبعد التحليل والنقاش، رأى المستشرفون الفائقون أنّه مِن المرجَّح، وبنسبة 5%، أنْ يفقدَ الاتحاد الأوروبي 0.5% أو أكثر من أراضيه أو سكانه قبل حلول عام 2030، وأن فرصة أن تفقدَ روسيا أو الصين النسبة نفسها من أراضيها أو سكانها تبلغ 2%، فيما لا تتجاوز فرصة ذلك 1% عند الحديث عن الولايات المتحدة.

هذا السؤال معقد بشكل خاص، والمبدأ الأساسي في عملية التنبؤ هو تقسيم الموضوعات المعقدة إلى أجزاء أصغر وأكثر قابلية للتحليل. يشمل هذا الاتجاه وجود العديد من التفاصيل المتغيرة، كما يتضح من ملاحظات المستشرفين الفائقين، ولكن ما الذي يجب أن يحدث لأي من تلك المناطق للانفصال فعليًا؟

الانفصال هو هدف للعديد من المناطق سواء في الصين أو روسيا أو الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي (EU).

ومن المفترض أن يتحقَّق خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (ما يُعرف اختصاراً باسم "بريكست"، وهذا الحدث لم يؤخذ في الحسبان في سياق هذا السؤال)، إلا أنَّ السابقة التي أحدثتها "بريكست" تثير إمكانية خروج دول أعضاء أخرى في الاتحاد الأوروبي، منها اليونان وإيطاليا، قبل حلول عام 2030. ويُضاف إلى ذلك أن بعض الدول الأعضاء الأحدث عهداً في الاتحاد الأوروبي، مثل رومانيا وبولندا وهنغاريا، وجميعها من بلدان حلف وارسو السابق، تتعرض للانتقاد مراراً وتكراراً مِن قِبل الدول الأعضاء الأقدم عهداً في المنظومة الأوروبية بسبب التوجُّس من الفساد وأوجه القصور في سيادة القانون فيها، ما يزيد الضغوط داخل هذه البلدان لكي تنأى بنفسها سياسياً عن بروكسل. وثمة احتمال آخر، أقلّ ترجيحاً لكنه يتزايد، وهو أن يفقد الاتحاد الأوروبي بعض أراضيه خلال صراع مع روسيا. فإذا ما بدا أنَّ دعم الولايات المتحدة لحلف الناتو أصبح واهناً، ربما تتجرأ موسكو بأن تقوم بالاستيلاء على منطقة من إحدى دول البلطيق في إطار الذريعة المعلنة والمتمثلة في حماية القاطنين فيها من أصول روسية. وفي ضوء هذه الاعتبارات وغيرها، يرى أكثر من نصف الأوروبيين الذين شملتهم دراسة استقصائية أن احتمال انهيار الاتحاد الأوروبي خلال 20 عاماً "مسألة واقعية" .

ولفتَ المستشرفون الفائقون إلى أنّ من بين الأسباب التي أدَّت إلى فقدان كيانات أوروبية أو أوراسية ذات سيادة لأراضٍ تابعة لها شملت: الانفصال (كوسوفو)؛ التفكُّك (يوغسلافيا)؛ الاتفاق المتبادَل (الجمهورية التشيكية وسلوفاكيا)؛ القوة (شبه جزيرة القرم)؛ المعاهدة (خروج بريطانيا من هونج كونج)؛ والشراء (صفقة شراء الولايات المتحدة لولاية ألاسكا من الإمبراطورية الروسية).وأما خارج الاتحاد الأوروبي، قد يكون من الصّعب للمرء أن يتخيَّل تفتُّت الصين أو الولايات المتحدة، أو حتى تفتُّت روسيا أكثر فأكثر. غير أن المستشرفين الفائقين لفتوا إلى أن التاريخ الحديث فيه من الشواهد ما يدلُّ على دولٍ بَدَت مستقرةً كلّ الاستقرار في سنةٍ ما، ثم اختفَت في السنة التالية، فقبلَ انهيار الاتحاد السوفيتي السابق بعشر سنوات، تنبَّأت قلةٌ قليلةٌ من المستشرفين الجادّين أنّ مآلَ تلك الإمبراطورية إلى انهيار. وبحلول عام 1989 انهارَ جدار برلين، وما لبث أن تبعه تفكُّك الاتحاد السوفيتي السابق. وفي أعقابِ ذلك، انقسمت يوغوسلافيا إلى أنظمة سياسية متعددة، وانقسمت تشيكوسلوفاكيا (إلى جمهورية التشيك وجمهورية سلوفاكيا)، وانفصلت إريتريا عن إثيوبيا. وفي أماكن أخرى من هذا العالم، أعلنت ناميبيا استقلالها عن جنوب إفريقيا، وتيمور الشرقية عن إندونيسيا، وجنوب السودان عن السودان. حتى الولايات المتحدة شهدت تقلُّصاً في مساحتها وتعداد سكانها بإعلان كلّ من بالاو وميكرونيزيا وجزر مارشال الاستقلال.

وفي كلّ حالةٍ من الحالات آنفة الذكر، حدَّد عددٌ قليل من المراقبين هذه النقاط المِفْصليَّة قبل عشر سنوات من حدوثها.

لذا في حين أن استمرار تفكُّك روسيا ليس مرجَّحاً، إلا أن الأمر ليس مستحيلاً. وينظرُ المستشرفون الفائقون والمراقبون الآخرون إلى الرئيس فلاديمير بوتين كمركزِ ثِقَلٍ كبير، ولكن إذا ما رحلَ فجأةً عن سُدَّة الرئاسة في روسيا فإن رحيله قد يقود عبر مسارات عدّة إلى إضعاف السيطرة المركزية على مناطق الأقليات مثل الشيشان أو داغستان، أو حتى كاريليا أو توفا. وإذا ما اتجهنا أكثر نحو الشرق، يعيش هناك مئات الملايين من الصينيين المفتقرين إلى الموارد في أقاليم متاخمة لأقاليم الشرق الأقصى الروسي الغنية بالموارد وذات الكثافة السكانية الضئيلة. وفي حقبةِ ما بعد بوتين، هل تسعى بكين إلى فرض سيطرتها مجدداً على أراضي منشوريا التي تقول العاصمة الصينية إنَّ القيصر انتزعها منها دونَ وجه حقّ إبان ضعف الصين؟ وعموماً، أدَّت خلافاتٌ دبَّت حول منشوريا إلى اندلاع صراع مسلح بين الاتحاد السوفيتي والصين في عام 1969. وبينما ثمة توافُق مناهِض للولايات المتحدة يوحّد العاصمتين موسكو وبكين في الوقت الراهن، مِن المهم أن نضع الحالة الراهنة في سياق التاريخ الأوسع للعلاقات الصينية-الروسية، ففي العقود السبعة المنقضية منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية، كانت موسكو وبكين بمثابة خَصْمَيْن حَذِرَيْن من بعضهما البعض طوالَ نصفِ تلك الفترة على أقلّ تقدير.

وتبدو حُجة المزيد من التفتُّت في الصين ضعيفة نسبياً، فداخل الصين، دَعَت الأقليات المتململة إلى الاستقلال في التبت وشينجيانغ (سنجان) بل وحتى في منغوليا الداخلية. وأعلنت بكين أن هذه المناطق تمثل "مصالح جوهرية" لها وأقسمت على استخدام كلّ ما أوتِيَت مِن قوة لصَوْن سيادتها عليها وعلى بحر الصين الجنوبي أيضاً. لكن بعض المفكرين جادلوا بأنَّ بكين لم تمارس السلطة على هذه المناطق إلا بين حين وآخر في الألفية الأخيرة، وأنها عندما فعلت ذلك، كان بسبب غزاة غير صينيين (المغول، المانشو) اجتاحوا الصين ومناطق أخرى خارجية في الوقت نفسه. لذا، إذا ما أخذنا في الحسبان آراء الخبراء حول طول بقاء الاتحاد السوفيتي في ثمانينيات القرن العشرين، وحقيقة أن جمهورية الصين الشعبية قد استمرت بالفعل لمدة عام واحد أكثر من عُمر الاتحاد السوفياتي السابق، لابدَّ أن يراقب المستشرفون الجيدون أيّ دلائل على وهن نظام مستبد، ومِن ثمّ فقدان سيطرة المركز على الأطراف خلال العقد المقبل.

السؤال المفصلي: هل تفقد الصين أو روسيا أو الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي 0,5% أو أكثر من أراضيها أو سكانها قبل حلول عام 2030؟

س6 | صفحة 50

كذلك نجدُ أن علاقات الصين مع بلدان أخرى يكتنفها الكثير. فخلال حياة الرئيس الصيني الحالي شي جين بينغ، خاضت بلاده الحرب ضدّ جيرانها في كافة الاتجاهات: كوريا وفيتنام، والتبت وبورما، والهند وروسيا. والصين وأمريكا تقاتلتا بشراسة إبّان الحرب الكورية، واندلعت مناوشاتٌ بينهما حول تايوان مرتين خلال الخمسينيات، ثم تواجَهَتا مجدداً في فيتنام في الستينيات. وأرسَت واشنطن وبكين هدنةً، ثم شراكةً معاديةً للاتحاد السوفيتي خلال السبعينيات، غير أنَّ أساس تلك المواءمة الاستراتيجية قد زال بانهيار الاتحاد السوفيتي في عام 1991. وسيلاحظ المستشرفون وتيرةً مقلقةً في العلاقات الصينية-الأمريكية، فعدد سنين الصراع بينهما يعادل تقريباً عدد سنين التعاون فيما بينهما.

لقد شهدت الأعوام الثلاثة الماضية تغييراتٍ لافتةً في السياسات المعلنَة للولايات المتحدة والصين على حدّ سواء، وفي حالِ وصل الطرفان إلى حافة الهاوية بالفعل، ثمة العديد من القضايا التي قد تُشعل فتيلَ الصراع: مواجهة صينية-يابانية بسبب جُزر سينكاكو المتنازَع عليها بين البلدين وانجرار القوات الأمريكية إليها؛ أو أن ترفض تايوان علانيةً مبدأ "بلد واحد، نظامَيْن مختلفين" بعد أن ترى بنفسها فشل المبدأ نفسه في حالة هونغ كونغ. وإذا كان من الصعب أن يتخيَّل المرء مسار مثل هذا الصراع، غير أنه من المؤكد أنّ الطرفين سيفقدان بعضاً من سكانهما أو حتى أراضيهما.

وفي حالِ كنّا سنشهدُ خلال العَقْد القادم انقساماً أو تشرذُماً سياسياً، فإنَّ تزايُد تفكُّك منظومة الاتحاد الأوروبي هو أقلّ الخيارات سوءاً. فمهما بلغت المتاعب المترتبة على "بريكست"، على الأقلّ ستكون هذه العملية سلمية. فانقسام أو تشرذم الصين أو روسيا، في المقابل، لن يحدثَ إلا عن طريق العنف.

7. مستقبل أوبك

هل "أوبك" قادرة على البقاء في ظل اقتصاد عالمي خالٍ من الكربون؟

ما الآثار المترتبة على اقتصادات البلدان العربية في حالِ وجدَت منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" نفسها تحت ضغوط هائلة، ابتداءً من تقنية "التصديع الهيدروليكي" ووصولاً إلى الاكتشافات النفطية الجديدة خارج منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وأيضاً بفعل السياسات الحكومية حول العالم المثبِّطة بشدّة لاستخدام الوقود الأحفوري؟ يُذكر أن أوبك تستحوذ حالياً على حصة تناهزُ 40% من مجمل إنتاج النفط الخام في العالم.

يعتقد المستشرفون الفائقون أنه من المرجَّح بنسبة 90% أن تورّد أوبك أكثر من ثُلث إمدادات العالم من النفط الخام بعد مرور عقد من الآن، وإنْ كان من المحتمل أَن تقلّ عائداتها المالية بشكل لافت من إنتاج النفط الخام.

في ضوء التحديات العديدة المقبلة، يتساءل بعض الخبراء عما إذا كانت أوبك ستتمكن من الحفاظ على هيكلها الداخلي في العقد القادم. ومع ذلك، فإن الواقع يبين أن أوبك تكيفت مع تحديات متعددة في العقود الماضية، بما في ذلك الحروب والثورات والركود العالمي وتغيير العضوية والخلافات الداخلية. وبالنظر إلى هذه المرونة، فإن منظمة أوبك لا بد أن تكون قادرة على البقاء في عالم خال من الكربون، لكن لا بد من وجود إجراءات مواءمة جديدة ومبتكرة فيما بعد.

ولاحظَ المتنبؤون الفائقون أنه حتى لو حافظت أوبك على حصة سوقية عالية، فقد تكون حصّةٌ في سوقٍ متقلّصةٍ إذا ما استمرت الدول الغربية في دعم مصادر الطاقة البديلة غير الكربونية والتكنولوجيات ذات الصلة (كالبطاريات ذات الكفاءة المتزايدة). وانخفاض أسعار النفط العالمية -بسبب انخفاض طلب الغرب أو زيادة الإمدادات العالمية- يجب ألاّ يؤثّر في حصة أوبك السوقية، حتى لو أثّر ذلك في الأسعار؛ فإيران والعراق والمملكة العربية السعودية تقلُّ فيها التكاليف الإنتاجية عن نصف مثيلاتها في بقية أنحاء العالم، ما يجعل هذه البلدان مِن آخر المنتجين الذين قد ينسحبون من السوق. ويعتقد العديد من المستشرفين الفائقين أنه من المرجَّح أن تقود الطبقة المتوسطة المتنامية في الصين ومثيلتها في الهند إلى زيادة الطلب على نفط أوبك، وعلى نحو يعوّض، بل ويزيد، عن أي انخفاض في الطلب من الغرب.

السؤال المفصلي: هل ستظلُّ حصة أوبك من إنتاج النفط الخام في العالم تزيد عن 33% في عام 2030؟

س 7 | صفحة 58

8. ندرة المياه

هل ستُفاقِم ندرة المياه المخاطر الأمنية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟

في ظلّ التطور وتغيُّر المناخ، لم تكن المياه العذبة إلا لتزدادَ أهميةً أكثر فأكثر بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وثمة العديد من البؤر الساخنة: هل تمثّل ندرة المياه نقطة تحوُّل نحو صراع مفتوح، أم هل يمكن التوصُّل إلى مسارات لتسوية مثل هذه القضايا؟

إجمالاً، فإن احتمال أن تكون ندرة المياه بمثابة محرك لصراع إقليمي واحد أو أكثر على مدى العقد المقبل هو بنسبة 8%، وفقًا للمتنبئين الفائقين في ردهم على سؤال عمّا إذا كانت نُدرة المياه ستسبّب صراعاً ضارياً بين الأردن وإسرائيل، أو بين مصر وإثيوبيا، أو بين تركيا والعراق، قبل حلول عام 2030؟ وقد رأى المستشرفون الفائقون إنَّ فرصة اندلاع حرب، في المجمل، هي واحد إلى تسعة ، فقد رأى هؤلاء أنّ فرصة اندلاع صراع بين الأردن وإسرائيل لا تتجاوز على الأرجح 1%، وأما فرصة اندلاع صراع بين مصر وإثيوبيا أو تركيا والعراق خلال العقد المقبل فتبلغ حسب توقعاتهم 3%.

كما ويتوقع إقامة مشاريع طاقة كهرمائية مِن قبل دولٍ مُشاطئةٍ عُليا من أمثال تركيا وإثيوبيا بالنظر إلى أنَّ أيّاً من الدولتين لا تملك أمامها الكثير من الخيارات الأخرى لتوليد الطاقة محلياً. غير أنّ انخفاض تدفُّق المياه في دلتا النيل وفي الهلال الخصيب يفرض تحدياتٍ حقيقيةً لملايين العراقيين والمصريين الذين يعتمدون على الزراعة في معيشتهم. فعلى سبيل المثال، يأتي ما لا يقل عن 70% من مياه العراق من الأنهار والمياه المشتركة مع جيرانها، ويعتمد العراق بشكل كبير على المياه من دجلة والفرات، وكلاهما مصدره تركيا.

ولنا أن نشاهدَ الدينامية نفسها على بُعْدِ آلاف الأميال شرقاً، حيث تؤثر السدود الصينية المتعدّدة المقامَة على الروافد العُليا لنهر ميكونج بشدّة على المزارعين الفيتناميين في دلتا نهر ميكونج. وفي حين أنَّ عدم التكافؤ عسكرياً بين الصين وفيتنام يخفّف من احتمال نشوب صراع بين البلدين، فإن العلاقة بين القوات في إثيوبيا ومصر، وبين القوات في تركيا والعراق، تجعل من المرجَّح أن يسعى قادةٌ إقليميون على تحقيق النجاح المنشود بشنّ صراع قصير وحادّ على المياه. وقد طرحت الأكاديمية الوطنية للعلوم (NAS) في الولايات المتحدة رأياً مقنعاً في عام 2015 مفاده أنّ الجفاف الممتدّ في سوريا، والمتفاقِم إلى مستويات قياسية بسبب ظاهرة الاحتباس الحراري، كان السبب وراء الاضطرابات الاجتماعية التي تطوّرت لاحقاً إلى انتفاضةٍ ضد نظام الأسد في عام 2011.

السؤال المفصلي: هل تسبّب ندرة المياه صراعاً ضارياً بين الأردن وإسرائيل، أو بين مصر وإثيوبيا، أو بين تركيا والعراق قبل حلول عام 2030؟

س8 | صفحة 64

9. حقول غاز حوض البحر الأبيض المتوسط

هل ستعزّز حقول غاز شرق المتوسط الواقعة قبالة سواحل قبرص ولبنان ومصر استقرار المنطقة؟

تشير التقديرات إلى أنّ احتياطات لبنان من الغاز الطبيعي في حوض الشام تبلغ قرابة 100 تريليون قدم مكعب، الأمر الذي ينطوي على إمكانية إحداث ثورة في السياسة في منطقة بلاد الشام. ويمتدُّ أيضاً حوض الشام وحوض دلتا النيل إلى المياه الإقليمية لكلّ من قبرص وتركيا ومصر. ويظلُّ السؤال المثار هنا: هل مِن شأن هذه الهِبَة أنْ تعزّزَ أو أنْ تهزَّ استقرار المنطقة؟ هل ستكون هذه الفرصة الاقتصادية باعثاً للاستقرار أم سبباً لاندلاع الصراع ووقوع المواجهة؟ واندلاع "صراع عسكري واسع" سيخّلف الكثير من الضحايا وستترتّب عليه آثار إقليمية واسعة.

فوفقًا للمستشرفين الفائقين، هناك فرصة 41% للحرب بين لبنان وإسرائيل بحلول عام 2030 في حال عدم تطوير حقول الغاز، لكن هذا الاحتمال يتراجع إلى فرصة واحدة من عشرة في حال تم هذا التطوير.

لمعالجة هذا الاتجاه، يتألف السؤال المفصلي من هيكلية مختلفة قليلاً عن الأسئلة الأخرى. فهو سؤال مشروط يسأل عن احتمال وقوع حدث (في هذه الحالة، تعزيز الاستقرار الإقليمي نتيجة حقول الغاز) نتيجة وقوع حدث آخر مسبق (وهو تحقيق إنتاج مهم للغاز الطبيعي). في الواقع، هناك سؤالان رئيسيان: هل سيتحسن الاستقرار الإقليمي إذا كان هناك إنتاج كبير للغاز، وهل سيتحسن الاستقرار الإقليمي إن لم يكن هناك إنتاج كبير للغاز؟

ويرجّح المستشرفون الفائقون تراجُع احتمال اندلاع صراع مسلّح واسع بين إسرائيل ولبنان بنسبة لافتة بحلول عام 2030، في حالِ تمكَّن لبنان من أن يحصد المكاسب الوفيرة لإنتاج الطاقة من حصته من حقول الغاز الكبيرة الواقعة في شرق البحر المتوسط. ولكن في حالِ لم يتمكَّن لبنان من إنتاج كمية وفيرة من الطاقة بحلول عام 2030 (ما يُعادل 50 مليار قدم مكعب أو أكثر من الغاز الطبيعي سنوياً) يقدّر المستشرفون الفائقون فرصة اندلاع حرب بين لبنان وإسرائيل بنحو 41%؛ ولكن إذا تمكَّن لبنان بالفعل من إنتاج كمية وفيرة من الطاقة بحلول عام 2030، يرى المستشرفون الفائقون تراجُع فرصة اندلاع حرب بين لبنان وإسرائيل إلى 14%.

وفي حين لفَتَ المستشرفون الفائقون إلى خطر أن تتسبَّب حقول الغاز البحرية في نشوب خلافات فيما بين الدول بشأن حقوق الحفر المتنازَع عليها، إلا أن إيرادات الطاقة المحتملة تستحق العناء، وستقود إلى تعزيز استقرار المنطقة اقتصادياً، واستقرار دولها داخلياً وتراجُع خطر اندلاع حرب. وبالنظر إلى الإمكانات الهائلة لمثل هذه الاحتياطات، يتعيَّن على الدول المعنية بتعزيز استقرار المنطقة أن تجعل تطوير مثل هذه الموارد ضمن أولوياتها.

السؤال المفصلي: هل سنشهد صراعاً عسكرياً واسعاً بين لبنان وإسرائيل بحلول عام 2030؟

س9 | صفحة 70

10. نظام الحكم في إيران

هل ستقود العقوبات الاقتصادية إلى انهيار نظام الحكم في إيران؟

بَعْدَ مرور أربعين عاماً على اندلاع شرارة الثورة الإيرانية، ثمّة دلائل تشير إلى إنهاك النظام في البلاد.

ثمة اتجاه سائد آخر يؤثّر في القضايا الإقليمية وكذلك السياسية والاقتصادية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هو ما يتعلق بالعقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران، وما إذا النظام الحاكم في إيران سينهار جرّاء تلك العقوبات.

وتدبَّر المستشرفون الفائقون فيما إذا كانت إيران سيحكمها مرشدٌ أعلى في عام 2030، وتَنْبَؤُوا بنسبة 88% باحتمال أن يظلَّ المنصب قائماً في إيران حينها. ولاحظ المستشرفون الفائقون أنَّ الجمهورية الإسلامية الإيرانية قد رزَحَت تحتَ وطأة عقوباتٍ اقتصاديةٍ أمريكيةٍ منذ قيامها في عام 1979، وعليهِ من غير المحتمل أن تتسبَّب مثل هذه القيود وحدها في انهيار نظام الحكم القائم فيها حالياً. وبالأحرى، من المرجَّح أكثر أن تقود العقوبات إلى تغييرٍ في سلوك النظام أكثر من تغييرِ النظام بحدّ ذاته: فمن الممكن أن تُجْبِر العقوبات إيران على الجلوس إلى طاولة المفاوضات (تماماً مثلما حصل عندما أبرمَت اتفاقاً نووياً)، أو ربّما تُجْبِرها على تقليص بعض السلوكيات الأكثر عدوانيةً التي يقوم بها النظام الحاكم في إيران بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

ومع ذلك، شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال العقد الفائت العديد من الزعماء الذين بقوا في السّلطة لفترات طويلة، وجاءت الإطاحة بطريقةٍ مفاجئةٍ وغير متوقّعةٍ. فَلَم يكن لأحدٍ أن يتنبأ بأن يتحوَّل احتجاج بائع فواكه متجوّل بائس في تونس في عام 2010 إلى نقطة مصيرية لأنظمةٍ سياسيةٍ عدّة. وفي هذه الحالة، قد يصمد "المرشد الأعلى" في وجه تغيير النظام على أيّ حال، فمنصبه ليس سلطةً سياسيةً في إيران فحسب، فهو يمثّل أيضاً زعيماً دينياً للمسلمين الشيعة.

في الوقت ذاته، يظهر أن إيران تمكنت من التغلب على العديد من التحديات خلال تتابع التوترات الدولية والإقليمية. إضافة إلى أن: إيران لديها النفط. فبالنظر إلى الحاجة المستمرة للطاقة الكربونية في الاقتصاد العالمي وعدم احتمال حدوث ركود عظيم آخر خلال هذا الإطار الزمني، فإن الاقتصاد الإيراني يجب أن يكون قادرًا على الصمود. غير أن هناك وجهة نظر تدعو إلى أن إيران تحتاج إلى اقتصاد أكثر تنوعًا ومعدلات إنتاجية أعلى، إلا أن استمرار الوضع الراهن هو ما سيتم تفضيله في المستقبل القريب.

السؤال المفصلي: هل سيكون في إيران مرشدٌ أعلى في عام 2030؟

س10 | صفحة 72

11. الانتشار النووي

هل سنشهد تسارعاً في وتيرة انتشار الأسلحة النووية؟

ثمّة تسع قوى نووية في العالم اليوم، إحداها من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (إسرائيل). وقد أعربَت إيران وتركيا مؤخراً عن اهتمامهما بتطوير قدرات نووية.

ونشهد اتجاهاً سياسياً آخر يتمحور حول قضايا انتشار الأسلحة النووية، خاصةً ما يتعلق بإيران. فعندما سُئل المستشرفون الفائقون عن عدد القوى النووية المتوقعة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في عام 2030، اتّفق هؤلاء بأغلبيةٍ ساحقةٍ على أنَّ إسرائيل ستظلُّ قوةً نوويةً في المنطقة. وإذا ما حدثَ وأن حصلت أيُّ دولة إقليمية أخرى بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، على قدرات الأسلحة النووية، ستسعى القوى الكبرى في المنطقة سعياً حثيثاً لتحقق لنفسها تلك القدرات.

غير أنَّ أيّ دولة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ستسير في هذا المسار ربما تخاطر بإثارة اضطرابات في أكثر المناطق توتراً في هذا العالم. فقد أعلنت إسرائيل مراراً أنها ستهاجم المنشآت الإيرانية إذا ما اعتقدَت أن النظام الحاكم في طهران قد أوشكَ أن يتجاوز عتبةَ تصنيع أسلحة نووية. وقد صَمَتَت تركيا عن هجوم شنّته إسرائيل في عام 2007 على مفاعل سوري سري شبه مكتمل بأنْ سمحَت للطائرات الحربية الإسرائيلية بعبور أراضيها في طريقها نحو أهدافها؛ والسؤال هنا: كم مِن القوى العسكرية الأخرى بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (وشركائها من خارج المنطقة) قد تنخرط أيضاً في استخدام القوة للحؤول دون حصول بلد تعتبره عدواً لها على قدرات الأسلحة النووية؟

وفي حين أن النقاط المحورية هنا تدور حول إيران وإجراءاتها لتخصيب أنظمة التسلح وتزويدها بالسلاح والأجهزة كاملة التفعيل، فإن هناك جهات فاعلة أخرى تلعب دورها. فعلى سبيل المثال، هناك مؤشر ينذر بوجود مساعي قوية من جانب تركيا لتطوير صواريخ باليستية قادرة على إيصال سلاح نووي. وقد أعرب الرئيس أردوغان عن نيته، منذ أوائل عام 2012، كرئيس وزراء، عندما أمر الجيش بتطوير صاروخ باليستي. حتى الآن، ليس هناك أدلة على أن الجيش التركي قد سعى لذلك بالفعل، لكن يتطلب الأمر المتابعة والرقابة.

السؤال المفصلي: كم سيكون عدد القوى النووية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في عام 2030؟

س11 | صفحة 82

التفاعلات بين الاتجاهات السائدة وأسئلة النقاش

على امتداد الاتجاهات السائدة، السياسية والاقتصادية العالمية والإقليمية ثمة موضوعات عدّة متكررة:

- أولاً، في حالِ كنّا سنشهدُ خلال العَقْد القادم انقساماً أو تشرذُماً سياسياً، لَن يكون حدوث المزيد من التفكُّك في منظومة الاتحاد الأوروبي أسوأ الخيارات السيئة المخشيّة، بل أقلّها سوءاً. فانقسام أو تشرذم الصين أو روسيا، في المقابل، لن يحدثَ إلا عن طريق العنف. ولو عُدنا إلى عام 1981، لم يكن انهيار الاتحاد السوفيتي حينها أحد الاحتمالات الجدّية الواردة، ولكن بعدَ عَقْد من العام المذكور شهدنا انهيار تلك الإمبراطورية. والسؤال هنا: هل روسيا والصين اليومَ أكثر صموداً، وأكثر "مكافحةً للهشاشة"، مقارنةً بما كان عليهِ الاتحاد السوفيتي السابق في عام 1981؟

- ثمة احتمال كبير لا يُستهان بهِ بأن تُشنَّ هجماتٌ إلكترونيةٌ تشلُّ أوصالَ أهدافها خلال العقد المقبل، ما يجعل الأمر مدعاةً للقلق. وعلى الرغم من أن مثل هذه الهجمات الإلكترونية لم تُصنَّف بعدُ تصنيفاً قاطعاً بأنها ذريعة للحرب، إلا أنّ ثمة خطراً من أن القواعد المستجدة في الغرب ستصنّفها بالفعل على هذا النحو، قبل أن تتجسّد التفاهمات المصاحبة في موضع آخر.

- تُظهر تعليقات المستشرفين الفائقين جلياً أن إيران هي محور سيناريو اندلاع صراع محتمل في الشرق الأوسط. فإذا ما استأنفت إيران على نحو حثيثٍ سعيها لحيازة قدرات الأسلحة النووية، فقد تكون تلك نقطة تحول مِفْصَليَّة في الفكر الإستراتيجي الإسرائيلي، بل وربما الفكر الإستراتيجي للقوى الإقليمية الأخرى. فكلما سَعَت إيران إلى حيازة أسلحة نووية، زاد احتمال اندلاع صراع مسلَّح في المنطقة.

- الصين وروسيا كانتا، إلى حدّ بعيد، خارج نطاق نقاش المستشرفين الفائقين عن الاتجاهات السائدة الإقليمية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وقلّما نوقِشَتا فيما يتعلق بأغلب الاتجاهات السائدة العالمية. ففي منطقة الشرق الأوسط، نجد أنّ الأطراف الفاعلة الرئيسة هي القوى الإقليمية، والولايات المتحدة وروسيا. وروسيا طرف فاعل في سوريا وفي بعض الأحيان تدعم السياسات الإيرانية والتركية. وأما الصين فغائبةٌ إلى حدّ بعيد في الوقت الراهن، حيث تلزم مكانها في جيبوتي بصمت وتترقَّب فرصةً سانحةً.

- وأما فيما يتعلق بالاتجاهات السائدة العالمية المتصلة برخاء الاقتصاد أو الكساد، أو تلك المتعلقة بمنظومة التجارة العالمية، تبدو العاصمتان موسكو وبكين كجِسْمَين ثابتين، أكثر منهما كجِسْمَين ديناميَّيْن متحرّكين. ويُنظر إلى رخاء اقتصاد العالم، أو كساد اقتصاد العالم، كأمر يتقرَّر على يدِ الاقتصادات الغربية، كما أن تماسُك منظمة التجارة العالمية وسائر المنظومات التجارية العالمية مسألة يدعمها، أو يُحْجِمُ عنها، الغرب.

- وفيما يتعلق بالاتجاه السائد بشأن استمرار القرن الأمريكي، انصبّ نقاش المستشرفين الفائقين على الطرق التي تضرُّ بها الولايات المتحدة نفسها، أكثر منه على الطرق التي يضرُّ بها الأعداء المحتملون. وبتعبير آخر، تشير تعليقات المستشرفين الفائقين إلى أنَّ الأمر متروكٌ لأصحاب القرار في واشنطن والناخبين الأمريكيين لتحديد فيما إذا كانت القوة الناعمة الأمريكية، بأبعادها الثقافية والسياسية، ستستمر في الظهور كقوة جذابة في أنحاء العالم أم لا، والأمر متروك لهم أيضاً لتحديد فيما إذا كانت الولايات المتحدة ستواصل دعم هيكلية تجارية ومالية عالمية أثمرت عن عقود من رخاء اقتصاد العالم.

وأخيراً، تقودنا تعليقات المستشرفين الفائقين على امتداد الاتجاهات السائدة إلى عدد من الملاحظات. فثمة الكثير من المخاطر وأوجه عدم اليقين. إذ يشهد عالمنا في القرن الحادي والعشرين تغيراتٍ متسارعةً. فالزعماء يبدون مستقرين آمنين، إلى أن يُطاح بهم بين ليلةٍ وضحاها (تونس وليبيا)؛ والتقنيات تتطور بمعدّل مطّرد يمكن التنبؤ به، إلى أن تحدُثَ قفزةٌ ثوريةٌ غير متوقعة تقلبُ مجالاً بحثياً رأساً على عقب (تقنية "كريسبر" في الهندسة الوراثية، البيولوجيا التخليقيّة، الحوسَبَة الكمومية).

العالم متشابك الأطراف إلى حدّ أنَّ أصحاب القرار، في الغالب، لم يَعُد يأتيهم إنذارٌ أو تحذيرٌ قبل أن تؤثر مشكلةٌ ناشئةٌ في مكان ما من العالم في بلدانهم (الإيبولا، الهجمات الإلكترونية).

س1

الاتجاه السائد

هل تعود دورة الأعمال التجارية العالمية إلى نمط النمو المطّرد الذي تتخلله فترات ركود قصيرة الأمد؟

بَعْدَ عقد من انتعاش اقتصاد العالم، ثمة مؤشرات متراكمة تُنْذِر بكساد جديد. وقد يمهّد ذلك للعودة إلى نمط النمو المطّرد الذي تتخلّله فترات ركود قصيرة كتلك التي شهدناها في العقود القليلة الماضية؛ وقد نكون على موعد مع ركود عميق وممتدّ كما كان حال العالم مع الكساد الكبير خلال فترة 2008-2013.

السؤال المفصلي

هل يتجنّب اقتصاد العالم فترة كساد كبير حتى عام 2030؟

نعم **%76** | لا **%24**

موجز

ينصبّ هذا الاتجاه المهيمن على دورة الأعمال التجارية العالمية وما إذا كان الكساد المقبل على شاكلةِ "الكساد الكبير"، أم أننا سنعود إلى الوتيرة السابقة بأن نشهد ركوداً اقتصادياً قصير الأمد ومن ثم يستأنف اقتصاد العالم النمو المطّرد. ويعتقد المستشرفون الفائقون أنّ فرصة أنْ يتجنّب العالم حدوث كساد كبير آخر في العقد المقبل هي 76%.

ووفقاً لصندوق النقد الدولي، تحدث حالات الركود العالمية مرة واحدة تقريبًا كل عشر سنوات. وبناء على ذلك يؤكد المستشرفون بوجود احتمال كبير للغاية بحدوث ركود عالمي واحد على الأقل في العقد القادم ولكن لن يكون بالعمق والمدة والتأثير على الاقتصادات العالمية كالركود الكبير في 2008. في حين أن بعض الاقتصادات ستواجه صعوبات في المستقبل، إلا أن الاقتصاد العالمي ككل أكثر مرونة مما كان عليه في منتصف العقد الأول من القرن العشرين.

ويجادل البعض بأن المصارف المركزية العالمية باتت أكثر حنكةً في التعامل مع الاقتصادات المتعثرة عن مسارها وتوجيهها بعيداً عن المتاعب، فيما يشير آخرون إلى أن التقنيات الناشئة ستعمل على النهوض بالاقتصادات الكبرى في السنوات المقبلة.

تشمل مؤشرات المتاعب المقبلة استمرار أو تفاقُم التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين، واندلاع صراع موسَّع فيما بين الدول يعطّل الأعمال التجارية، أو فشل الحكومات في الاستجابة السريعة حول المؤشرات المبكرة للتباطؤ الاقتصادي. ولكن في الواقع، استجابت الحكومات والسلطات النقدية بسرعة لهذه التحديات، من الصين إلى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

الاستشرافات اليومية

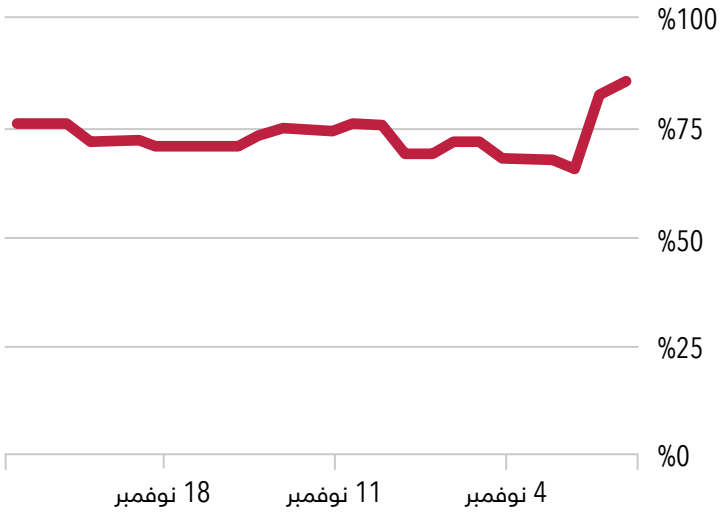

عدد الاستشرافات

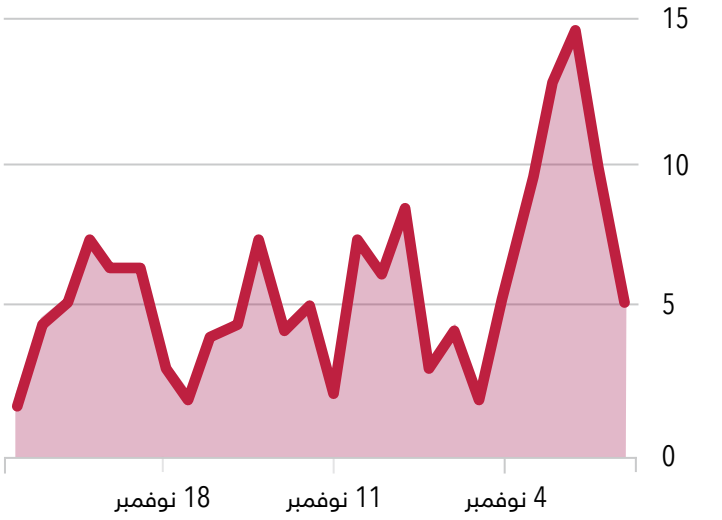

source: https://goodjudgment.io/agpe/1b39e0/current.png

س 1 هل تعود دورة الأعمال التجارية العالمية إلى نمط النمو المطّرد الذي تتخلله فترات ركود قصيرة الأمد؟

تحليل المستشرفين الفائقين

"تشمل المخاوف التي قد تقود إلى حدوث كساد كبير آخر: 1) سوء إدارة مستويات الدّيون الفردية والتجارية والحكومية مقارنةً بالمستويات التي بلغتها خلال الكساد الكبير الذي شهده العالم مؤخراً؛ 2) توسُّع رقعة الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة ما يقود إلى حالةٍ خارجةٍ عن نطاق السيطرة ومن ثمّ انهيار التجارة العالمية؛ 3) اندلاع صراع/حرب بأبعاد دولية بما يعرقل طرق التجارة الرئيسة أو سلاسل الإمداد".

"وثمة عوامل مخفِّفة علينا مراعاتها:1) يمكننا إدارة مستويات الديون بشكلٍ أفضل في ظلّ كمية غير مسبوقة من البيانات والمعلومات؛ 2) التوسُّع في الحرب التجارية ليس في مصلحة أحد على الإطلاق و3) المنازعات المحتملة التي يمكن أن تعطّل التجارة معتادة منذ سنوات عديدة".

"الأحداث ضئيلة الاحتمال للغاية تشمل أن يتعطّل اقتصاد العالم على يد إرهابيين أو أطراف غير حكومية؛ أو عاصفة شمسية جارفة تطيح باقتصاد العالم القائم على الإلكترونيات في القرن الحادي والعشرين".

"ركود الاقتصاد في اليابان طوال عقد منذ بداية التسعينيات هو مثال يحتذى به. فبعدَ نمو اقتصاد اليابان لفترة قياسية دخل الاقتصاد مرحلة تعثُّر مقرون بتضخُّم مستعصٍ وضعف في أنشطة القوة العاملة. ويبدو أن أجزاء من الاتحاد الأوروبي عُرضة أكثر من غيرها لخطر مثل هذا السيناريو".

"على الرغم مِن أنَّ العقود الأخيرة شهدت دورات أعمال تجارية عالمية متواضعة نسبياً، باستثناء فترة الكساد العظيم، إلا أن فترات الركود العميق كانت هي السائدة لو عُدنا بذاكرتنا أكثر فأكثر إلى الوراء. وليس من الواضح تماماً فيما إذا كان الكساد الكبير قد مثَّل انحرافاً عن الاتجاه طويل الأجل، والذي اتسم بسلسلة من فترات الركود قصيرة الأمد تتخللها فترات ركود حادة في بعض الأحيان، وقد يكون النمط الذي ما زال سارياً اليوم".

"على الرغم مِن أنَّ الدورة الاقتصادية الكلية مختلفة الآن عمّا كانت عليه قبل أكثر من 15 عاماً، إلا أن المصارف المركزية باتت أكثر حنكةً في إدارة الدورات الاقتصادية (وإنْ كانت المخاطر المتعلقة بالأسواق قد تفاقمت مع العولمة). ويبدو أن النمو قد تباطأ في الاقتصادات المتقدّمة، التي يبدو أنها تعاني نوعاً مِن الركود طويل الأجل، على الرغم من أنه من المتوقع تطوير تكنولوجيا جديدة من شأنها تعزيز الإنتاجية في العقد المقبل.

"تاريخياً، ثمة مساران للخروج من حالة "الركود المصحوب بتضخّم": 1) زيادة الطلب الخارجي على المنتجات المصنَّعة والخدمات المقدَّمة محلّياً، وذلك من خلال الابتكار، وزيادة القروض للشركات/الحكومة الأجنبية المرتبطة بالمشتريات القائمة على التصدير، أو الحرب؛ 2) زيادة كفاءة الاقتصاد بالموارد نفسها أو أقلّ، وفي العادة عبر الابتكار، ما يجعل الناس أكثر إنتاجيةً أو يعملون لساعات أطول".

البواعث

- على الرغم مِن أنّ حالات الكساد الدورية شائعة، إلا أنّ حالات "الكساد الكبير" ليست كذلك، وتتطلب حدثاً فجائياً في أغلب الأحيان مقروناً بقلّة الحلول المتاحة في حينه لصدّه.
- المستويات الجامحة من الديون تُثبطُ نمو الاقتصاد في المستقبل. وسيكون نمو اقتصاداتنا أقلّ إلى حين تخفيض الدين أو زيادة نمو اقتصاديات العالم بالقدر الكافي لخفضهِ. ويبدو أن البلدان المتقدمة راغبة بخفض معدل تراكم الديون، وقد يفرض التضخم أو التخلُّف عن السداد تسويةً لإعادة هيكلة الدَّين القائم.
- الاقتصاد يحرّكه إنفاقُ المستهلكين. وفي حال نجمَ الكساد عن تغيُّر الأبعاد الديموغرافية لإمكانية إيجاد فرصة عمل فإنه سيكون بمثابة عملية ركود بطيئة. فإمكانية إيجاد فرصة عمل تستند اليوم إلى الطلب على الوظائف المعتمدة على التقنية. وسنجدُ أنفسنا أمام مفهوم "البقاء للأصلح"، والأصلح هو صاحب الحظ الأوفر للحصول على فرصة عمل.
- توقعات التضخم مخفَّفة، ما يقلل تعاقُب الدورات الاقتصادية واقتصاد العالم أكثر توازناً. والانهيارات الاقتصادية باتت أقلّ تواتراً بفضل السياسات النقدية والمالية الاستيعابية، وإقبال المستثمرين على شراء الأسهم عند تراجُع مؤشرات أسواق المال على نحو لافت.
- العلاقة الترابطية الوثيقة بين بلدان العالم. فلم يحدث مِن قبل في تاريخ العالم أن كانت بلدان العالم تعتمد على بعضها البعض إلى هذا الحدّ.
- قد تكون للمصارف المركزية في العالم الأدوات الكفيلة بالحؤول دون حدث أزمة اقتصادية ممتدة، ما يجعل فترات ركود الاقتصاد أقلّ تواتراً. وقد تكون المركزية أكثر جاهزيةً اليوم للحؤول دون تحوُّل الكساد القادم إلى كساد كبير عبر تطبيق سياسات نقدية ومالية استيعابية.

أسعار الطاقة الرخيصة أحد حوافز الاقتصاد وأسواق العمل في الاقتصادات الأكثر تقدُّماً في العالم.

س 1 هل تعود دورة الأعمال التجارية العالمية إلى نمط النمو المطّرد الذي تتخلله فترات ركود قصيرة الأمد؟

⚠ المخاطر

- أحد المخاطر الرئيسة هو اندلاع حرب أو وقوع أحداث سياسية بارزة، خاصةً إذا كانت الصين أو الولايات المتحدة أحد أطرافها. ويزداد بشكل كبير احتمالُ نشوب حرب تتجاوز نطاق هذين الطرفين في حال كانا الخصمين الرئيسين فيها.
- التنبؤات المحققة لذاتها، في شكل توقعات بحدوث كساد وشيك على خلفية تدهور المؤشرات الاقتصادية.
- ومن بين المخاطر الرئيسة الافتقار إلى تبادُل المعلومات أو تبادُل المعلومات المغلوطة أو المضللة. فأزمة القروض العقارية غير مضمونة السداد التي شهدها العالم إنما مردُّها في المقام الأول إلى أنَّ أحداً لم يكن يعرف حجم ديون المؤسسات وأشكالها.
- أحد المخاطر الرئيسة أننا نقبلُ إحساساً زائفاً بالرضا عن النفس، مفترضينَ أن الأحوال الراهنة هي إلى حدّ ما الأحوال المعيارية الاعتيادية لأننا نعيش حالة نسبية من استقرار الاقتصاد. والمصارف المركزية والحكومات منخرطةٌ في اتخاذ تدابير صارمة لتحقّق بشقّ الأنفس مستوى ضئيلاً من النمو. ومثل هذه الأحوال ليست اعتيادية أو مستدامة.
- ستُحْدِثُ الزيادة المطردة في تعداد السكان، والحاجة إلى الطعام والماء، تغييراتٍ مجتمعيةً. وإذا كانت المجتمعات تعمل دون كلل أو ملل من أجل الحصول على المقوّمات الأساسية لإعالتها لا أكثر - فمثلاً قاد الجفاف المطول في سوريا الآلاف من الأسر الزراعية إلى المدن المزدحمة مما زاد من الاضطرابات وساهم في نشوب حرب أهلية - قد يختار زعماء الدول اتخاذ تدابير خطرة لتحقيق قوة اقتصادية.
- تصاعُد التوترات المدنية في آسيا ومؤخراً في أمريكا اللاتينية (فنزويلا، والإكوادور، وتشيلي، والبرازيل).

يمكن أن تؤثر الديون المتفاقمة، وما قد ينجم عنها مِن إفلاس دولٍ أو شركاتٍ، في التأثير على نمو اقتصاد العالم ومِن ثم حدوث كساد كبير.

أحداث
غير متوقعة ذات تأثير كبير

- المصارف والشركات الصينية المفلسة في حقيقتها رغم مواصلتها لأعمالها تواجه مخاطر مجهولة الحجم.
- الديون الفردية، مثل الديون الطلابية والديون الاستهلاكية، قد تتراكم وتتعاظم في حال حدود عدد كبير من حالات الإعسار والتخلف عن السداد خلال فترة كساد "عادية".
- تسارعٌ هائل في تراكم الديون بسبب المطالب الشعبوية بالحصول على مساعدات حكومية، مثل الدخل الأساسي للجميع. وقد يترتب على ذلك، تنامي طلبات المجتمع الآخذ في الشيخوخة، حدوث زيادة كبيرة في معدلات التضخم أو حتى انهيار نظام النقد.
- كارثة بيئية أو حادثة نووية يمكن أن تتسبَّب في خسائر فادحة في البنية التحتية، أو تدفقات جماعية من اللاجئين، أو نقص في الغذاء أو الماء أو الطاقة.
- نمو الشعوبية والقومية ما تسبب في زيادة غير متوقعة في السياسات الحمائية الانعزالية.
- إفلاس مصارف أو شركات عالمية كبرى أو إفلاس الدول وما يترتب على ذلك من سلسلة من التأثيرات التعاقبية المؤدّية إلى كساد كبير.

اعتماد الذكاء الاصطناعي وما يترتب على ذلك من بطالة واسعة النطاق في أوساط العاملين، ابتداءً من سائقي الشاحنات ووصولاً إلى الموظفين القانونيين.

س2

الاتجاه السائد

هل سيصمد نظام التجارة العالمي في وجه النزعة الشعبوية الراهنة؟

في السنوات الأخيرة، بات النظام المستند إلى أُسس منظمة التجارة العالمية عُرضة للضغوط. فبعد عقود من النمو المطرد، بدأت التجارة العالمية مساراً تراجعياً حادّاً في منتصف عام 2018.

السؤال المفصلي

هل تنسحب الصين أو روسيا أو إحدى دول مجموعة السبع من منظمة التجارة العالمية بحلول عام 2030؟

نعم
الصين
%1

نعم
روسيا
%1

لا
%95

نعم
إحدى دول
مجموعة السبع
%2

نعم
بلدان أو أكثر
من البلدان المذكورة
%1

موجز

يرى المستشرفون الفائقون احتماليةً ضئيلةً في انسحاب أي من الدول المذكورة آنفاً من منظمة التجارة العالمية، ويقول العديد منهم إنّ الصين وروسيا يتمتعان من خلال عضويتهما في منظمة التجارة العالمية بمكاسب تفوق التكلفة المترتبة عليهما.

وثمة نقاط محورية محتملة عدّة في هذا الصدد. فهناك احتمالية أكبر بقليل في أن تفكّر أكثر من دولة من دول مجموعة السبع، بما في ذلك الولايات المتحدة وإيطاليا، وربما حتى فرنسا والمملكة المتحدة، في الانسحاب من منظمة التجارة العالمية استجابةً للضغوط الشعبوية من جانب الناخبين أو الاتجاهات الشعبوية في الأحزاب السياسية الحاكمة.

ويلاحظ المستشرفون الفائقون أنّ ثمة تهديدات أخرى محيقة بنُظم التجارة العالمية، بما في ذلك النزعة المتزايدة لدولتين أو مجموعة دول لمحاولة إرساء دعائم نُظمٍ تجارية إقليمية جديدة، مثل الاتحاد الاقتصادي الأوروبي الآسيوي الذي سعت إليه روسيا أو الشراكة عبر المحيط الهادئ. وعليهِ، يرى العديد من المستشرفين الفائقين أنّ نظام التجارة العالمي مهدَّد حتى لو لم يَقُمْ أيُّ بلد بالانسحاب رسمياً من منظمة التجارة العالمية في الأعوام العشرة المقبلة.

الاستشرافات اليومية

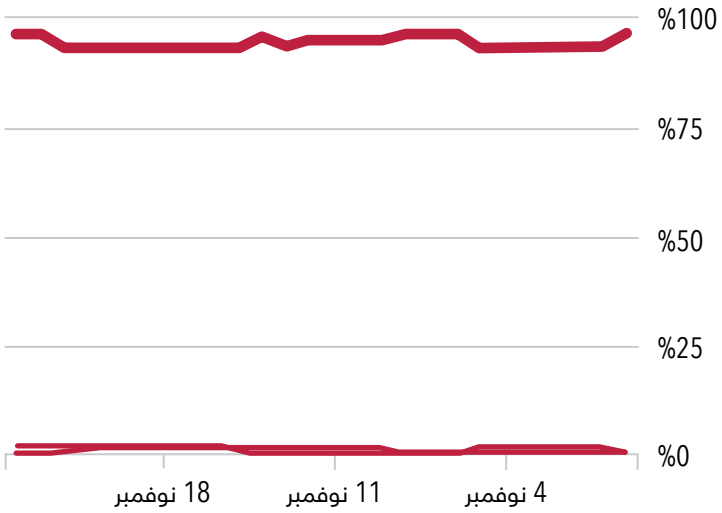

عدد الاستشرافات

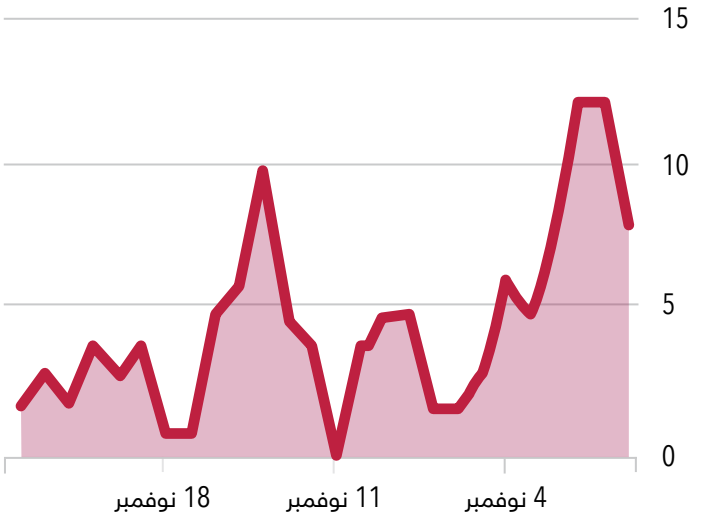

source: https://goodjudgment.io/agpe/1b39e0/current.png

تحليل المستشرفين الفائقين

"ثمة مسائل خطيرة داخل أروقة منظمة التجارة العالمية أسفرَت عن إبرام العديد من الاتفاقات متعدّدة الأطراف الواقعة خارج اختصاص منظمة التجارة العالمية لكنها فيما بين أعضاء المنظمة ذاتها. ولا يبدو أنّ الصين وروسيا لديهما حافز للانسحاب من منظمة التجارة العالمية، وهما تستفيدان فعلياً من إجراءات الاستئناف في المنظمة وتبدوان من خلالها كأنهما "من الأطراف الفاعلة حسنة النوايا". ومن هذا المنطلق، يبدو أنّ مِن المرجَّح أن تواصِل الدول الغربية الكبرى، ضغوطها نحو إصلاح منظمة التجارة العالمية وكذلك نحو خيارات متعدّدة الأطراف أو ثنائية الأطراف بديلة، ومن المرجَّح أكثر أن تنسحب هذه الدول من منظمة التجارة العالمية".

"العضوية في منظمة التجارة العالمية لها أهميةٌ تجارية عظيمة تاريخياً، ولكن في السوق الحالية يمكن للمرء أن يقول إنّ وجود العديد من الجهات الفاعلة الكبرى التي توافِق على إبرام اتفاقيات تجارية خاصة إنما يقلّص فوائد وجود اتفاقية تجارة عالمية واحدة. وربما مع اندماج سلاسل الإمداد أكثر فأكثر تصبح القواعد الخاصة أكثر أهميةً من القواعد العامة. وقد تسبَّب هذا بطبيعة الحال بمشكلات لمناطق العالم ونراه جلياً في الشراكة عبر المحيط الهادئ (TPP) وشراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلسي (TIPP). ورأينا كذلك كيف أنّه من الصعب للغاية أن تحظى الاتفاقيات التجارية الجديدة بدعم الناخبين، فكثيرون منهم يقولون إنّ صناعتهم أو تجارتهم ستكون أسوأ حالاً".

"منظمة التجارة العالمية تبسّط قواعد التجارة وتعزّز إمكانية التنبؤ بالبيئة التجارية ومن ثمّ تقلّل من تكلفة الأعمال التجارية؛ فعلى سبيل المثال، هناك نظام فعال لتسوية المنازعات التجارية في منظمة التجارة العالمية. ماذا سيكون البديل لنظام تسوية المنازعات الموجود في منظمة التجارة العالمية؟"بدون منظمة التجارة العالمية ستجدُ بلدان العالم نفسها أمام قواعد معقّدة متشابكة للغاية (تتمثّل في اتفاقيات تجارية إقليمية متعددة ذات قواعد متفاوتة)"

"بدون منظمة التجارة العالمية ستجدُ بلدان العالم نفسها أمام كمّ هائل من الاتفاقيات الإقليمية العملاقة والمحابية للبلدان الأكثر قوة (والأكثر تقدُّماً) على حساب البلدان الأضعف، مع تفاوُت أكبر في أنواع القواعد المطبّقة، وغالباً ما يتعارض بعضها البعض".

البواعث

- الصين وروسيا ومجموعة الدول السبع تستفيد من عضوية منظمة التجارة العالمية، فقد مثّل الحصول على مثل هذه العضوية عمليةً طويلةً وشاقةً، تطلّبت إجراء إصلاحات داخلية لم تحظَ بشعبية.
- الحركات القومية التي شهدها العالم مؤخراً، مثل انتخاب الهند للقومية الهندوسية ناريندرا مودي في عام 2014، وحشد الروس لغزو أوكرانيا نيابة عن الروس العرقيين في 2014، والمملكة المتحدة التي صوتت لصالح Brexit في عام 2016، يمكن القول إن سببها جميعاً.
- يبدو أن المكاسب المتأتية من البقاء بمنظمة التجارة العالمية لكلّ دولة مشاركة تفوق المكاسب المتأتية من الانسحاب منها. وقد استغرق الأمر زمناً طويلاً قبلَ أن تضطلع منظمة التجارة العالمية بأدوارها الحالية، لذلك من غير المحتمل أن تنسحب البلدان منها للانضمام إلى منظمة أخرى. وأعتقد أن القومية التجارية ليست إلا موجة عابرة (ببطء). حتى عندما يشكل عدد من الدول تحالفات تجارية منفصلة خارج منظمة التجارة العالمية في هذه الأثناء.
- ما أن تتشكَّل منظمة بيروقراطية ضخمة فإنّ مِن المرجَّح بقاءها أكثر من انهيارها.
- الدول ذات الأنشطة التجارية الأصغر نطاقاً بحاجة إلى الحماية.

حتى مع تعثُّر جولة الدوحة للتنمية (المنبثقة عن منظمة التجارة العالمية)، تواصَلَت محادثات منظمة التجارة العالمية. وتستفيد معظم الدول المتقدمة من المنظمة. وما يزال الاقتصاد معولماً ومعظم دول العالم أعضاء في منظمة التجارة العالمية. وهذا يجعل منظمة التجارة العالمية أهمّ المنتديات التجارية في العالم.

س 2 هل سيصمد نظام التجارة العالمي في وجه النزعة الشعبوية الراهنة؟

⚠ المخاطر

- ستقود الآراء الأيديولوجية للشعبوية القائمة على مبدأ تجارة الدولة أولاً إلى ردود فعل تتمثل في سلسلةٍ من القيود التجارية التي تتسبّب في حالة ركود اقتصادية عالمية لجيل كامل. وقد يكون من الصعب سنّ اتفاقيات تجارية واسعة النطاق في عالم متعدّد الأقطاب إلى حدّ بعيد.
- أحد أبرز المخاطر تزايُد الشعوبية/الحمائية، ربما بسبب حروب العملات. فلتعزيز النمو وتشجيع الاستثمار، تحول البنك المركزي الأوروبي إلى أسعار الفائدة السلبية، مما يعني أن الشركات لم تعد تتلقى فوائد على العديد من ودائعها ولكن بدلاً من ذلك يجب أن تدفع للبنوك للاحتفاظ بأموالها. تميل أسعار الفائدة المنخفضة إلى إضعاف عملة الاقتصاد، فماذا لو كانت أسعار الفائدة السلبية في الاتحاد الأوروبي تدور حول تخفيض قيمة اليورو، ويستخدم صناع السياسة هذه الاستراتيجية للحصول على ميزة تنافسية في التجارة العالمية وتقليل أعباء الديون السيادية؟ إذا نجحت، سيتم إغراء البنوك المركزية الأخرى بأن تحذو نفس الاتجاه.
- فقدان الثقة في منظمة التجارة العالمية كمؤسسةٍ: الإخفاق في تنفيذ قرارات التحكيم، وتسوية النزاعات بطريقة متحيّزة ومطوَّلة.
- عدم المساواة في الدّخل تقود إلى دعواتٍ لتغيير نظام السوق الحرة القائم ما يؤدي إلى خلل في تنظيم السوق والحمائية. وتتيح تطورات التقنية الحديثة والذكاء الاصطناعي إنجاز مزيد من الوظائف عن بُعد مما ينعكس سلباً على عالم التجارة.
- إذا ما تمكنت منظمة أخرى من تسوية منازعة تجارية لم تتمكّن منظمة التجارة العالمية من تسويتها.
- على صعيد آخر، يشعر البعض أن السياسة الداخلية في بعض البلدان تعزز الانعزالية المتزايدة التي تحد من نطاق تأثير منظمة التجارة العالمية. وبالمثل، تعمل الصين على توسيع نطاق تواصلها الدولي (طريق الحرير الجديد).
- هناك ملاحظة حذرة أخرى تأتي من أولئك الذين يعتقدون بأن الزعماء الأمريكيين متفقون ضمنيًا على أن الصين منافس خطير، وأن المشاركة التجارية والثقافية قد أسفرت عن نتائج مخيبة للآمال، وأن الصين غير مستعدة لقبول المؤسسات والاتفاقيات الغربية. لذلك، فإن الاستقطاب المتزايد والقيود التجارية أكثر ترجيحًا.

أحد أبرز المخاطر استمرار مساعي ترامب لعزل الولايات المتحدة، ومن المعقول أن يقود ذلك إلى انسحاب الولايات المتحدة من منظمة التجارة العالمية.

أحداث
غير متوقعة ذات تأثير كبير

- توسُّع نطاق منازعات تجارية وامتدادها إلى أشكال أخرى من المواجهة الجيوسياسية، مما يفتح المجال لتسوية الخلافات عن طريق شنّ اعتداءات عسكرية.
- "بلوك تشين" و"بتكوين" والعملات الرقمية ستغيّر معالم التجارة الدولية. ويُقال إن "بلوك تشين" تتسم بأنها "مقاومة للعبث بها، وغير مركزية، ومرنة".
- ركود حاد في اقتصاد العالم قد يغيّر المعادلة ويفاقِم فرصة انسحاب دول من منظمة التجارة العالمية.
- قد تأتينا الصين وروسيا بمنظومة بديلة تكشفان عنها للدول الأصغر حجماً سعياً منهما لزعزعة الصدارة الأمريكية/الغربية.
- حدوث توهُّجاتٍ شمسية حادّة تطيح الشبكة الكهربائية العالمية، ما يترك نصف سكان الأرض على أقلّ تقدير في معركة على الموارد القليلة إلى حدّ يجعل التعاون يلحق الضرر.
- أن نشهد خطراً وجودياً عالمياً، مثل استخدام الأسلحة النووية أو انتشار وباء، ما يؤثر في التجارة العالمية إلى حدٍّ تفقد معه منظمة التجارة العالمية أهميتها وتنسحب معه الأطراف الرئيسة منها.

ثمة خطر أن يقلّل البعض من أهمية نظام المنازعات المقرون بمنظومة استئناف مستقلة، وقد لا نعرف قيمته إلا بعد أن نفقده، إذ يمثّل ذلك خطوة إلى الوراء في الحوكمة الاقتصادية الدولية.

س3

الاتجاه السائد

هل من الممكن أن تتحوَّل النزاعات التقنية بين الولايات المتحدة والصين إلى فرصٍ للتعاون؟

السؤال المفصلي

هل من الممكن تجنب حالة "الإنترنت المنقسمة" (أي وجود نظام تقوده الولايات المتحدة وآخر تقوده الصين) بحلول عام 2030؟

نعم	لا
%80	%20

موجز

رجَّح المستشرفون الفائقون، وبنسبة 80%، أننا لَن نشهدَ مرحلة "الإنترنت المنقَسِمَة" splinternet، أي أن تكون هناك إنترنت تقودها الولايات المتحدة وإنترنت أخرى تقودها الصين بحلول عام 2030. وسيستمر تدفُّق الكثير من المعلومات عبر الشبكات العالمية، وإنْ تمَّ حظر بعض الأنواع الأخرى من المعلومات السياسية أو الأيديولوجية.

ومع ذلك، وإلى حدّ ما، فإنَّ "الإنترنت المنقَسِمَة" موجودة بالفعل، مع وجود الجدران النارية العظيمة للصين ووجود مقدّمي خدمات إنترنت لديها مختلفين كلّ الاختلاف. ومن المرجَّح أن تزداد العقبات التي تعوق التدفُّق الكامل والحرّ للمعلومات، ولكن لن تظهر شبكةُ إنترنت صينيةٌ منفصلةٌ بشكل كامل لا تربطها أيّ صلة ببقية العالم.

الاستشرافات اليومية

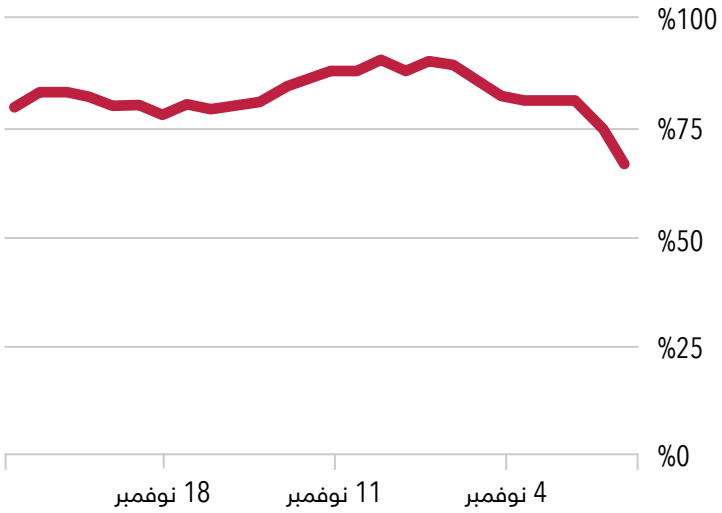

عدد الاستشرافات

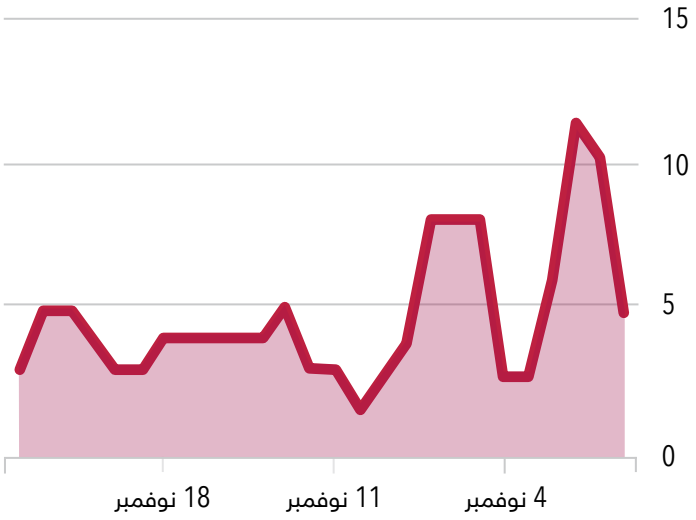

source: https://goodjudgment.io/agpe/1b39e0/current.png

س 3

هل من الممكن أن تتحوَّل النزاعات التقنية بين الولايات المتحدة والصين إلى فرصٍ للتعاون؟

تحليل المستشرفين الفائقين

"على الرغم من وجود نزاع تقني بين الولايات المتحدة والصين فإن هناك أيضاً أنشطة ابتكارٍ تؤدي إلى تعاون في التطوير (إن لم يكن تعاوناً مادياً). ونجدُ التعاون والتعارُض جنباً إلى جنب بين هذين "الصديقَيْن اللَّدودَيْن" لحفاظ الهيمنة على العالم في العديد من المجالات، وخاصة في المجال الرقمي.. وتبدو "الإنترنت المنقَسِمَة" غير مرجَّحة من وجهة نظر تجارية/اقتصادية لأنَّ البلدين، ورغم العلاقة التنافسية القائمة بينهما، يدركان تماماً أنّ ما يربطهما اليومَ هو قَدْر كبيرٌ من علاقات الاعتماد المتبادَل الضرورية للحفاظ على صحة اقتصاد البلدين. وستكون الصين، على مدى الأعوام العشرة المقبلة، مهتمة بالتنمية أكثر من اهتمامها بتسجيل موقف أمام الولايات المتحدة الأمريكية."

"إنَّ تطوير تقنيات (مثل تقنية "بلوك تشين")، تتطلب منصة لامركزيةً وتفرض ضغوطاً على بعض الدول للبقاء في مساحة مفتوحة مشتركة أو ضمان النفاذ الكامل إليها، ومِن الممكن أن تقوم الصين بتشغيل الإنترنت الخاصة بها بشكل منفصل عن شبكة الإنترنت العالمية، غير أنها ستتألّف من منظومة إنترنت محلية مع إمكانية الوصول إلى منظومة عالمية تحكمها جدران الحماية العظيمة. وقد يختار الأفراد المنظومة المحلية لتفوُّق سرعتها ولأنها أكثر صلةً بمجريات حياتهم اليومية. ونحن نشهد مثل هذا الأمر إلى حدّ ما من خلال WeChat (وهو تطبيق نقّال متعدد الأغراض في الصين تشمل استخداماته التراسُل والشبكات الاجتماعية والدفعات النقالة، أُطلق التطبيق في عام 2011 ويزداد عدد مستخدميه الفعليين في الصين على مليار شخص).

"مِن الصعب وقف تدفُّق المعلومات الرقمية. لذلك، في هذا المعنى ستتدفَّق المعلومات، سواء شهدنا أم لم نشهد حقبة "الإنترنت المنقَسِمَة". وفي غضون عشرة أعوام، من المقرَّر أن يكون لدينا شبكة إنترنت عالمية منخفضة التكلفة تعتمد على الأقمار الصناعية (انظر خُطط شركة SpaceX). وعلى الرغم من أن الوصول إلى تلك الشبكة قد يكون غير قانوني في بعض الأماكن، لا شك أنه سيكون مِن الصعب التحكُّم بمن يصل إليها أكثرَ من صعوبة التحكُّم بالوصول إلى شبكة الإنترنت باستخدام جدران نارية ضخمة تعتمد على عدد قليل من الأنابيب عالية سَعة النطاق."

"ومما قيل أيضاً إنَّه حتى لو انفصلت الصين بشكل كامل وكانت لديها إنترنت جديدة خاصة بها، فليس من المسلَّم به أنَّ البديل سيكون "بقيادة الولايات المتحدة". فقد نقلت الولايات المتحدة السيطرة على الأجزاء المتبقية من البنية التحتية للإنترنت التي كانت لا تزال تتخذ من الولايات المتحدة مقراً لها في عام 2016 عندما وافقت شركة (ICANN) (شركة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة) على خطة لإنهاء الرقابة المباشرة التي تشرف عليها الحكومة الأمريكية لإدارة الإنترنت والالتزام بنموذج من المسؤولية العالمية المشتركة."

"التقنية الجديدة التي طوَّرها الصينيون ستكون معروضةً للبيع، وقابلة للمواءمة بسهولة لبلدان أخرى ترغب في تنظيم وصول شعوبها إلى الإنترنت واستخدامهم لها. ولعلَّ السؤال هنا ليس ماذا لو أنّ هذا قد حدث بالفعل، بل كم سيكون عدد "الإنترنتات المنقَسِمَات"؟ وثمة فرق بين استخدام الإنترنت الصينية بحدّ ذاتها، ومواءَمة التقنية لإصدار خاصّ بكل دولة."

البواعث

- "الإنترنت المنقَسِمَة" موجودة بالفعل بأشكال عدّة، مع وجود الجدران النارية العظيمة للصين ومقدّمي خدمات إنترنت لديها مختلفين كل الاختلاف. وأعتقد أن ثمة فرصة بأن تتعمَّق مثل هذه الفجوة أو البقاء على الحالة الراهنة. غير أنه لن تظهر إنترنت منفصلة بشكل كامل لا تربطها أيّ صلة ببقية العالم.
- من غير المرجَّح أن نشهد حقبة "الإنترنت المنقَسِمَة" فثمة اتجاه مهيمن يتمثَّل في ازدياد اعتماد الولايات المتحدة والصين على بعضهما البعض وإقرار كليهما بأنهما بحاجة إلى بعضها البعض. ولا يقدّر عامّة الناس مدى التشابُك بين الاقتصادَيْن الأمريكي والصيني سواء من حيث الطلب الأمريكي المتزايد باستمرار على الإنتاج الضخم من السلع الاستهلاكية الصينية أو من حيث تفضيلات الطبقة الوسطى المتنامية في الصين للعلامات التجارية الأمريكية.

سيتمُّ تجنُّب "الإنترنت المنقَسِمَة" بسبب التكلفة الكلية والجهد الهائل اللازمين لتطوير منظومة منفصلة بشكل كامل. بَيْدَ أن التعاون بين الولايات المتحدة والصين لن يأخذ بالازدياد. وستظلُّ الحالة الراهنة الرقمية قائمةً.

س 3 هل من الممكن أن تتحوَّل النزاعات التقنية بين الولايات المتحدة والصين إلى فرصٍ للتعاون؟

⚠ المخاطر

- تطوير الصين لمجموعة معايير خاصة بها مع بلدان ذات توجه مماثل.
- أن تصبح الصين أكثر انخراطاً في المنظومة التنظيمية الدولية، والذي يجري بالفعل حيث تقوم بكين بالعمل مع الوكالات الدولية والمتعددة الأطراف المساهمة في وضع القواعد من خلال كادرها الخاص.
- عدم الاستقرار الاجتماعي داخل الصين الذي يُحتمل أن ينجم عن عدم المساواة في الدخل و/أو تباطؤ النمو الاقتصادي المحلي أو تقلُّصه.

تدهورٌ كبيرٌ في العلاقات بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، حيث يهدد كل طرفٍ منهما الطرف الآخر صراحةً. وقد يكون مردُّ ذلك إلى اتخاذهما مواقف متضادة في بعض النزاعات التي لم تؤثر فيهما بشكل مباشر في البداية، على سبيل المثال فنزويلا.

أحداث
غير متوقعة ذات تأثير كبير

- التداعياتُ على البلدان الأخرى والتي يتعيَّن عليها اختيار الإنترنت الذي تريد الانضمام إليها. هل ستنضمّ إلى كليهما؟ وهل يمكنها الاندماج على مستواها؟ وهل ستكون النُّظم بالغة التباين بحيث يصعب أن "تتواصل مع بعضها البعض" بأي طريقة مفيدة؟
- إذا ما حاولت بعض الديمقراطيات الغربية إنشاء أسوار رقمية تَحُول دون الوصول إلى مواقع إنترنت معيّنة. وقد تفتح قوانين اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) الأوروبية الطريق لحيّزٍ تقوده الولايات المتحدة إذا ما أصبحت مُرهِقَةً للغاية.
- الصين تقود تحالفاً متعدّد الجنسيات (من المحتمل أن يشمل روسيا، وربما الهند) لتحدّي نُظم التقنية المعلوماتية المتأثرة بالغرب (أي نظم التشغيل، ومعايير المعالجات الصُّغرية، والمعايير الشبكية).
- ماذا لو أرادت الولايات المتحدة الأمريكية اعتماد المنظومة الصينية للتحكم بالإنترنت ومراقبتها وتحرير محتواها وتقييد الوصول إليها؟ ماذا لو أرادت الولايات المتحدة أو كانت بحاجة إلى برمجيات أو نُظم صينية؟

شنّ هجمة إلكترونية واسعة على الصين ذات طبيعة سياسية أو مالية أو اقتصادية، إذ يمكن لمجموعة من الدول غير الغربية أن يقرروا أنهم يريدون أنظمة الإنترنت الخاصة بهم.

س 4

الاتجاه السائد

هل الاقتصادات الكبيرة تزداد هشاشة في مواجهة حرب سيبرانية (حرب إلكترونية)؟

ثمة نُظم عدّة عُرضة للتأثُّر بمثل هذه الحرب المحتملة تشمل الحكومات، والمصارف المركزية، وشبكات الطاقة الكهربائية، وأسواق المال. وقد تتكبَّد بعض البلدان خسائر فادحة تصل إلى مليارات الدولارات جرّاء شنّ هجمة إلكترونية عليها.

السؤال المفصلي

هل يتسبَّب شنّ هجمة إلكترونية في تعطُّل أحد نُظم البنية التحتية الأساسية في إحدى بلدان مجموعة السبع لأكثر من يوم واحد قبل عام 2030؟

نعم **%66** | لا **%34**

موجز

رجَّح المستشرفون الفائقون، وبنسبة 66%، أن يتسبَّب شنّ هجمة إلكترونية في تعطُّل أحد نُظم البنية التحتية الأساسية في إحدى بلدان مجموعة السبع لأكثر من يوم واحد قبل عام 2030. فنُظم الأقمار الاصطناعية عُرضة بقدر كبير للهجمات الإلكترونية، لكن أهميتها الاستثنائية للاقتصادات المتقدمة تجعلها محميَّة بطريقة منيعة. وأما شبكات الطاقة الكهربائية فقد ثبتَ أنها عُرضة للهجمات الإلكترونية، وتبدو إيطاليا أكثر عُرضة للخطر هنا، إذ أنّ لديها شركتين للطاقة الكهربائية لا أكثر بينما تملك دول مجموعة السبع الأخرى شركات متعددة، منفصلة عن بعضها البعض.

وخلاف ذلك، نجد أنّ العمليات الحكومية وأسواق رأس المال والخدمات المصرفية جميعها سبّاقة في تطبيق الحماية الفائقة. وفي حين أن هذه القطاعات الثلاثة ستواجه هجماتٍ لا يُستهان بها، إلا أنه يُعتقد أنها محميّة بقدر كافٍ يحُول دون تعطُّل بلد ما لأكثر من يوم واحد. ولأجل شلّ أوصال أحد النُّظم الأساسية في أحد بلدان مجموعة السبع، لا بد من تضافُر كل القدرات الوطنية في بلد بمكانة الصين أو روسيا، لكن يُضعف مثل هذا الاحتمال حقيقة أن الناتو سيفترض أن شنّ مثل هذه الهجمة يعتبر بمثابة إعلان حرب.

الاستشرافات اليومية

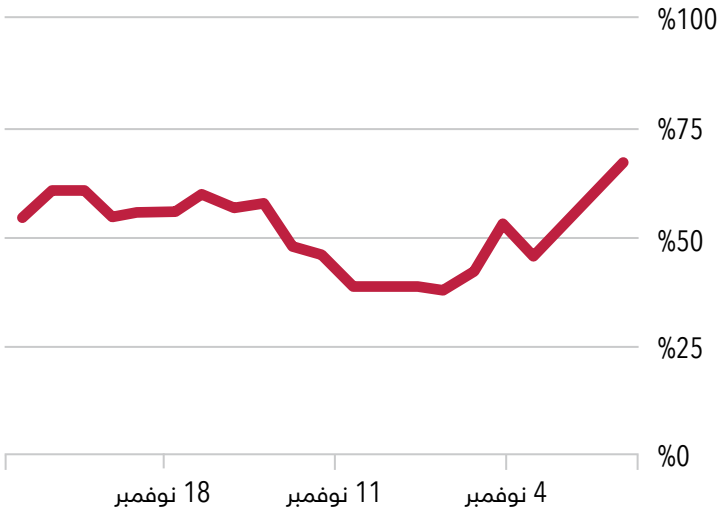

عدد الاستشرافات

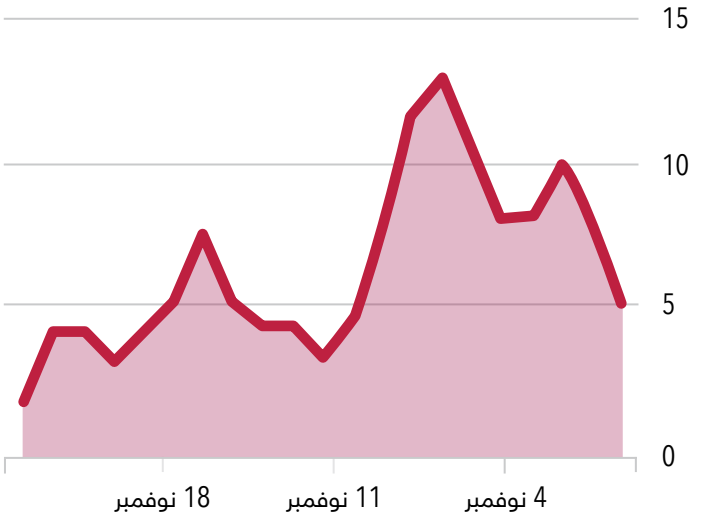

source: https://goodjudgment.io/agpe/1b39e0/current.png

س 4

هل الاقتصادات الكبيرة تزداد هشاشة في مواجهة حرب سيبرانية (حرب إلكترونية)؟

تحليل المستشرفين الفائقين

"ثمة نُظم معرّضة للخطر: نُظم المياه ونُظم إشارات المرور التي تُدار محلياً، ونُظم تحويل مسارات القطارات التي تُدار في أغلبها من جانب شركات خاصة وتتسم بأهميةٍ بالغةٍ في عمل السكك الحديدية، ونظام أسماء النطاقات الإنترنتية الذي يتعرّض بالفعل لهجمات متتالية. وفي حين أن اختراق هذه النُّظم قد يخلق صعوباتٍ جمّة في الدول الأصغر حجماً، إلا أنّ ذلك لن يتسبَّب في تعطُّل البنية التحتية الرئيسة في إحدى دول مجموعة السبع".

"عموماً، تشتمل النُّظم الأكثر ضعفاً على أصولٍ فضائية، وكثير من هذه النُّظم ظلّ في مدار متزامنٍ مع الأرض منذ وقت طويل. ولهذه النُّظم الضخمة نقاط أعطال عدّة. وعلى وجه الخصوص، لكوكبة الأقمار الاصطناعية الخاصة بنظام تحديد المواقع العالمي (GPS) بعض الأصول القديمة جداً وتمثّل أحد الأخطار الحرجة للاتصالات العالمية".

"منذ فترة، وضعَ الجميع مسألة الدفاع السيبراني والتحصين ضدّ الهجمات السيبرانية نُصْب أعينهم. وتلقَّت أوكرانيا وجورجيا درساً كبيراً في مجال الأمن السيبراني من روسيا قبل سنوات عدّة. ويحاول الكلُّ في كلّ مكان من العالم إحراز المزيد من التقدُّم في مجال الدفاع السيبراني. ولكن للأسف عندما ننظر إلى أساليب الحرب نجدُ أنّ الهجوم، وليس الدفاع، هو أقواها".

"مما يزيد المشكلة تعقيداً أن قائمة أهداف البنية التحتية غير المدرَجَة تشمل بعض النُّظم المتقادمة، مثل الأقمار الاصطناعية ونُظم توجيه الطائرات. وربما ما تزال شبكة مراقبة الحركة الجوية في الولايات المتحدة تتضمّن نُظم أنابيب مفرَّغة في أماكن معدودة. وعملية استبدال النظام القائم لن تكتمل قبل عام 2025. وبالنظر إلى كيفية تنفيذ مشاريع تقنية المعلومات الحكومية، لن يكون هذا النظام الأكثر أمناً".

البواعث

- الحجم الهائل للمساحة المكشوفة ضمن الاقتصادات الضخمة تزيد احتمال شنّ هجمة سيبرانية ضدّها. وقد تُشنّ مثل هذه الهجمة لدوافع متفاوتة، كأن تشنّها قوى خارجية مُعادِية أو مخترقون يعطّلون نظاماً شبكياً مهماً ببرمجيات خبيثة طلباً للفدية "رانسوم وير". وبما أنّ تحديد الجهة المسؤولة عن شنّ الهجمة والتثبُّت منها مسألة في غاية الصعوبة، باتت الجرائم السيبرانية أحد الأساليب المتخفية لإحداث الفوضى وشلّ أوصال الخصوم.
- تعزيز حرية الاستخدام والتكلفة الزهيدة للهجمات السيبرانية. فكلما أُتيح سلاحٌ ما لأحدهم، زاد احتمال أن يستخدمه بالفعل.
- تحول الكثير من الخدمات إلى خدمات إلكترونية على نحو مطرد. وانتقالُ عدد أكبر من الخدمات نحو الحَوْسَبَة السحابية أمرٌ ينطوي على المزيد من مَواطِن الضعف. وعموماً، ثمة مخاطر كامنة عند استخدام الحواسيب لتقديم الخدمات، ولنا أن نتخيَّل أنّ بإمكان أيّ فكرة تميل إلى الشرّ أن تعطّل خدمةً حيويةً على مدار أكثر من يوم.
- العمليات السيبرانية في سباق، والتقدُّم المحرَز في مجال الذكاء الاصطناعي لابدّ أن يقلّل احتماليتها، إذ يمكن استخدامها كوسيلة دفاعية مثلما يمكن استخدامها كوسيلة هجومية. وما زالت بلدان مجموعة السبع تتمتع بالريادة في مجال التقنية، والصين البلد الوحيد القادر على تطوير تقنية يمكن أن تتفوَّق على تقنية بلدان مجموعة السبع، غير أن الصين لن تتعجَّل نهائياً الاستعانة بمثل هذه التقنية في شنّ هجمة ما لم تكن العلاقات قد تدهورت تدهوراً كبيراً مع بلدان مجموعة السبع.
- المجال الأكثر ضعفاً في وجهِ هجماتٍ سيبرانيةٍ هو نظام مراقبة الحركة الجوية، وغالباً ما نغفل عن ذكره عند الحديث عن "البنية التحتية الحيوية"، لكنه في الحقيقة أحد نُظم البنية التحتية المهمة، محلياً وعالمياً. ويكمن مَوطِن الضعف في نظام المطارات على مستوى نظام الطيران المحلي الذي يسمح لأطراف غير مخوَّلة أن تَنْفَذَ إلى هذه النُّظم كباب خلفي للوصول إلى إدارة الطيران الفيدرالي في الولايات المتحدة أو أيّ نظام مراقبة حركة جوية في بلد آخر.
- بالفعل تُشنُّ هجمات طلب الفدية "رانسوم وير" على المدن (مثل مدينة بالتيمور) مراراً. ومنطق الأشياء يقول إنّ مثل هذه الهجمات المحدودة في الوقت الراهن ستتعاظم تمهيداً لشنّ هجمات أكبر.
- إمكانية إنكار مثل هذه الهجمات السيبرانية وتضاؤل احتمال أن يكون الردُّ عليها بشكل هجمةٍ فعليةٍ يجعلنا نرجّح أن تتفاقَم وأن تُستخدم أكثر فأكثر من جانب الحكومات، والجماعات الإجرامية. لذا فإن الحوافز وراء شنّ هذا النمط من الهجمات ستزيد من مواطن الضعف في الاقتصاد
- سهولة توافُر معدات "قابلة للاستخدام كسلاح" لشنّ هجمة سيبرانية.

النُّظم القديمة التي يتعذَّر تحديثها تمثل أحد مَواطِن الضعف.

س 4

هل الاقتصادات الكبيرة تزداد هشاشة في مواجهة حرب سيبرانية (حرب إلكترونية)؟

⚠ المخاطر

- تدهور العلاقات، على غرار الحربَ الباردة في خمسينيات القرن العشرين، بين الولايات المتحدة والصين أو روسيا. والانتقال الواسع نحو برمجيات البنية التحتية إلى الشبكات السحابيّة خلافاً لما هو معمول به في "الفجوات الهوائية" -"الفجوة الهوائية" أحد تدابير الحماية الشبكية، إذ تُفصل الشبكة المحميّة بشكل كامل عن الشبكة غير المحمية، مثل شبكة الإنترنت أو الشبكة المحلية- واعتماد اتصالية "إنترنت الأشياء" على نطاق واسع بعد إدخال شبكات الجيل الخامس.
- نقصٌ كبير في الاستثمار في الأمن السيبراني، خاصةً أن نُظم البنية التحتية في البلدان المتقدّمة مثقلة الكاهل مِن حيث التكاليف نتيجة عوامل خارجية أخرى تؤثر عليها مثل تغيُّر المناخ.
- أعباء ثقيلة على الخدمات. فشيخوخة السكان ستجعل الضغط على بعض الخدمات أكثر ممّا عليه الحال اليوم. ومن غير المرجَّح أن تكون الزيادة الحادّة في أعداد المستخدمين قد أُخذت في الحسبان في عملية تحوُّل الخدمات نحو الإنترنت، مما يجعل هذه الشريحة السكانية عُرضة لمخاطر معينة والأهم من ذلك أن لزوم أن تظلّ متصلة بشبكة الإنترنت.

الدراية الواعية بالمخاطر قد يقلّل عدد الهجمات التي تُشنُّ خلال العقد المقبل، ومن أمثلة ذلك إرساء آليات منيعة (غير رقمية) لحماية البنية التحتية المهمة.

أحداث غير متوقعة ذات تأثير كبير

- النُّظم الحاسوبية الآخذة في التعقيد على نحو متزايد تسبب مخاطر محتملة غير مسبوقة، فالذكاء الاصطناعي وتعلُّم الآلة، على سبيل المثال، يعتمدان على خوارزميات وعمليات معقّدة. وقد لا تتوافَر حماية كافية لتحصين هذه النُّظم مِن أن تؤثّر فيها أنماط أو إشارات زائفة، يمكن أن تُسفر عن سلوكيات غريبة الأطوار ومِن ثم تتسبَّب في إغلاقها وإخفاقها. وسيكون من الصّعب تجنُّب مثل هذه الاتجاهات في المستقبل، غير أنها كبيرة التأثير بسبب قلة الخبرات الأمنية في هذه المجالات.
- خصخصة/تعهيد إدارة نُظم البنية التحتية، مثل الماء أو الكهرباء، إلى شركات ربحيّة. وبمجرد إدخال عنصر الربحية، يصير الأمن السيبراني "مركز تكلفة" وهدفاً مغرياً لإرضاء المطالبين بخفض التكلفة، بالنظر إلى الأمد القصير في الحوكمة المؤسسية. وإذا ما شعروا أنهم قادرون على خفض التكلفة عبر تطبيق حزمة الحماية السيبرانية الأقلّ تكلفةً، يصير هذا الخيار المفضّل على الإطلاق لتعزيز هامش الربحية.
- الذكاء الاصطناعي/تعلُّم الآلة يتسمان بـ "ذكاء" يعادل ذكاء الإنسان الذي قام باختراعهما. والإنسان الذي صمّم الذكاء الاصطناعي/تعلُّم الآلة في عام 2020 "على الأغلب "سيتفوَّق عليه في الذكاء" إنسانُ عام 2025، بصرف النظر عن التحديثات التي تطالُ مجال الذكاء الاصطناعي ومجال تعلُّم الآلة.
- في حالِ ظلَّ القانون السيبراني الدولي في حالةٍ شبه فوضوية، وفي حالِ عدم وجود توافُق في الآراء بأنّ الهجمات الإلكترونية أو السيبرانية بمثابة إعلان حرب، من المرجَّح أن يتواصل شنُّها على أساس أنها دون عتبة الحرب المفتوحة. وهو أمر مُغْرٍ للدول أو الجماعات الإرهابية في أن تفكّر بالهجمات الإلكترونية أو السيبرانية كوسيلةٍ تكفل لها الإفلات من العقاب، مقارنة بالهجمات الفعلية التي تعتمد القوات المسلحة.
- ومِن المحتمل أن يكون قد حدث بالفعل (لكن ليس لمدة تزيد على 24 ساعة) أن تسبَّبت هجمة إلكترونية في تعطُّل جزء مهم من البنية التحتية. وأحد الموضوعات الواسعة الانتشار المحيطة بالهجمات السيبرانية هو الإحجام عن الإعلان عن حدوث هجمة سيبرانية ناجحة، فالإقرار بحدوثها هو إقرارٌ بمَواطِن الضعف. كذلك ما المكاسب، بل وما الحوافز، التي تجعل دولة من دول مجموعة السبع تقرُّ علانيةً أنّ دفاعاتها بدَت قليلة الحيلة في مواجهة هجمة سيبرانية، وأن بنيتها التحتية الأساسية تعطَّلت لساعات طويلة؟ فمثل هذا الإعلان بمثابة دعوة مفتوحة للاستمرار في اختراق نُظم غير منيعة، ناهيكَ عن أنه سيكشف النقاب عن مَواطِن ضعف في نُظم مماثلة.

س5

الاتجاه السائد

هل القرن الأمريكي، بجوانبه السياسية والثقافية والعسكرية والاقتصادية، في حالة تراجع؟

تتبوأ الولايات المتحدة مكانةَ أكبر اقتصاد في العالم منذ مطلع القرن العشرين، الأمر الذي أثرَّ في معظم مسارها منذ ذلك الحين. وأمّا القرن الحادي والعشرين فآخذٌ في التشكُّل كنظام متعدّد الأقطاب، فثمة بلدان ومناطق عدّة تسهم اليوم إسهاماً واسعاً في مجتمع العالم. وأبرز البَلدان المنافسة للولايات المتحدة من حيث الناتج المحلي الإجمالي الاسمي هي الصين، وبلدان الاتحاد الأوروبي مجتمعةً، والهند. وكلّما تقلَّصَ حجم اقتصاد الولايات المتحدة أمام اقتصادات دول أخرى، قلَّت قدرة الولايات المتحدة على إظهار قوتها، الصلبة والناعمة، حول العالم.

السؤال المفصلي

هل يتبوأ اقتصاد الولايات المتحدة المرتبة الأولى أم الثانية أم الثالثة عالمياً في عام 2030؟

المرتبة الأولى
%65

المرتبة الثانية
%33

المرتبة الثالثة أو أقلّ
%2

موجز

يرى المستشرفون الفائقون فرصةَ اثنين إلى ثلاثة أن يظلَّ اقتصاد الولايات المتحدة الأكبر في العالم بعد مرور عقد من الآن، وفرصة واحد إلى خمسةأن يتبوأ المرتبة الثانية بعد اقتصاد الصين. ويقول هؤلاء إنَّ حجم اقتصاد الولايات المتحدة يبلغ 1,5 ضعف اقتصاد الصين من حيث الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، وحتّى لو افترضنا أن اقتصاد الولايات المتحدة سجَّل معدلاتِ نمو متواضعة وسجّل اقتصاد الصين في المقابل نمواً متسارعاً، فإن الأمر سيستغرق أكثر من عشر سنوات ليحلَّ كلٌّ اقتصاد منهما محلَّ الآخر من حيث الترتيب.

ويرجّح المستشرفون الفائقون بنسبة 65% أن يستمرّ هذا الاتجاه السائد في المسار الراهن ذاته، وإن كان سيستقر بعض الشيء كما هو مبيّن أدناه:

- من الناحية العسكرية: تنفقُ الولايات المتحدة على النفقات العسكرية أكثر مما تنفقه الدول السبعة التالية في الترتيب مجتمعةً.. ومن بين هذه الدول السبعة، خمسة بلدان حليفة للولايات المتحدة وبلد آخر يُعدُّ أحد أبرز شركائها التجاريين. وتحتلّ الولايات المتحدة مكانة الصدارة في كلّ ما يتعلق بالأمور العسكرية (للأفضل أو للأسوأ)
- من الناحية الثقافية: التعريف المعتمد للثقافة من قبل المستشرفون هو أن "الثقافة هي سِماتُ ومعارفُ مجموعةٍ معيّنة من البشر، ويشمل ما سبق اللغة والدين والطعام والعادات الاجتماعية والموسيقى والفنون". ويشمل ذلك أيضاً "ما يتقاسمه المجتمع على صعيد الرؤية والمواقف والقِيَم والأخلاق والغايات والعادات"... وثمة العديد من جوانب الثقافة الأمريكية التي لا ترقى إلى مستوى توقعات هذه القِيَم. ومع ذلك، من المحتمل أن يستمر الجمود الثقافي في المدى القصير.
- من الناحية السياسية: فيما يتعلق بالاستخدام الشائع المتعلق بالحوكَمَة وكيفية اتخاذ القرارات، ما زالت الولايات المتحدة في مرتبة الصدارة، وقتما تقرّر أن تكون. الانسحاب من اتفاق باريس للمناخ، و TPP (اتفاق الشراكة عبر المحيط الهادئ) و JCPOA (خطة العمل الشاملة المشتركة) هي مؤشرات حديثة على تراجع القيادة الأمريكية، على الرغم من أن واشنطن ساعدت في تطوير كل من هذه الاتفاقيات قبل الانسحاب.
- من الناحية الاقتصادية: لا يزال نمو الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي إيجابيًا في الغالب، والابتكار (التكنولوجيا بشكل خاص) ديناميكيًا ومتجدداً.

الاستشرافات اليومية

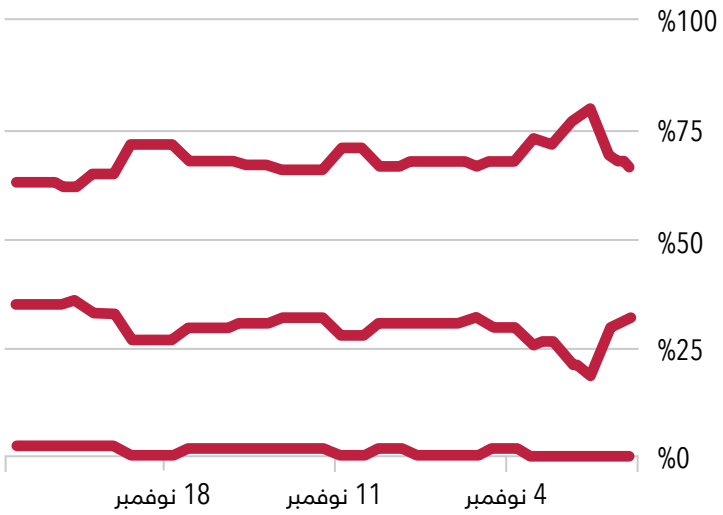

عدد الاستشرافات

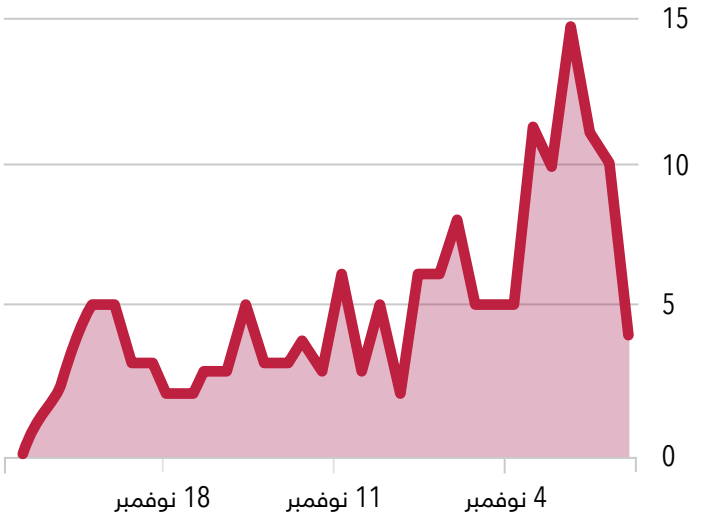

source: https://goodjudgment.io/agpe/1b39e0/current.png

س 5

هل القرن الأمريكي، بجوانبه السياسية والثقافية والعسكرية والاقتصادية، في حالة تراجع؟

تحليل المستشرفين الفائقين

"القرن الحادي والعشرين آخذٌ في التشكُّل كنظام متعدّد الأقطاب، فثمة بلدان ومناطق تسهم اليومَ إسهاماً واسعاً في مجتمع العالم. أما خلال القرن العشرين، هيمنت التعددية القطبية على قرابة 70 عاماً من أصل 100 عام، ولم تَسُد "الأحادية القطبية" إلا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي خلال التسعينيات. "

" كلما تقلَّصَ حجم اقتصاد الولايات المتحدة أمام اقتصادات بلدان أخرى، قلَّت قدرة الولايات المتحدة على إظهار قوتها، الصلبة والناعمة، حول العالم.كان الإنفاق العسكري الأمريكي مرتفعاً كثيراً لفترة طويلة للغاية، وسيتعين على الاقتصاد أن ينخفض بسبب مثل هذا العامل المهم. ميزة الولايات المتحدة من حيث قوتها الناعمة أنها كانت على الدوام قائمة على الإيديولوجية والقِيَم. وفي حين أنّ المال والاقتصاد يؤثران في القوة الناعمة، ثمة أشياء معيّنة لا يمكن للمال أن يشتريها.

" بشكل عام، أمام الولايات المتحدة منافس صاعد (الصين) سيكون من الصعب تحييده عسكرياً، لكن شركاء التحالف البارزين في آسيا (اليابان وكوريا الجنوبية والهند، وربما فيتنام) أقوياء إلى حدّ ما. وأما أوروبا ليست في الأساس معنية بالانخراط في هذا الأمر. وقد تكون إفريقيا مثيرة للاهتمام في الأجل الطويل، لكن من المحتمل ألا تكون أساسية في الفترة الزمنية وصولاً إلى عام 2030.

" التلوث وردّ فعل الصين المطلوب عليه ربما يكون هو المجهول الأكبر هنا في الأجل الطويل، ولكن في مرحلةٍ ما سيتعين على الحكومة الصينية ببساطة أن تفعل شيئاً، وأيّ إجراء صغير ذو تأثير بسيط على النمو يعني أن الصين لن تتفوَّق على الولايات المتحدة."

"هناك عامل مهم آخر في كيفية إدارة الولايات المتحدة للأعمال التجارية على الصعيد العالمي وهو السلوك غير المتوقع لرئيس الولايات المتحدة الحالي مقارنة بالرؤساء السابقين. وثمة احتمال أن ينسف الرئيس الأمريكي تماماً اقتصاد الولايات المتحدة بسبب بعض الخلافات التي تسببت في التخلف عن سداد الديون أو إضعاف الدولار على نحو يتعذر إصلاحه"

"لتتغيَّر المراتب في الأجل الطويل، لابدّ من نشوب حرب أو حدوث الكساد محلياً أو على الأقلّ أن يؤثر ذلك في البلدان بطريقة متباينة. ووقوع كارثة أو حدوث اختراق مذهل (على غرار اختراع ذكاء اصطناعي خارق) يمكن أن يؤثر في أحد هذه البنود يمكن أن يغيّر التوقعات بطريقة جذرية. ولكن فرصة حدوث ذلك ضئيلة خلال هذا الإطار الزمني".

"ومع ذلك، يبدو أن الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي مبالغ فيه من حيث القيمة الاسمية بفعل قوة الدولار. وفي الواقع، إذا كان اقتصاد الصين مماثل له من حيث القوة الشرائية، فإن هذا يشير إلى أن سعر الصرف يتسبَّب بتضخيم قيمة اقتصاد الولايات المتحدة إلى حد بعيد. وعدم اليقين الأهمّ هو ماذا سيحدث لو أنَّ يوان الصين بدأ يأخذ مكان الدولار كعملة احتياطية رئيسية مع تقلُّص اقتصاد الولايات المتحدة وانحسار صدارته (أفترضُ هنا أن اليورو لديه مساحة أقلّ للنمو). هل تقفز التحولات التجارية بالصين إلى الأمام؟ أعتقد أنه من غير المرجَّح أن يحلّ يوان الصين محل دولار الولايات المتحدة بينما يظلّ نظام الحكم في الصين مستبداً في أساسه".

البواعث

- مسار التاريخ: ما تزال الولايات المتحدة القوة المتصدّرة في العالم، اقتصادياً وعسكرياً وثقافياً. والولايات المتحدة أحد أكبر البلدان المصدّرة للنفط والغاز الصخري.
- أحد البواعث الرئيسية هنا الصعود المتواصل للصين، أكثر منه تراجُع مكانة الولايات المتحدة. وثمة هامش أقلّ للأحداث في جانب الولايات المتحدة الكفيلة بتحريك النمو، صعوداً أو هبوطاً، أكثر من 1%، فيما نجد في جانب الصين أن النظام يسمح بتحريك النمو بشكل أكبر بكثير.
- القرن الأمريكي في مرحلة أُفول، لكن ليس بسرعة، ومن المرجَّح أن يكون الوضع اللاحق لأفولها وجود منافسة متعدّدة الأطراف.
- ستظلُّ الولايات المتحدة في المرتبة الأولى، على افتراض أن تستخدم المقارَنات أسعار الصرف وليس تعادُل القوة الشرائية. ومثل هذا التنبؤ قائم على معدلات النمو المتوقعة. فإذا ما تباطأ نمو اقتصاد الصين إلى قرابة 4% وظلّ نمو الولايات المتحدة عند 2%، فإنّ الصين لن تتبوأ المرتبة الأولى. حتى في ظل معدلات النمو المتواضعة في الولايات المتحدة والنمو الصيني المتسارع، سوف يستغرق أكثر من عشر سنوات ليتجاوز الاقتصاد الصيني اقتصاد الولايات المتحدة.

اعتمدت الولايات المتحدة على نمو الإنتاجية لدفع الاقتصاد. ويتسبّب خفض الإنفاق على البحث والتطوير إلى تباطؤ النمو، فيما ستتمكّن الصين بفعل الهجرة العكسية للأدمغة من أن تصير مركزاً للابتكار وتطوير التقنية الفائقة.

س 5 هل القرن الأمريكي، بجوانبه السياسية والثقافية والعسكرية والاقتصادية، في حالة تراجع؟

⚠ المخاطر

- الركود العظيم. يمكن أن يصيب اقتصادَ العالم انكماشٌ كبير، وقد يُلحق مثل هذا الانكماش ضرراً بالغاً باقتصاد الولايات المتحدة يفوق ما حدث في عام 2008، ويعتمد مثل هذا الضرر على الحالة السياسية السائدة في الولايات المتحدة في حينه. وسيؤثر هذا الركود على الصين أيضاً.
- اندلاع صراع موسَّع قد يدفع تأثيره المباشر في الولايات المتحدة أو الصين الأمور نحو التغيير. وإذا ما أخذت الصين بزمام المبادرة في مضمار الذكاء الاصطناعي والأتمتة وأسهم ذلك في تعزيز وتيرة نمو اقتصادها خلال الأعوام القليلة المقبلة، قد يزيد ذلك احتمال أن يتبوأ اقتصاد الولايات المتحدة المرتبة الثانية.
- إعادة انتخاب ترامب ازدياد موجة القومية ستجعل الولايات المتحدة تواصِل الابتعاد عن موقع القيادة العالمية. وتجاهل تأثير تغيُّر المناخ على النظم الاقتصادية بالإضافة إلى التوجُّه قصير الأجل للشركات الأمريكية يجعل الولايات المتحدة متأخرة في التكنولوجيا. وفشل النظام السياسي الأمريكي في تكييف سياساته مع الاقتصاد "الجديد". الثقافة دائمة التغيُّر، ولنا أن نشاهدَ ذلك إذا ما استعرضنا التاريخ إلى الوراء. وقد أصبحت الثقافة الأمريكية والسلوكيات الأمريكية أقلّ شعبيةً في العالم؛ وهو ما قد يزيد احتمالية شنّ هجوم إرهابي على الأراضي الأمريكية. وفي حالِ وقوع هجوم يطال رقعةً واسعةً، فقد يتسبّب ذلك في إلحاق ضرر بالأسواق المالية.
- يمكن أن يتأثر نمو اقتصاد الولايات المتحدة والصين أيضاً بفعل التغيرات التقنية المتسارعة والإنترنت التي تجعل قطاعات أعمال بأكملها تندثر. لقد ركبت الولايات المتحدة موجة التصنيع، غير أن النمو الجديد يأتينا من مواقع مختلفة ويمكن أن يتخطّى الولايات المتحدة.
- حدوث مشكلات اقتصادية أو سياسية كبرى، كأن تحدث أزمة اقتصادية حادّة أو انقسامات سياسية، في الولايات المتحدة أو الصين فإن الاحتمالات قد تتغير.
- حدوث صدمات اقتصادية أو كوارث طبيعية تؤثر في الولايات المتحدة أو الصين، وليس في كليهما.
- تصاعُد الحرب التجارية الأمريكية-الصينية، وقيام الصين بالتخلُّص من الديون الأمريكية.

في حالِ حدوث تضخُّم مستدام في الصين أو انكماش مستدام في الولايات المتحدة فإنَّ ذلك سيُحدث فرقاً. وقد ترتفع أسعار الأغذية في الصين ارتفاعاً حادّاً في حال أضحت إنفلونزا الخنازير مشكلة مستعصية. وإذا ما بقيت أسعار الفائدة في الولايات المتحدة قريبة من الصفر ربما لا تجد المصارف الكثير من الأسباب الوجيهة لمنح قروض والاستثمار.

أحداث
غير متوقعة ذات تأثير كبير

- في حال اندلاع صراع واسع يمكن للصين أن تتدخّل به كصانع سلام، ربما يعزز ذلك مكانة الصين مقابل الولايات المتحدة. وفي حال تدخّلت الصين في عملية السلام الشرق أوسطية وأحدَثَت تغييرات بنّاءة/إيجابية في هذا الصدد، ربما يعزّز ذلك مكانتها.
- انتشار أكبر للشعبوية في الولايات المتحدة، وانفصال أكبر من ولاية عن الاتحاد. أو انفصال مقاطعات صينية أيضاً.
- اندلاع حرب واسعة خلال العشر سنوات القادمة (في إفريقيا أو الشرق الأوسط أو أوروبا الشرقية أو بحر الصين الجنوبي) وتدخل الولايات المتحدة فيها هي أحد المخاطر غير المقدّرة على الوضع الاقتصادي العالمي
- اندلاع حرب سيبرانية (إلكترونية) بين الولايات المتحدة وروسيا و/أو الصين.
- الاستثمارات الصينية في إفريقيا تسهم في أن يحقّق اقتصاد الصين نمواً كبيراً.
- موجة توهُّجات شمسية حادة تدمّر الشبكة الكهربائية والبنية التحتية الحاسوبية في الولايات المتحدة.
- الاتحاد الأوربي قد يتعافى اقتصادياً بسرعة أكبر بكثير وبوتيرة قوية بعد الانكماش القادم، وهو ما قد يؤثر في ترتيب اقتصادات العالم.
- لطالما افتخرت الولايات المتحدة بريادتها في مضمار البحث والتطوير. غير أن المهاجرين (الصينيين في الدرجة الأولى) يمثّلون بدرجة غير متناسبة قادة البحث والتطوير في أبرز الدوريات العلمية والتقنية وكذلك في الجامعات الأمريكية. استثمار الصين في طريق الحرير الجديد وتقنية تغيُّر المناخ. سيبدل الأدوار، فربما قريباً ستُعرب الصين عن قلقها من سرقة الولايات المتحدة للتقنية الصينية.
- توسُّع الاتحاد الأوروبي من خلال ضم دول جديدة في الاتحاد /عدم خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي "عدم تنفيذ بريكست" يقود إلى مزيد من الاقتصادات المنتمية إلى هذا التكتل.

اندلاع أزمة اقتصادية تتسبب في تباطؤ نمو الصين أكثر من تباطؤ اقتصاد الولايات المتحدة، أو تفتُّت الصين.

س 6

الاتجاه السائد

بعد انهيار الإمبراطوريات الخارجية في القرن العشرين، هل جاء دور البلدان لتتفتَّت في القرن الحادي والعشرين؟

السؤال المفصلي

السؤال المفصلي: هل تفقد الصين أو روسيا أو الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي أكثر من 0.5% أو أكثر من أراضيها أو سكانها قبل حلول عام 2030؟

نعم
الصين
%2

نعم
روسيا
%2

لا
%90

نعم
الولايات المتحدة
%1

نعم
الاتحاد الأوروبي
%5

موجز

الأسئلة المتعلقة بالحرب والاستقرار السياسي والشعبوية تلتئمُ جميعاً في سؤالِ الاتجاه السائد الذي يسأل عمَّا إذا كانت البلدان ستتفتَّت في القرن الحادي والعشرين، بعد انهيار الإمبراطوريات الخارجية في القرن العشرين. وتشمل الأسباب التي أدَّت إلى فقدان كيانات ذات سيادة لأراضٍ تابعة لها: الانفصال (تايوان)؛ التفكُّك (الاتحاد السوفياتي)؛ الاتفاق المتبادَل (الجمهورية التشيكية وسلوفاكيا)؛ القوة (أوسيتيا الشمالية وشبه جزيرة القرم)؛ المعاهدة (هونج كونج)؛ والشراء (ألاسكا).

ولكن، ما إذا كانت مثل هذه الأحداث ستكرّر في العقد المقبل هو سؤال مختلف. ويرى المستشرفون الفائقون أنّ مِن المرجَّح، وبنسبة 5%، أنْ يفقدَ الاتحاد الأوروبي 0,5% أو أكثر من أراضيه أو سكانه قبل حلول عام 2030، وأن فرصة أن تفقدَ روسيا أو الصين النسبة نفسها من أراضيها أو سكانها تبلغ 2%، فيما لا تتجاوز فرصة ذلك 1% عند الحديث عن الولايات المتحدة.

وبينما من المفترض أن يتحقَّق خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي "بريكست"، إلا أن هذا الحدث على وجه التحديد لا يؤخذ في الحسبان في سياق هذا السؤال. ومع ذلك، فإنَّ السابقة التي أحدثها "بريكست" تثير إمكانية قيام دول أعضاء أخرى في الاتحاد الأوروبي، منها اليونان وإيطاليا، بالخروج من الاتحاد قبل حلول عام 2030. وعلى نحو موازٍ، انخفض تعداد سكان روسيا بمعدل سنوي قدره 0.5٪ لأعوام عدّة خلال تسعينيات القرن العشرين، ويرى بعض المستشرفين الفائقين احتمالاً لا يُستهان به أن تعيدَ هذه الظاهرة نفسها في العقد المقبل.

يرجى الاطلاع على قائمة بجميع المناطق التي يمكن أن تشهد تفتتاً في نهاية هذا التقرير.

الاستشرافات اليومية

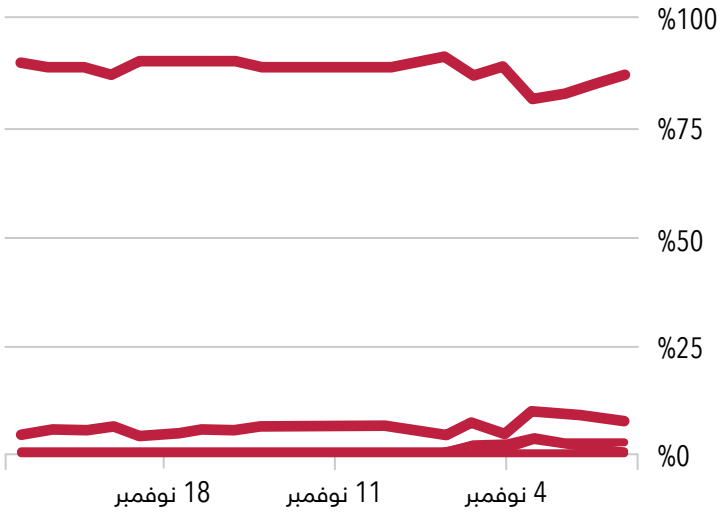

عدد الاستشرافات

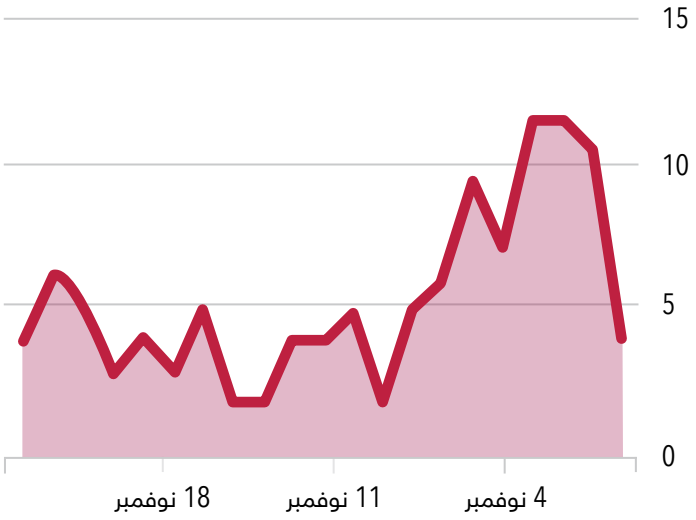

source: https://goodjudgment.io/agpe/1b39e0/current.png

س 6

بعد انهيار الإمبراطوريات الخارجية في القرن العشرين، هل جاء دور البلدان لتتفتَّت في القرن الحادي والعشرين؟

تحليل المستشرفين الفائقين

"ثمة أربع كيانات ذات سيادة انقسمت إلى 22 جمهورية، و28 دولة عضواً و50 دولةً ولا يشمل ذلك أراضٍ واقعة تحت ولايتها. وكان لابدّ من التحقُّق من كل واحدة منها من حيث تعداد سكانها ومساحتها بالأميال المربعة. بعد ذلك، كان لابدّ من صَوْغ السيناريوهات المحتملة لكل منطقة للنظر فيها مع إيلاء الاهتمام اللازم لحركة سكانها وفقدان أراضٍ منها. فبشكل عام، المنطقة التي تحيق بها المخاطر أكثر من غيرها هي الاتحاد الأوروبي. غير أنّ فقدان دولة عضو في هذه الحالة ليس بالقدر نفسه من الخطورة والتكلفة الباهظة مثل خسارة روسيا أو الصين أو الولايات المتحدة لأراضٍ تحت سيادتها أو معاناة هجرة جماعية منها. والانسحاب من الاتحاد الأوروبي يمكن النظر إليه كمجرياتٍ سياسيةٍ اعتياديةٍ. غير أن الأمر ليس كذلك للآخرين".

"عندما نتدبَّر في كلّ عقدٍ فائت امتداداً حتى عام 1900، يمكننا أن نشاهد التغيّرات التي تمكّننا مِن أنْ نرسم خطاً أساسياً. وعند النظر فيها يتبيَّن لنا أن الأمر ليس شطحة خيال. فخلال العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين سنشهدُ خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي "بريكست"، والذي يُستبعد هنا عن قَصْد تيسيراً للأمور غير أنّ طرحنا هنا ينطبق عليه. وشهد العالم في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين اضطراباتٍ اقتصاديةً، غير أنها لا تجيب عن السؤال المتعلق بإحدى المجالات المذكورة. وينطبق حديثنا على تسعينيات القرن العشرين لأن المملكة المتحدة فَقَدَت هونغ كونغ بعودتها إلى السيادة الصينية، وهو ما ينطبق على متطلب السكان".

"تسهم المؤسسات الدولية في تثبيت دعائم الاستقرار وتقليل احتمال التقلبات الكبيرة التي شهدناها في السابق. وأحد المجالات المثيرة للقلق، هو استقرار روسيا في عهد بوتين. فإذا ما خرج من الساحة السياسية سيشهد الاتحاد الروسي إعادة توازن قوى مع فرصة سانحة لإحدى الجمهوريات للانسحاب منه".

البواعث

- أحد البواعث الرئيسية هو الاستقرار الإقليمي الملحوظ منذ الحرب العالمية الثانية بين معظم البلدان وخاصة القوى الكبرى. لم تنجح حقاً أيُّ حركات انفصالية (يمكن القول إنَّ نجاح حالة كوسوفو تمّ بمساعدة كبيرة من الخارج).
- كيف تنظر دول الاتحاد الأوروبي الأخرى إلى تجربة بريطانيا في الخروج من الاتحاد الأوروبي، سواء على مستوى النخبة، أو بين الجماعات المناهضة للمؤسسة الذين لم يغمرهم سَيْل الأخبار والسرد يبدو أن الخروج الآن بشكل عام ليس مرغوباً به شعبياً وعليهِ يكون الأمر غير مرجَّح في كل دولة مرشَّحة لذلك.
- التقنية الحالية تفضّل التوحيد، فمركزية البيانات ستقود إلى اكتساب الدول للقوة مقابل الأفراد. لذا، بدلاً من الاتجاه نحو تفتُّت الدول الكبيرة، سنشهد توجهاً نحو مركزيةٍ أكبر.
- الاتحاد الأوروبي هو الأكثر احتمالاً أن يشهدَ تغيراتٍ سواء من بلد آخر يختار الخروج منه (على الرغم من أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي من المرجَّح أن يخيف معظم البلدان من هذا المسار في الأجل القصير)، الانفصال الناجح لجزء كبير من بلد ما (مثل إقليم كتالونيا في إسبانيا)، أو بلد يُجبَر على الخروج لرفضه أن يسنَّ إصلاحاتٍ ماليةً.
- البواعث وراء الانفصال داخل الدول: (أ) عدم وجود موافقة شعبية فيما يتعلق بشرعية الحكومة المركزية وغالباً ما يرتبط ذلك بـ (ب) عدم المساواة في الدخل/الثروة، وغالباً ما يكون السبب وراء ذلك وجود أقلية عرقية مهيمنة اقتصادياً (الملاحظة رقم 1) تُعطى الفرصة مِن قِبَل (ج) حكومة مركزية غير راغبة أو غير قادرة على استخدام الشرطة أو القوة العسكرية للحفاظ على الحكومة القائمة.

أوروبا في المقدّمة من حيث حالة التغيير المستمر. قد تقرّر دول الخروج (رغم أن بريكست قد أثبت الصعوبة البالغة لذلك) أو قد تُطرد من قبل الدول التي سئمت من دعم البلدان التي تعاني من مشكلاتٍ اقتصادية.

س 6 بعد انهيار الإمبراطوريات الخارجية في القرن العشرين، هل جاء دور البلدان لتتفتَّت في القرن الحادي والعشرين؟

⚠ المخاطر

- على هذا النحو، فإنَّ أي دولة عضو تستخدم عملة اليورو ومهتمة بالانفصال عن الاتحاد الأوروبي بحلول عام 2030 ستستعد، من الناحية المثالية، لإصدار عملتها المحلية في أقرب وقت ممكن، مُجازِفَةً بالتسبُّب في هروب رأس المال.
- احتلال الصين لمنطقة أكساي تشين - كشمير.
- هناك فرصة لاستقلال بورتوريكو عن الولايات المتحدة، ويبدو أن كلّ الزخم هناك وراء وجود الدولة، إنْ وُجد.

عامل الخطر الأبرز هو الاتحاد الأوروبي. فإذا ما بدا أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي "بريكست" يسير كما يُراد له بالنسبة للمملكة المتحدة، وقتما يحدث ذلك بالفعل، يمكن للآخرين أن يحذوا حذوَها، ككتالونيا أو أسكتلندا.

أحداث
غير متوقعة ذات تأثير كبير

- إذا بدأت بعض دول الاتحاد الأوروبي في توطيد المزيد من القوة، ربما متحالفةً مع أحزاب اليمين المتطرف في ألمانيا وفرنسا. وإذا ما حدث ذلك، فقد تميل الديمقراطيات الغربية الكبرى إلى الخروج من الاتحاد الأوروبي.
- سنشهد على الأرجح تفتُّت عدد قليل من الدول على أي حال، وليس فقط البلدان التي ننظر إليها هنا يمكن أن يحدث هذا لأي عدد من الأسباب: الحرب، والمجاعة، والغزو، وندرة المياه، وتغير المناخ، وما إلى ذلك، أو من خلال الخسائر البشرية، أو هجرة السكان، أو ضم الأراضي.
- حدث غير متوقع، حيث "تبيع" الدنمارك غرينلاند أو تسعى غرينلاند للاستقلال ثم تنضم إلى أمريكا الشمالية.
- من المحتمل أن يحاول منافسون خارجيون للقوة المهيمنة تأجيج الانقسامات الداخلية، لأنهم يفتقرون إلى القوة الأمريكية الصارمة في الوقت الحاضر وعليهِ سيسعون إلى إضعافها من الداخل.
- ماذا يحدث بعد بوتين؟

◂لن يكون ما يرام لكنه سيظلُّ في منصبه ولكن ليس في السلطة (مثلما حدث مع بوريس يلتسن، وقسطنطين تشيرنينكو، ويوري اندروبوف)؟

◂هل يحلُّ رجل قوي جديد محلَّه (لن تكون امرأة)؟

◂أم هل ستشهد روسيا "فترة اضطرابات" مثلما حدث في عهد بوريس يلتسن تكون خلالها السيادة في بعض الأقاليم متاحة للسيطرة عليها، سواء في حدود الداخل (على طريقة جمهورية تتارستان) أو بدون الاتحاد الروسي (على طريقة حُكم الواقع في الشيشان)؟

◂يبدو جلياً أن شمال القوقاز (خاصةً، ولكن ليس قَسْراً على، الشيشان) هو المكان الذي يتعيّن علينا مراقبته، فهي المنطقة الوحيدة التي لها تاريخ طويل وحافل من المشاعر الانفصالية، وهي المنطقة التي رحل عنها السكان الروس العرقيون السابقون بالكامل تقريباً.

◂ثمة مناطق أخرى تقطنها في الغالب مجموعات عرقية غير روسية (جمهورية تتارستان: أو ربما رهان بعيد المنال، جمهورية توفا، ربما هي المناطق الرئيسية، مع بعض المناطق الفينو-أوغاركية [فنلندا وإستونيا وهنغاريا] العديدة التي تأتي بعدها في ترتيب الاحتمالات) التي قد تطمح إلى السيطرة بشكل أكبر على شؤونها (السياسات الجديدة المنفَّذة في العقد الفائت والتي تقيّد استخدام اللغات المحلية في المدارس، إلخ، قد تؤجج مثل هذا الطموح)

ملحق

قائمة بجميع المناطق التي يمكن أن تشهد تفتتاً:

الصين

عدد السكان: 1,403,500,365
المساحة: square miles 3,705,407
0.5% السكان: 7,017,502
أي ما يعادل: يوجد في هونج كونج 7,482,500
والتبت بها 3,180,000
هاينان 9,257,600
0.5% الأراضي: 18,527 ميل مربع
أي ما يعادل: هونغ كونغ 428 ميلا مربعا
والتبت 474300
هاينان 135050 ميلا مربعا

روسيا

عدد السكان: 146,793,744
المساحة: 6,601,670 ميل مربع
0.5% السكان: 733,968
أي ما يعادل: بوریاتیا 972,021
0.5% الأراضي: 33,008 ميل مربع
أي ما يعادل: بوریاتیا 135،651 ميل مربع

الإتحاد الأوربي

عدد السكان: 513,481,691
المساحة: square miles 1,728,099
0.5% السكان: 2,567,408
ما يعادل: اليونان 10.7مليون
كرواتيا 4مليون
ليتوانيا 2.7مليون
0.5% الأراضي: 8,640 ميل مربع
أي ما يعادل: سلوفينيا 7800 ميل مربع
واليونان 51000 ميل مربع

الولايات المتحدة

عدد السكان: 327,167,434
المساحة: square miles 3,796,742
0.5% السكان: 1,635,837
أي ما يعادل: أيداهو 1.6مليون
هاواي 1.4 مليون
0.5% الأراضي: 18,983 ميل مربع
أي ما يعادل: ايداهو 83،797 ميلا مربعا
هاواي 10931 ميلا مربعا

بيانات تكميلية

الأقاليم الأمريكية

فقط بورتوريكو لديها عدد كاف من السكان للتأهل.

بورتوريكو
السكان: 3.2 مليون
(فقدت 500 ألف من سكانها حالياً)
المساحة: 3,515 ميل مربع

غوام

السكان: 162,772
المساحة: 210 ميل مربع

ساموا الأمريكية
السكان: 50,826
المساحة: 76 ميلا مربعا

جزر ماريانا الشمالية
السكان: 51,994
المساحة: 179 ميل مربع

جزر العذراء
السكان: 106,977
المساحة: 134 ميل مربع

الصين

هونج كونج لديها ما يكفي من السكان للتأهل
التبت لديها ما يكفي من الأراضي والمساحات للتأهل
هاينان لديها ما يكفي من السكان للتأهل

روسيا
22 جمهورية روسية
13 من 22 تتأهل
التاي (T)
باشكورتوستان (TP)
بورياتيا (TP)
الشيشان (ع)
شوفاش (ع)
داغستان (ع)
كاباردينو بالكاريا (ع)
كومي (TP)
موردوفيا (ع)
ياكوتيا (TP)
تتارستان (ع)
توفا (T)
ادمورتيا (T)
لا تحسب أوسيتيا الشمالية
وفقًا للقواعد

الإتحاد الأوربي
28 دولة عضو في الاتحاد
الأوروبي

النمسا (TP)
بلجيكا (TP)
بلغاريا (TP)
كرواتيا (TP)
جمهورية التشيك (TP)
الدنمارك (TP)
استونيا
فنلندا (TP)
فرنسا (TP)
ألمانيا (TP)
اليونان (TP)
المجر (TP)
أيرلندا (TP)
ايطاليا (TP)
لاتفيا (T)
ليتوانيا (TP)
هولندا (TP)
بولندا (TP)
البرتغال (TP)
رومانيا (TP)
سلوفاكيا (TP)
اسبانيا (TP)
السويد (TP)
المملكة المتحدة (لا ينطبق)

الحالات الوحيدة التي لا تفي بالمعايير هي:
قبرص
لوكسمبورغ
مالطا
سلوفينيا

(T) تأهل المساحة
(فـ) تأهل عدد السكان

س 7

الاتجاه السائد

هل "أوبك" قادرة على البقاء في ظل اقتصاد عالمي يتجه إلى اقتصاد خالٍ من الكربون؟

ما الآثار المترتبة على اقتصادات البلدان العربية في حالِ وجدَت منظمة الأقطار المصدّرة للبترول "أوبك" نفسها تحت ضغوط هائلة، ابتداءً من تقنية "التصديع الهيدروليكي" ووصولاً إلى الاكتشافات النفطية الجديدة خارج منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وأيضاً بفعل السياسات الحكومية حول العالم المثبِّطة بشدّة لاستخدام الوقود الأحفوري؟ يُذكر أن أوبك تستحوذ حالياً على حصة تناهزُ 40% من مجمل إنتاج النفط الخام في العالم.

السؤال المفصلي

هل ستظلُّ حصة أوبك من إنتاج النفط الخام في العالم فوق 33% في عام 2030؟

نعم
ستظلُّ حصة
أوبك فوق 37%
%71

لا
ستظلُّ حصة
أوبك فوق 37%
%7

نعم
ستتراوح حصة أوبك
بين 33% و 37%
%19

لا
ستقلُّ حصة
أوبك عن 29%
%3

موجز

يعتقد المستشرفون الفائقون أنه من المرجَّح بنسبة 90% أن تورّد أوبك أكثر من ثُلث إمدادات العالم من النفط الخام بعد مرور عقد من الآن، وإنْ كان من المحتمل أَن تقلّ عائداتها المالية بشكل لافت من إنتاج النفط الخام. ولاحظَ هؤلاء أنه حتى لو حافظت أوبك على حصة سوقية عالية، فقد تكون حصّةٌ في سوقٍ متقلّصةٍ إذا ما استمرت الدول الغربية في دعم مصادر الطاقة البديلة غير الكربونية والتكنولوجيات ذات الصلة (أي البطاريات ذات الكفاءة المتزايدة).

وانخفاض أسعار النفط العالمية بسبب انخفاض طلب الغرب أو زيادة الإمدادات العالمية يجب ألّا يؤثّر في حصة أوبك السوقية، حتى لو أثّر ذلك في الأسعار؛ فإيران والعراق والمملكة العربية السعودية تقلُّ فيها التكاليف الإنتاجية عن نصف مثيلاتها في بقية أنحاء العالم، ما يجعل هذه البلدان مِن بين آخر المنتجين الذين قد ينسحبون من السوق. ويعتقد العديد من المستشرفين الفائقين أنه من المرجَّح أن تقود الطبقة المتوسطة المتنامية في الصين ومثيلتها في الهند إلى زيادة الطلب على نفط أوبك، وعلى نحو يعوّض، بل ويزيد، عن أي انخفاض في الطلب من الغرب.

الاستشرافات اليومية

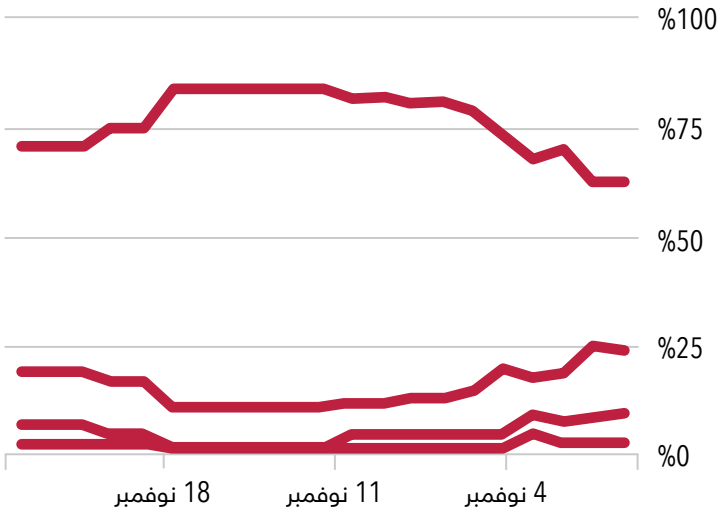

عدد الاستشرافات

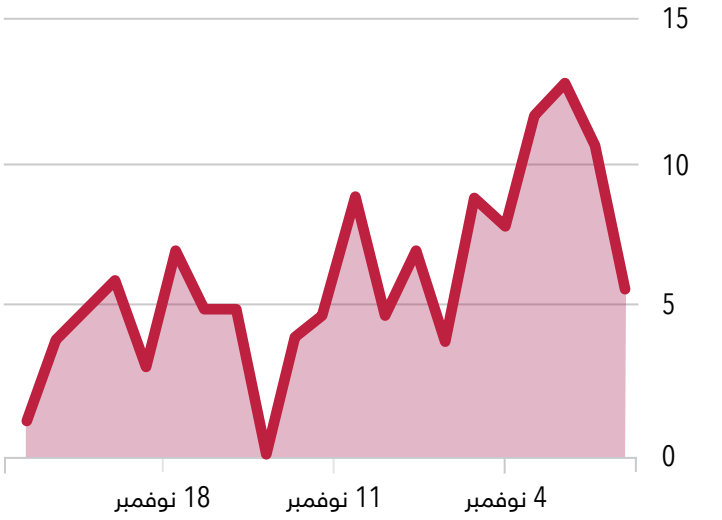

source: https://goodjudgment.io/agpe/1b39e0/current.png

س 7 هل "أوبك" قادرة على البقاء في ظل اقتصاد عالمي يتجه إلى اقتصاد خالٍ من الكربون؟

تحليل المستشرفين الفائقين

"قد تكون هناك حاجة دائمة للوقود الأحفوري في اقتصادنا حتى لو غيَّرت ديناميةُ العرض والطلب أسعارها. على سبيل المثال: 1) قد لا تتمكَّن البلدان الفقيرة والنامية من الحصول على الموارد أو التقنيات الأخرى؛ 2) قد تستخدم الجيوش والشركات الكبرى والأثرياء الوقود الأحفوري كجزء من خُطّة استراتيجية لإدارة المخاطر؛ 3) قد يحتفظ الأثرياء بسوق "للتقنية القديمة" لأسباب عديدة"

"ستؤثر الاكتشافات الجديدة والتقنيات والسياسات الحكوميّة في الجوانب الاقتصادية للوقود الأحفوري."جانب العرض": يبدو أنّ من الموضوعات المطروحة مراراً الحديث عن حدوث "ذروة نفطية" من ناحية العرض في غضون 10-20 عاماً. والحقيقة هي أنَّ الشركات ليست بحاجةٍ للتخطيط لفترة أطول من ذلك بحيث لا تُنفق الأموال على عمليات استكشافية بما يتعدَّى ذلك الإطار الزمني."

"، تحقّق التقنيات الجديدة كفاءاتٍ على امتداد سلسلة الإمداد وكذلك فيما يتعلق بجانب العميل/الاستخدامات النهائية من المعادلة. ناهيكَ عن أنّ سياسات وإنفاق الحكومات سيقودان حتماً إلى أن تعمل الشركات على تلبية توقعات الحكومة. . قد تكون أو لا تكون الحكومة وسيلة فعالة للوصول إلى حل، لكن سيكون من الخطأ التغاضي عن المنتجات والخدمات التي تم إنشاؤها من خلال هذه السياسات، ثم تم نقلها إلى الأسواق الخاصة.

"باتت خيارات الطاقة البديلة أكثر شيوعاً ومُجدية اقتصادياً، غير أنها لم تزل، في المقام الأول، للأثرياء. وأيضاً ثمة المزيد من خيارات المواصلات، للأفراد وللشركات، المعتمِدَة على الكهرباء مقارنةً بالبنزين/الوقود الأحفوري. وتستعين الحكومات دوماً بسياسة الترغيب والترهيب للتأثير في الطلب (في شكل تقديم الدعم أو فرض الضرائب).

" مقولة "موت النفط" نسمعها مراراً منذ الأبد. وحتى في ظلّ إقبالٍ مرحَّبٍ به على الطاقة المتجدّدة، سيظلُّ النفط يُستخدم طالما هو موجود بالفعل".

"ينصبّ تركيز أوبك في الأساس على إيراداتها/ أرباحها، وستعدّل حصتها السوقية وفقَ ما تقتضيه الضرورة للحفاظ على ثروتها وقوتها الجغرافية السياسية/الاقتصادية.

" مقولة "موت النفط" نسمعها مراراً منذ الأبد. وحتى في ظلّ إقبالٍ مرحَّبٍ به على الطاقة المتجدّدة، سيظلُّ النفط يُستخدم طالما هو موجود بالفعل".

البواعث

- أوبك ستصمد وستظلُّ قائمةً حتى في عالم خالٍ من الكربون على أساسِ حفاظها على حصتها الإنتاجية عندما تخفض البلدان الأخرى إنتاجها بسبب مخاوف سياسية/اجتماعية بدرجةٍ أكبر من أغلب الدول الأعضاء في أوبك.
- أوبك قويةٌ وذات شأن مثلما كانت على الدوام. ونجحت في تحقيق استقرار أسعار النفط منذ عام 2009 وأثبتَت أن فعاليتها تفوقُ فعالية منتجي النفط الصخري المنقسمين على أنفسهم. بالإضافة إلى احتمال انضمام أعضاء جُدد إلى أوبك، من أمثال البرازيل وروسيا.
- أوبك تقودها حصتها السوقية، وبما أنها أحد المورّدين الأقلّ تكلفةً يمكنها الاحتفاظ بحصتها السوقية كما تشاء. كما أن طرح أسهم أرامكو للاكتتاب العام يعني أنّ أوبك لا ترغب في إنهاء هذه الهيمنة حتى تتمكّن من الحفاظ على تقدير قيمتها السوقية عالياً.
- تحالفت المملكة العربية السعودية مع روسيا ليشكّلا معاً اتحاداً نفطياً (أرامكو السعودية) للأعوام العشرين المقبلة. ومردُّ هذا التحالف إلى حاجة السعودية إلى تعزيز تحالفاتها النفطية.
- أحد البواعث الرئيسة هنا هو ازدياد التوجُّه نحو إزالة الكربون، على جانب الطلب، فإن تباطؤ الاستهلاك يعني أن أسعار النفط لن تصل على الأرجح إلى مستويات قياسية. وعلى جانب العرض، لن يتم استكشاف المصادر غير التقليدية التي ترتفع فيها تكاليف الإنتاج، مثل الرمال النفطية والنفط المحكم وتكسير الصخر الزيتي، إلى أقصى حد الأمر الذي سيبقي حصة أوبك السوقية فوق 33%.
- تملك دول أوبك أكبر الاحتياطات النفطية والوسائل الكفيلة بتمكينها من إنتاج النفط الخام بتكلفة أقلّ من معظم المورّدين الآخرين. وإذا ما أصبحت إزالة الكربون هي القاعدة السائدة، فإن حصتها ستزداد بينما ينسحب المورّدون الآخرون.

تطبيع العلاقات بين إيران والسعودية والأعضاء السابقين في أوبك الراغبين ربما بالانضمام مجدداً إلى المنظمة سيعزز فرص أن تحافظ أوبك على وضعها الراهن.

س 7

هل "أوبك" قادرة على البقاء في ظل اقتصاد عالمي يتجه إلى اقتصاد خالٍ من الكربون؟

⚠ المخاطر

- وقوع أحداث جيوسياسية كبرى في البلدان المنتجة للنفط الأعضاء في أوبك (حرب، حرب أهلية، أعمال شغب، إلخ)
- اكتشاف مخزونات نفطية ضخمة في بلدان غير أعضاء في أوبك
- انسحاب بلدان منتجة مهمة من أوبك.
- "قدرات ومخزون الاحتياطات" المنشورة ثبت أنها غير صحيحة.
- ستتسارع بشكل هائل وتيرة الانتقال نحو أشكال الوقود الأخضر المستدام والاقتصادات (غير البلاستيكية)، وربما يكون ذلك بفعل حوافز قوية تتمثل في المتطلبات الحكومية باستخدام البدائل غير البتروكيماوية في حالاتٍ أكثر بكثير. والاستحواذ على حصة سوقية قدرها +33% في سوق تقلَّصت بنسبة 80% يجسّد بُعْداً اقتصادياً سلبياً في المجمل.

يكمن الخطر الأكبر في اندلاع حرب بين إيران والسعودية تتسبَّب في تدمير الحقول النفطية والعمليات الإنتاجية وحدوث انشقاق داخل أوبك.

أحداث
غير متوقعة ذات تأثير كبير

- وقوع هجمات مماثلة لتلك التي شُنّت ضد منشآتٍ نفطيةٍ سعوديةٍ ومضاعفتها مراراً عديدة ولفترة أطول.
- حرب مفتوحة ومتواصلة في منطقة الخليج، تُلحق ضرراً جسيماً بالبنية التحتية النفطية وشبكات نقل النفط كخطوط الأنابيب وشحنات ناقلات النفط.
- أن يشهد العالم اتجاهاً أكثر حزماً وثباتاً للاستثمار في أشكال الطاقة البديلة، وأن ينمو مثل هذا الاتجاه بالسرعة الكافية خلال الأعوام العشرة المقبلة:
  - كَهْرَبَة صناعة الشحن
  - مركبات كهربائية
  - الغاز الطبيعي المسال كوقود بحري
  - الكشف عن اختراقات تقنية غير مسبوقة
  - "الصفقة الجديدة الخضراء" في الدول المتقدمة–
  - التشهير العام بالرحلات الجوية وأشكال الإنفاق "غير الأخلاقية".
- أحد شركاء أوبك مِن الذين يملكون احتياطاتٍ نفطيةً هائلةً (فنزويلا) يتحالفُ مع بلدان غير أعضاء في أوبك ويقرّر الانسحاب من أوبك.
- دولة غير عضو في أوبك تملك احتياطاتٍ نفطيةً هائلةً (كندا) تتحالف مع بلدان شريكة لإنشاء بديل لمنظمة أوبك.
- التقنية المستخدَمة لاستخلاص النفط الصخري يصبح أقل تكلفة
- زعزعة استقرار المناخ بسرعة تفُوق المتوقع يمكن أن تفتح الأبواب أمام مصادر غير تقليدية جديدة تماماً للوقود الأحفوري (مثل مصادر من المنطقة القطبية الشمالية/المنطقة القطبية الجنوبية) والتي لا يُنظر إليها اليوم كمصادر قابلة للاستمرار

إذا ما تسارعَت آثار تغيُّر المناخ على نحو واضح – كأَنْ تحدث كوارث مناخية خطيرة على سبيل المثال، قد يؤثر ذلك في السوق النفطية تأثيراً جذرياً.

س8

الاتجاه السائد

هل تُفاقِم ندرة المياه المخاطر الأمنية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟

السؤال المفصلي

هل تسبّب ندرة المياه صراعاً ضارياً بين الأردن وإسرائيل، أو بين مصر وإثيوبيا، أو بين تركيا والعراق قبل حلول عام 2030؟

نعم
بين الأردن وإسرائيل
%1

نعم
بين مصر وإثيوبيا
%3

لا
%92

نعم
بين تركيا والعراق
%3

نعم
صراعان أو أكثر من تلك الصراعات
%1

موجز

ردا على سؤال عما إذا كانت نُدرة المياه ستسبّب صراعاً ضارياً بين الأردن وإسرائيل، أو بين مصر وإثيوبيا، أو بين تركيا والعراق قبل حلول عام 2030، قال المستشرفون الفائقون إنَّ فرصة اندلاع حرب، في المجمل، هي واحد إلى تسعة. فقد رأى هؤلاء أنّ فرصة اندلاع صراع بين الأردن وإسرائيل لا تتجاوز على الأرجح 1%، وربما مردُّ ذلك إلى جانب اختلال التكافؤ عسكرياً بشكل كبير بين الطرفين. وأما فرصة اندلاع صراع بين مصر وإثيوبيا أو تركيا والعراق فتبلغ حسب توقعاتهم 3% خلال العقد المقبل. ووفقاً للمستشرفين الفائقين، فإنَّ إمكانية أن تكون ندرة المياه نقطةً محوريةً في اندلاع صراع أو أكثر في المنطقة خلال العقد المقبل تبلغ 8%.

إقامة مشاريع طاقة كهرمائية مِن قبل دولٍ مُشاطئةٍ عُليا من أمثال تركيا وإثيوبيا مسألةٌ مفهومةٌ بالنظر إلى أنَّ أيّاً من الدولتين ليس أمامه الكثير من الخيارات الأخرى لتوليد الطاقة محلياً. غير أنّ انخفاض تدفُّق المياه في دلتا النيل وفي الهلال الخصيب يفرض تحدياتٍ حقيقيةً لملايين المصريين والعراقيين الذين يعتمدون على الزراعة في معيشتهم. ولنا أن نشاهدَ الدينامية نفسها على بُعْدِ آلاف الأميال شرقاً، حيث تؤثر السدود الصينية المتعدّدة المقامَة على الروافد العُليا لنهر ميكونج بشدّة على المزارعين الفيتناميين في دلتا نهر ميكونج.

وفي حين أنَّ عدم التكافؤ عسكرياً بين الصين وفيتنام يخفّف من احتمال نشوب صراع بين البلدين، فإن العلاقة بين القوات في إثيوبيا ومصر، وبين القوات في تركيا والعراق، تجعل من المرجَّح أن يوافق قادةٌ إقليميون على إمكانية تحقيق النجاح المنشود بشنّ صراع قصير وحادّ على المياه. وقد طرحت الأكاديمية الوطنية للعلوم (NAS) في الولايات المتحدة رأياً مقنعاً في عام 2015 مفاده أنّ الجفاف الممتدّ في سوريا، والمتفاقِم إلى مستويات قياسية بسبب ظاهرة الاحتباس الحراري، كان السبب وراء الاضطرابات الاجتماعية التي تطوّرت لاحقاً إلى انتفاضةٍ مفتوحةٍ ضد نظام الأسد في عام 2011.

الاستشرافات اليومية

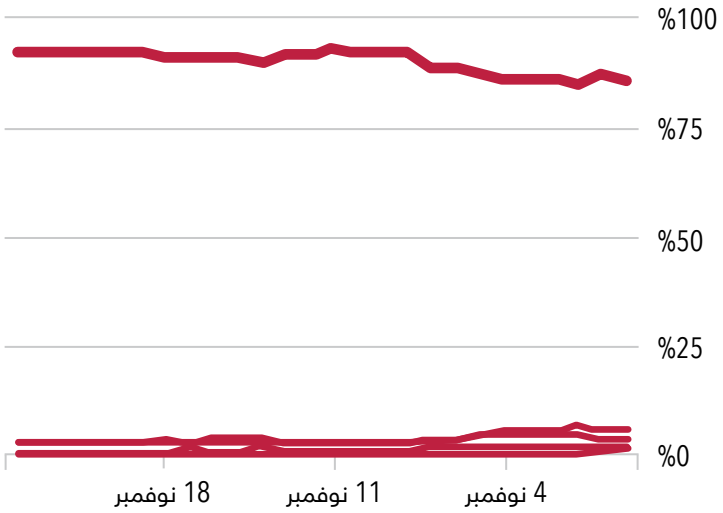

عدد الاستشرافات

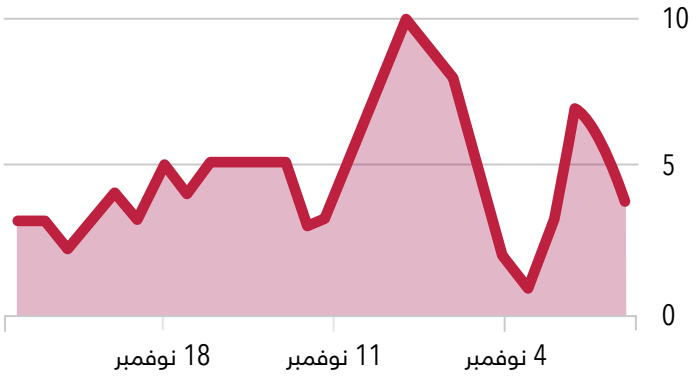

source: https://goodjudgment.io/agpe/1b4f48/current.png

س 8

هل تُفاقِم ندرة المياه المخاطر الأمنية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟

تحليل المستشرفين الفائقين

على وجه العموم، ثمة تنبؤات باندلاع "حروب مياه" في المستقبل، بسبب ازدياد الطلب عليها من السكان المتزايدين وانخفاض مجمل إمدادات المياه بفعل تغيُّر المناخ، ومما يفاقم الخطر الاحتياجات التنموية للبلدان المجاورة والمعادية تقليدياً. وفي ظلّ التطور وتغيُّر المناخ، لم تكن المياه العذبة إلا لتزدادَ أهميةً أكثر فأكثر بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ولا يرى المستشرفون الفائقون اتجاهاً مهيمناً تكون فيه ندرة المياه السبب الأول لاندلاع صراع مهلك، غير أن ندرة المياه ستكون، على نحو متزايد، عاملاً مساهماً في تصاعُد الأعمال العدائية.

"في العادة، تندلع حروب المياه بين دولٍ مُشاطئةٍ عُليا ودولٍ مشاطئةٍ دُنيا –أو دول المنبع ودول المصب. فباستطاعة الدول المشاطئة العُليا (المنبع) السيطرة على المياه وإقامة السدود متى شاءت، مثلما باستطاعتها سحب كميات كبيرة من المياه أكثر مما ينبغي لها. وأما الدول المشاطئة الدُّنيا فخياراتها معدودة إلى جانب استخدام، أو التهديد باستخدام، القوة.

ولكن من المرجَّح أن تتجسّد المخاطر الأمنية الحقيقية في زعزعة استقرار البلدان داخلياً، لا أن تتجسّد في صراعات عابرة للحدود. ومن الممكن أن تستدرج حالة زعزعة الاستقرار داخلياً دولاً أخرى إلى "صراع مفتوح"، غير أن ذلك لا يحدث في العادة بين دول، بل بين وكلاء داخل دولة واحدة من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وقد بدأ ذلك بالفعل بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ورأيناه في الحرب الأهلية السورية التي تشكّل المياه مكوّناً مهماً منها. وفي الوقت الراهن، ثمة نزاع خطير بين مصر وإثيوبيا. فقد حذّر رئيس وزراء إثيوبيا الحائز جائزة نوبل للسلام لعام 2019 من أنه إذا ما دَعَت الحاجة إلى دخول حرب بسبب مشروع سدّ متنازَع عليه مع مصر، فبإمكان بلاده أن تُعِدَّ ملايين المواطنين الإثيوبيين، لكنه استدرك قائلاً إنَّ المفاوضات وحدها الكفيلة بكَسْر حالة الجمود الراهن".

""تعتمد إسرائيل، في المقام الأول، على نهر الأردن بالإضافة إلى تحلية إمدادات المياه لديها، ولديها أيضاً نظام ريّ بالتنقيط ذو كفاءة عالية لأغراض الزراعة. أعتقد أن إسرائيل والأردن سوف تستمران في التعاون، ولن تخوضا حرباً بشأن هذه المسألة".

"إذا ما افترضنا أنّ "صراعاً مميتاً" هو صراعٌ أكثر من مجرد مناوشاتٍ حدوديةٍ مع سقوط عدد محدود من الضحايا، فإن فرصة وقوع صراع على هذا النطاق ضئيلة وتتطلب تدخل الدولة لحلّه.

"اندلاع صراع بين تركيا والعراق أمرٌ ممكن، لأن العراق يحصل على كلّ مياهه تقريباً من نهرَي دجلة والفرات، وَهُما ينبعان من تركيا، وقد أقامت تركيا بالفعل سدوداً عدّة عليهما. وتملك كلّ دولة منهما قوات عسكرية ضخمة، وإنْ كان العراق حالياً مفتتاً وضعيفاً".

البواعث

- سبقَ لندرة المياه أن أثَّرت في استقرار منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، غير أن ذلك كان على الأرجح داخل حدود البلد الواحد (مثل الحرب الأهلية السورية). وبالنسبة إلى حالتين من حالات البلدان آنفة الذكر، تتمتع الدولة المشاطئة العُليا في الحالتين بالقوة وبالوصول إلى المياه، ما يجعل الحرب غير مرجَّحة.
- في حالتين من الحالات الثلاث، نجد القوة الأضعف عند مصبّ النهر، ما يجعل الصراع مسألة غير محتملة تماماً. وتعمل مصر وإثيوبيا حالياً للتوصُّل إلى اتفاق، وتملك مصر الورقة الرابحة من حيث أن الفوائد المتحققة لإثيوبيا من تشغيل سدّ النهضة تفوق تكلفة نشر وتعبئة خزان السدّ خلال فترة سبعة أعوام.
- ثمة مبالغة في التشديد على مسألة ندرة المياه كقضيةٍ دوليةٍ. فمحطات تحلية المياه الجديدة وتقنيات المياه الجديدة، خلال الأعوام العشرة المقبلة، ستجعل مشكلة ندرة المياه أقلّ أهميةً مما هي عليه اليوم.
- البلدان المذكورة في السؤال جميعها انتهَت من تشييد، أو تقوم حالياً بتشييد، محطات تحلية مياه واسعة النطاق وعالية السَّعة من شأنها أن تقلّل مِن اعتمادها على مياه الأنهار والمياه الجوفية وما إلى ذلك، مثلما تقلّل من احتمال اندلاع صراع.
- مِن المتوقع أن تتأثر هذه المنطقة سلباً بتغيُّر المناخ وقد عَمَدَت أجزاء واسعة منها إلى الضخّ المفرط من طبقات المياه الجوفية كإسرائيل ولبنان. وخلال الفترة الزمنية المحدَّدة في السؤال، من شأن الإخفاق في توفير مصادر المياه أن يفرض ضغوطاً متزايدة على الحكومات المحلية وكذلك على العلاقات بين البلدان.
- تشمل البواعث الرئيسة جغرافية المنطقة المعنيّة واختلال التوازن عسكرياً بين هذه البلدان. وفي حالتين، نجدُ أن القوة العسكرية الأضعف هي في أسفل النهر. وتبدو المخاطر الأمنية الداخلية أعظم ومن المحتمل أن تتسبَّب في صراع مفتوح.
- لا يمكن لبلدين حلّ مشكلة ذات طبيعة إقليمية ومشتركة، باعتبار أن كل دولة لها أجندتها وبواعثها الخاصة، لتَحُول حالة عدم الاستقرار سياسياً دون اتخاذ الخطوات الضرورية للتفاوض بشأن كميات المياه وحماية جودة الموارد المائية المحدودة.
- نُدرة المياه ستفاقِم المخاطر الأمنية، لكن ثمة اختلال كبير في القوة بين الأردن وإسرائيل، والبلدان يتلقيان مساعدات أمريكية ضخمة. وأما مسألة مصر وإثيوبيا فهي مبعث القلق الأكبر مع وجود مشروع السدّ والافتقار إلى ضغوط خارجية كافية للتخفيف من حدّة الصراع المحتمل.

مِن المرجَّح أكثر أن تقودَ ندرة المياه إلى تأجيج الاضطرابات الداخلية أكثر مِن أن تقود إلى صراعات عابرة للحدود. ومع ذلك، يمكن أن يُشعل السكان الذين يعبرون الحدود ويتقاسمون موارد المياه فتيلَ الصراع. وهو ما يجعل حالة تركيا-العراق مع الأكراد الأكثر اضطراباً.

س 8 هل تُفاقِم ندرة المياه المخاطر الأمنية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟

⚠ المخاطر

- مصر وإثيوبيا: فشل الزراعة المصرية ونقص الأموال اللازمة لاستيراد الأغذية (ربما)؛ تركيا والعراق: تركزت حالة عدم الاستقرار العنيفة الواقعة شرق تركيا على الحركة الوحدوية الكردية وإبرام اتفاق ما بين أكراد تركيا والعراق (الاتفاق غير مرجَّح).
- اندلاع حرب أهلية في إثيوبيا.
- مصر ضد إثيوبيا تمثل الحالة الوحيدة التي نجد فيها دولةً أكثر قوةً واقعة عند مصبّ النهر قد تفقد حصتها من المياه. يمكن أن ينشأ الصراع بسبب جفاف كبير مقروناً بتدهور الأوضاع الاقتصادية في مصر.
- تتمثل المخاطرة في سوء التقدير أو تكاسُل الصحفيين بإلقاء اللوم لاندلاع الصراع على المياه، بينما تكون الصراعات في الواقع متعدّدة الأسباب، ويتسبّب بها الأفراد وليس الموارد.
- إحراز تقدُّم في التقنيات مثل جعل تحلية المياه أقلّ تكلفةً وأكثر ملاءَمةً للبيئة ولكن في حين أن التقدم التكنولوجي يمكن أن يكون بمثابة محرك لتوفير المياه بشكل أكبر من خلال جعل تحلية المياه أرخص وأكثر ملاءمة للبيئة، فقد يكون خطراً أيضاً لأسباب عديدة أهمها استخدام التكنولوجيا للسيطرة على المورد أو احتكار المورد من خلال التفوق التكنولوجي.
- يتمثل أحد المخاطر الرئيسة في حشد القوات العسكرية مِن قبل أيّ من هذه البلدان والتي تبدو أنها تستهدف البلد الآخر. وقد عَمَدَت إسرائيل-الأردن ومصر-إثيوبيا إلى إزالة التوتر مؤخراً.
- تقويض الجهود الدبلوماسية. خيارات سياسات متطرفة من جانب دولة "المنبع" على حساب دولة "المصب".
- تأخُّر الجهود لتوظيف الحلول التقنية.
- حالات جفاف غير متوقعة تعانيها دول "المنبع" و/أو دول "المصبّ".
- قد يقود تدهور الأحوال المناخية أو كارثة طبيعية واسعة النطاق في المنطقة إلى فرض ضغوط على الموارد المائية المحدودة في الأصل لتصبح الدول متعنتةً بما يجعل العمل العسكري يبدو وكأنه الحل الوحيد القابل للتطبيق.
- تتوقع جميع هذه البلدان نمواً سكانياً كبيراً خلال العقد المقبل، وليس من الواضح أن تحلية المياه يمكن أن تكون الحلّ طويل الأجل لمشكلات ندرة المياه.
- قد تزيد احتجاجاتٌ شعبيةٌ بشأن ندرة المياه، خاصةً تلك الواقعة على مقربة من الحدود التي تتدفق عبرها المياه، احتمال اندلاع صراع مهلك بمستويات منخفضة. يمكن أن يحدث هذا في منطقة على ضفاف النهر (مصر وإثيوبيا) حيث تستخدم دول المنبع مياهًا أكثر مما ينبغي، مما يهدد دول المصب. قد يحدث ذلك أيضًا في حوض الفرات - دجلة الذي يتم تقاسمه بين تركيا وسوريا والعراق، حيث تضم إيران أجزاءً من حوض دجلة. منذ الستينيات من القرن الماضي، أدت خطط الري أحادية الجانب إلى تغيير تدفقات الأنهار، بالإضافة إلى التوترات السياسية بين الدول إلى توتر العلاقات حول حوض الأنهار. منعت النزاعات الحكومات الثلاث من المشاركة في إدارة أنهار الحوض بشكل فعال. وبالرغم من أن جهود التعاون قد تم تجديدها في السنوات الماضية، إلا أنها لم تسفر عن اتفاق رسمي بشأن إدارة مياه الحوض.

أحداث
غير متوقعة ذات تأثير كبير

- فشل عمل أحد السدود، والذي يُعزى إلى التخريب (لأن النظام لا يمكنه أن يعترف بأخطاء كارثية) وهو ما يتسبّب في اندلاع صراع مسلح.
- إذا خشيت قيادةُ دولةِ المصبّ أنها تفقد الدعم من مواطنيها (على سبيل المثال بسبب الصعوبات الاقتصادية)، ربما سَعَت إلى تحويل الانتباه وإلقاء اللوم على بلد المنبع فيما يتعلق بندرة المياه، وبالتالي توحيد الشعب وراء قرار الحرب.
- يمكن أن يؤدي تلوّث مجرى مائي إلى انتقام عسكري بغض النظر عما إذا كانت ترعاه دولة، أو عمل لمنظمة إرهابية، أو حادثة صناعية واسعة النطاق.
- إمكانية تسارُع وتيرة ظاهرة الاحتباس الحراري والاحترار العالمي والجفاف في تحدّ لقدرة حتى الدول التي تُدار بشكل جيد للاستجابة لندرة المياه من خلال تدابير داخلية (تحلية المياه، وإعادة استخدام المياه، وما إلى ذلك)، ما يجبر الدول على اتخاذ تدابير غير مسبوقة فيما يتعلق باستخدام الموارد المشتركة.
- الهجرة الناجمة عن ندرة المياه والتي تؤدي إلى اندلاع صراع.
- ثمة مشكلات بيئية ناشئة عن تحلية المياه على نطاق واسع من أمثلتها إعادة الأملاح المركزة إلى المسطحات المائية الذي تستخلِص منها النباتات المياه المالحة. وفي حالِ اشتدَّت مثل هذه المشكلات إلى حدّ ما، فقد تجعل تحلية المياه على نطاق واسع مسألة غير عملية أو ربما في حُكم المستحيل.
- إسرائيل مجبرة على تقنين توزيع المياه نحو الأردن، ما يقود إلى احتجاجات عنيفة تمتدُّ من الأردن إلى إسرائيل، ما يجعل قوات الأمن الإسرائيلية تطلق النار على المحتجين.
- تركيا أو إسرائيل أو إثيوبيا تشنّ حرباً ضد دول المصبّ بسبب إخماد المياه، أو اختلال توازن القوى، أو استخدام المياه كسلاح، أو غيرها.
- روسيا قد تحاول اقتراح/فرض حلّ. لن يندلع أيٌّ من هذه الصراعات في فراغ، وقلَّما تضع الحروب أوزارها ليتحدَّد بوضوح في نهايتها الطرف المنتصر والطرف المهزوم.

الهجرة الناجمة عن ندرة المياه والتي تؤدي إلى اندلاع صراع.

س 9

الاتجاه السائد

هل ستؤدي حقول غاز شرق المتوسط الواقعة قبالة سواحل قبرص ولبنان ومصر إلى تعزيز استقرار المنطقة؟

تشير التقديرات إلى أنّ احتياطات لبنان من الغاز الطبيعي في حوض الشام تبلغ قرابة 100 تريليون قدم مكعب، الأمر الذي ينطوي على إمكانية إحداث تحول سياسي في منطقة بلاد الشام. ويمتدُّ أيضاً حوض الشام وحوض دلتا النيل إلى المياه الإقليمية لكلّ من قبرص وتركيا ومصر. ويظلُّ السؤال المثار هنا: هل مِن شأن هذه الهِبَة الطبيعية أنْ تعزّزَ أو أنْ تزعزع استقرار المنطقة؟ أتكونُ هذه الفرصة الاقتصادية باعثاً للاستقرار أم سبباً لاندلاع الصراع ووقوع المواجهة؟ واندلاع "صراع عسكري واسع" سيخّلف الكثير من الضحايا وستترتّب عليه آثار إقليمية.

السؤال المفصلي

1.هل سيواجه لبنان وإسرائيل صراعًا عسكريًا كبيرًا بحلول عام 2030 إذا كان لبنان ينتج أكثر من 50 مليار قدم مكعب سنويًا بحلول عام 2030؟

نعم	لا
%14	%86

2.هل سيواجه لبنان وإسرائيل صراعًا عسكريًا كبيرًا بحلول عام 2030 إذا لم ينتج لبنان 50 مليار قدم مكعب سنويًا بحلول عام 2030؟

نعم	لا
%41	%59

موجز

يرى المستشرفون الفائقون أن احتمال نشوب نزاع عسكري كبير بين إسرائيل ولبنان سينخفض بشكل كبير إذا أصبحت حقول الغاز البحرية اللبنانية مصدرًا رئيسيًا لإنتاج جديد. احتمال الصراع هو 41% إذا كان إنتاج لبنان أقل من 50 مليار قدم مكعب سنويا بحلول عام 2030، بينما ينخفض إلى 14% فقط إذا ارتفع إنتاج لبنان فوق هذا الحد.

هناك احتمالات ضئيلة في أن ينتج لبنان 50 مليار قدم مكعب سنويًا بحلول عام 2030. لكن إذا وصل لبنان إلى هذا الحد، فسوف يؤدي إلى استقرار اقتصادي أكبر وإلى وضع محلي أكثر استقرارًا، مما يقلل من خطر نشوب الحرب. وهذا يشير إلى أن نتائج تطوير هذه الطاقة ينبغي أن تكون هدفا لأولئك الذين يسعون لتحسين الاستقرار في المنطقة.

يلاحظ المستشرفون الفائقون أيضًا أن النزاعات الكبيرة بين إسرائيل وحزب الله تميل إلى الحدوث مرة واحدة كل عقد، لكن يمكن أن تستفيد إسرائيل ولبنان إذا كان لبنان مستقرًا بينما يضعف نفوذ حزب الله ويتراجع نفوذ إيران في المنطقة.

على نطاق أوسع، يدرك المستشرفون الفائقون أن هناك خطر أن تتسبب حقول الغاز البحرية في احتكاكات بين الدول حول حقوق الحفر المتنازع عليها ونزاعات داخلية على من يمكنه الانتفاع من عوائد هذه الحقول. ومع ذلك، إذا تمكنت جميع الدول المجاورة من الوصول إلى اتفاق بحيث يكون هناك حصة للجميع، فإن وجود حقول الغاز من المرجح أن يؤدي إلى تعزيز الاستقرار: فسيكون من المصلحة الاقتصادية للجميع تجنب أي صراع. فزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان معظمها غير منتج للنفط مثل مصر ولبنان وقبرص سيكون له تأثير عميق في زيادة الاستقرار الإقليمي.

1 الاستشرافات اليومية

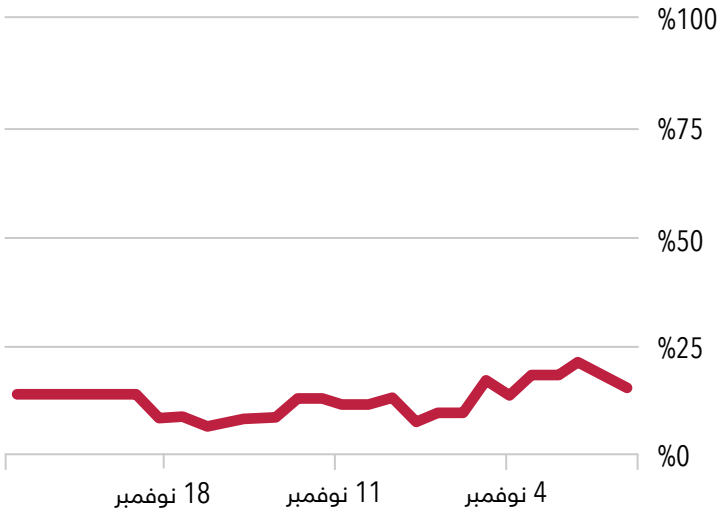

2

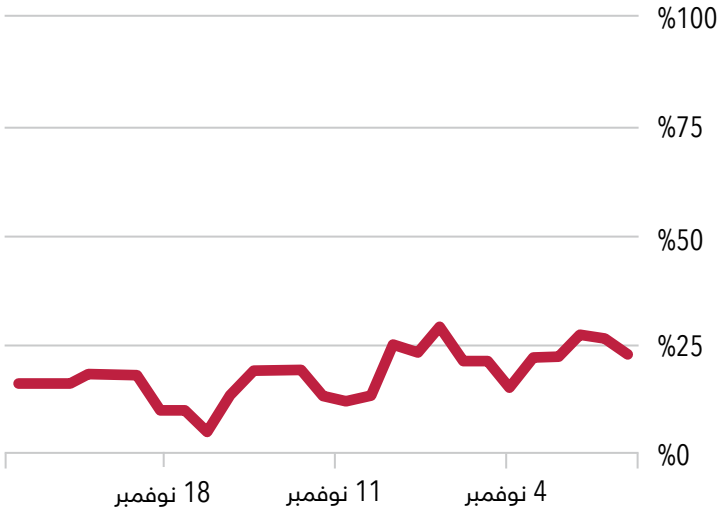

عدد الاستشرافات

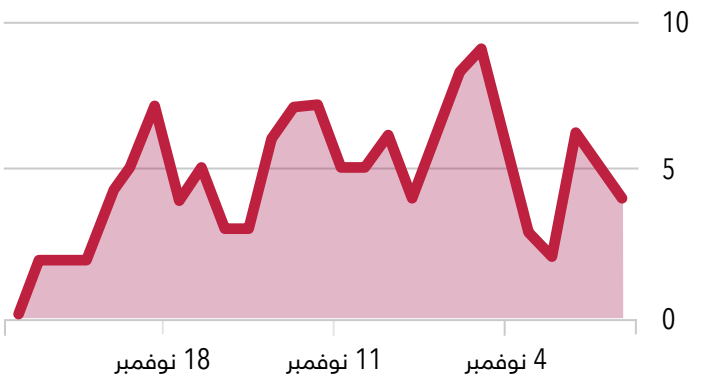

source: https://goodjudgment.io/agpe/1b74be/current.png

س 9

الاتجاه السائد: هل ستؤدي حقول غاز شرق المتوسط الواقعة قبالة سواحل قبرص ولبنان ومصر إلى تعزيز استقرار المنطقة؟

تحليل المستشرفين الفائقين

"من مصلحة لبنان حتماً تطوير موارده من الغاز الطبيعي، وإذا ما تطلَّب الأمر ترسيماً معترفاً به دولياً للحدود فإنَّ لبنان سيُقْدِم على ذلك بكل عزم. وفي حالِ اندلاع صراع على الغاز الطبيعي، فيبدو لي على الأرجح (نظراً لتفاوُت القدرات العسكرية بين الجانبين) أنه سيكون بسبب أنّ إسرائيل تعارض قيام لبنان بالتنقيب فيما تَعُدُّه إسرائيل بقعةً من أراضيها. وهذا سيحدث قبل توسُّع إنتاج لبنان منه".

"بالنسبة للإطار الزمني الذي يمتد لعشرة أعوام، قد يكون السؤال الأفضل هو ما إذا كانت ستعزز عدم الاستقرار الإقليمي أو بدلاً من ذلك تكون محايدة في هذا الصدد. أبرم لبنان اتفاقية مع قبرص تتضمن خط أنابيب للغاز، والذي قد يبدو وكأنه هدف مشترك لتحقيق الاستقرار، ولكن هذا الشيء يثير غضب تركيا، التي لا تعترف بجمهورية قبرص. "

"من المرجَّح أكثر أن تستحثَّ حقول الغاز منازعاتٍ فيما بين الدول المعنية بشأن حقوق الحفر المتنازَع عليها، ومنازعاتٍ داخل الدول نفسها فيما يتعلق بالمكاسب وتوزيعها. وفي الأجل الطويل، قد تكون الإيرادات المالية المتأتية من مبيعات الغاز الطبيعي مفيدة، لكن تحقيق ذلك سيستغرق بعض الوقت، ناهيكَ عن الوقت اللازم لتحقيق الربحية أو استبدال الواردات اللبنانية من الغاز الطبيعي بشكل كامل".

البواعث

- انخراطُ بلدان أخرى في استكشاف النفط سيشجّع لبنان وإسرائيل بشدة على تسوية المناطق المتنازَع عليها عبر القنوات الدبلوماسية.
- إذا ما بلغ لبنان عتبة إنتاج الغاز الطبيعي، سيشير ذلك إلى قدر أكبر من استقرار البلاد اقتصادياً وإدارتها بشكل أفضل، ما يقلّل خطر نشوب الحرب بسبب الأوضاع الداخلية الأكثر استقراراً.
- في حال اندلاع صراع، سيكون بين حزب الله وإسرائيل، لا بين لبنان وإسرائيل. وليس ثمة مشاحنات فيما بين قبرص ولبنان ومصر.
- يبدو أن البلدين على موعدٍ آخر مع الصراع، لكن من غير المرجَّح أن يكون الصراع المقبل على المستوى الذي شهدته المنطقة في عام 2006. ومن شبه اليقين أن الصراع المقبل لن يكون بسبب الغاز الطبيعي، بل سيكون حزب الله هو السبب المرجَّح لمثل هذا الصراع.
- مِن البواعث الرئيسة لهذا الاتجاه هو أن الموارد المستخرَجة لن تعزّز الاستقرار في الأجل القصير، لأنها يمكن أن تفاقِمَ الفساد غير المرغوب به، ويمكن أن تكونَ سبباً لاندلاعِ صراعٍ، داخلياً ومع دول الجوار على السواء.

مِن المرجَّح أن تعزّز حقول الغاز الاستقرار شريطة أن تكون لجميع البلدان المتاخمة حصةٌ منها. وتجنُّب الصراع سيصبُّ في المصلحة الاقتصادية لجميع الأطراف.

س 9

الاتجاه السائد: هل ستؤدي حقول غاز شرق المتوسط الواقعة قبالة سواحل قبرص ولبنان ومصر إلى تعزيز استقرار المنطقة؟

⚠ المخاطر

- قد يقود اكتشافٌ كبير في حقول متنازَع عليها إلى تدشين تفاوُض بين لبنان وإسرائيل للتوصل إلى اتفاق بشأن تقاسُم نفقات تطوير تلك الحقول ومن ثم تقاسُم العوائد المتأتية منها، وهذه شراكة غير مرجَّحَة، غير أنها يمكن أن تسهمَ في التوصُّل إلى سلام بين البلدين.
- التزمَ حزب الله الحذرَ طوال العقد الفائت بألا يتخّطى أياً من الخطوط الحمراء لإسرائيل. غير أن حزب الله ماضٍ في امتلاك تقنية صاروخية متقدّمة ما يثير توتر إسرائيل وقد يقود ذلك إلى اندلاع صراع.
- انتهاء الحرب الأهلية في سوريا سيحرّر حزب الله من القيود. وقد يقترن ذلك باضطرابات داخلية في لبنان وشنّ حرب لتشتيت الانتباه.
- إذا ما تمكَّنت لبنان ومصر بشكل ما من إرساء ائتلافٍ فيما بينهما (ربما بمساعدة روسية) لاستخراج الغاز دون شركاء أوروبيين. فبدون تأثير هؤلاء كوسطاء، قد تشعر إسرائيل بأنها مهدَّدة أو ربما تلجأ إلى الدبلوماسية القَسْريَّة لتسوية منازعاتها مع لبنان.

أحد المخاطر الرئيسية هي حكومة لبنان، فهي غير مستقرة بشكل كبير، وتتحكّم بها أطراف خارجية متنازعة عدّة، وعلى وجه العموم من الصعب التنبؤ بها.

أحداث غير متوقعة ذات تأثير كبير

- تشنُّ إسرائيل هجوماً على البرنامج النووي الإيراني ويأتي ردُّ إيران جزئياً عبر هجماتٍ يشنُّها حزب الله من لبنان.
- من شأن انهيار حزب الله بفعل استمرار فقدان التمويل، داخلياً وخارجياً، أن يخفّف أجواء التوتر بين لبنان وإسرائيل، وربما تتوحَّد جهودهما لتطوير حقول الغاز الطبيعي معاً.
- ثمة عامل منخفض الاحتمالية هو اجتياح الولايات المتحدة لإيران، ما يُفضي إلى استخدام إيران لوكيله حزب الله بُغية توسيع نطاق الصراع نحو إسرائيل.
- من شأن التوسُّع المتسارع في مجال الطاقة الشمسية والتقنيات الخضراء واعتمادهما أن يقلّل الطلب على الغاز الطبيعي (ومن ثمّ يقلّل أسعاره) ومن ثمَّ لا يحصل هذان البلدان على الإيرادات المأمولة.
- إذا ما شعرت إسرائيل أن لبنان "يسرق" حصتها، فقد تستخدم قدراتها العسكرية المتفوقة ومن ثمّ اندلاع صراع واسع.
- ومن التغييرات واسعة التأثير أن تختار إسرائيل تطوير حقول الغاز الطبيعي الخاصة بها بالقرب من تلك التي يطوّرها لبنان، ما يفاقِمُ احتمال اندلاع صراع على تلك الموارد.
- دخول لبنان حرباً أهليةً وبقاء حقول الغاز الطبيعي غير متطوّرة نسبياً. ولا تتعرَّض إسرائيل لأيّ هجوم كبير يتعدّى حدود عمليات التوغُّل المحدودة التي ارتكبتها سوريا ضد إسرائيل خلال الحرب الأهلية السورية.

في حالِ حدث تغيير للنظام في إيران، فسيكون لذلك تأثير في حزب الله ولبنان.

س10

الاتجاه السائد

هل ستؤدي العقوبات الاقتصادية إلى انهيار نظام الحكم في إيران؟

بَعْدَ مرور أربعين عاماً على اندلاع شرارة الثورة الإيرانية، ثمّة دلائل تشير إلى إنهاك النظام في البلاد.

السؤال المفصلي

هل سيكون في إيران مرشدٌ أعلى في عام 2030؟

نعم	لا
%88	%12

موجز

تدبَّر المستشرفون الفائقون فيما إذا كانت إيران سيحكُمها مرشدٌ أعلى في عام 2030، وتَنْبَؤُوا بنسبة 88% باحتمال أن يظلّ المنصب قائماً فيها حينها. ولاحظ المستشرفون الفائقون أنَّ الجمهورية الإسلامية الإيرانية قد رزَحَت تحتَ وطأة عقوباتٍ اقتصاديةٍ أمريكيةٍ منذ قيامها في عام 1979، وعليهِ فإنَّه من غير المحتمل أن تتسبَّب مثل هذه القيود وحدها في انهيار شكل الحكم القائم فيها حالياً. وبالأحرى، من المرجَّح أكثر أن تقودَ العقوبات إلى تغييرٍ في سلوك النظام أكثر من تغيير النظام بحدّ ذاته: فمن الممكن أن تُجْبِر العقوبات إيران على الجلوس إلى طاولة المفاوضات (تماماً مثلما حصل عندما أبرمت اتفاقاً نووياً)، أو ربّما على تقليص بعض السلوكيات الأكثر عدوانيةً التي يقوم بها النظام الحاكم في إيران بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

ومع ذلك، شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال العقد الفائت انهيارَ العديد من الزعماء الذين بقوا في السّلطة لفترات طويلة، وجاء انهيارهم بطريقةٍ مفاجئةٍ وغير متوقَّعةٍ. فَلَم يكن لأحدٍ أن يتنبأ بأن يتحوَّل احتجاج بائع فواكه متجوّل بائس في تونس في عام 2010 إلى نقطة مصيرية لأنظمةٍ سياسيةٍ عدّة. وقد يصمد "المرشد الأعلى" في وجه تغيير النظام على أيّ حال، فمنصبه ليس سلطةً سياسيةً في إيران فحسب، فهو يمثّل أيضاً زعيماً دينياً للمسلمين الشيعة. وحتى إذا جُرِّد من السلطة السياسية، سيظل منصبه محطَّ السلطة الدينية والأخلاقية للشيعة.

ولعلّ المسألة الاقتصادية الأكثر أهميةً بكثير من العقوبات الاقتصادية هي حقيقة أن اقتصاد إيران ذو طبيعة رَيْعِيَّة. وتتركَّز القوة في إيران، وهي دولةٌ نفطيةٌ، في يدِ قوات الحرس الثوري الإيراني. لذا، يتحكَّمُ الحرس الثوري الإيراني بتدفُّق الإيرادات القانونية والإيرادات المتأتية من السوق السوداء إلى البلاد. وهذا يحدُّ من نموّ اقتصاد البلاد أكثرَ مما تفعله العقوبات. فإيران بحاجةٍ إلى اقتصاد أكثر تنوُّعاً، مثلما هي بحاجةٍ إلى مزيدٍ من الإنتاجية. بَيْدَ أنَّ الحرس الثوري الإيراني لا يملك ذلك السجلَّ الحافل في دعم إصلاحاتٍ اقتصاديةٍ واسعةٍ.

الاستشرافات اليومية

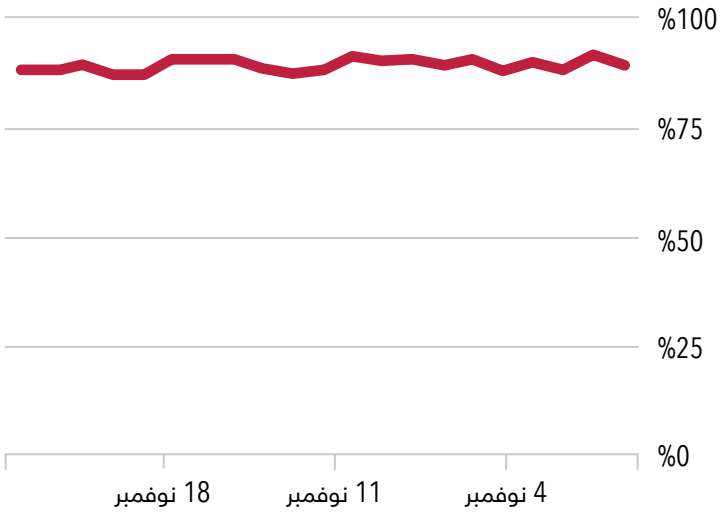

عدد الاستشرافات

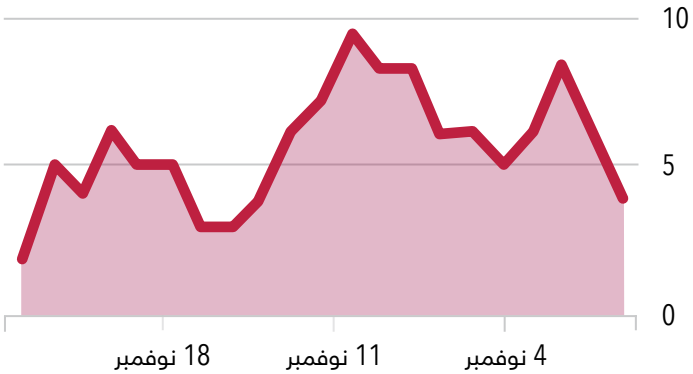

source: https://goodjudgment.io/agpe/1b39e0/current.png

س 10 هل ستؤدي العقوبات الاقتصادية إلى انهيار نظام الحكم في إيران؟

تحليل المستشرفين الفائقين

"لقد رزَحَت الجمهورية الإسلامية الإيرانية تحت وطأة العقوبات الاقتصادية الأمريكية معظم الوقت منذ إنشائها في عام 1979، لذلك لا أتوقع أن تتسبَّب مثل هذه العقوبات مباشرةً في انهيار نظام الحكم القائم في البلاد خلال الأعوام العشرة المقبلة. يبدو واضحاً أن الضائقة الاقتصادية تفاقِمُ حالة عدم الرضا والمعارَضة، غير أن الحرس الثوري الإيراني بنفوذه الفريد يبدو أكثر من قادر على إبقاء الأمور تحت السيطرة بفضل قوات قِوامُها 125,000 فرد، وسيطرته على ما يصل إلى ثُلث اقتصاد البلاد، والدعم المساند له في أنحاء البلاد في شكل منظمة شبه عسكرية هائلة تتمثّل في قوات "الباسيج".

"لعلّ المسألة الاقتصادية الأكثر أهميةً بكثير من العقوبات الاقتصادية هي حقيقة أن اقتصاد إيران ذو طبيعية رَيْعِيَّة. وتتركَّز القوة في إيران، وهي دولةٌ نفطيةٌ، في يدِ قوات الحرس الثوري الإيراني. لذا، يتحكَّمُ الحرس الثوري الإيراني بتدفُّق الإيرادات القانونية والإيرادات المتأتية من السوق السوداء إلى البلاد. وهذا يحدُّ من نموّ اقتصاد البلاد أكثرَ مما تفعله العقوبات. فإيران بحاجةٍ إلى اقتصاد أكثر تنوُّعاً، مثلما هي بحاجةٍ إلى مزيدٍ من الإنتاجية. بَيْدَ أنَّ الحرس الثوري الإيراني لا يملك ذلك السجلَّ الحافل في دعم إصلاحاتٍ اقتصاديةٍ واسعةٍ. في ظلّ ما سبق، لا أتوقَّع أن يتغيَّر النظام في غضون الأعوام العشرة المقبلة، لكنه يظلُّ تحدّياً كبيراً أمام إيران".

"من الصَّعب التكهُّن فيما إذا كنا سنرى مرشداً أعلى في إيران في عام 2030 أم لا. فالأنظمة الاستبدادية القمعية تميل إلى الانهيار فجأةً دون سابق إنذار (انظر مثلاً الاتحاد السوفيتي السابق). ومن المؤكد أن الشبّان وسكان المدن في إيران غير راضين عن القيود المفروضة على حرياتهم الثقافية."

"الإيرانيون متعلمون تعليماً جيداً ولهم تاريخٌ يعود إلى آلاف السنين، وسيجدون في نهاية المطاف وسيلةً للتعبير عن أنفسهم مرةً أخرى. فيما يتعلَّق بالمرشد الأعلى علي خامنئي، فهو في الثمانين من العمر. ومن المرجَّح أن يُتوفّى أو أن يُصاب بالعَجْز خلال الأعوام العشرة المقبلة. وما مِن شكّ في أن الحرس الثوري الإيراني يفكّر بالفعل فيمن سيحلُّ محلَّه. وحتى لو دبَّ خلافٌ بشأن مَن يخلفه، لا أعرفُ لماذا أو كيف سيقود ذلك إلى إلغاء منصب المرشد الأعلى."

"المرشد الأعلى ليس منصباً ذا سلطة سياسية في إيران فحسب، بل يمثّل زعيماً دينياً للشيعة، مثلما يمثّل سلطةً دينيةً وأخلاقيةً مهمّةً. وثمة أسباب وجيهة تدعونا للاعتقاد بأنّ إيران ستحتفظ بمنصب المرشد الأعلى حتى لو شهدت تغييراً في نظام الحكم ولم تَعُد لديه أيُّ سلطة سياسية. وسَبَق لتركيا خلال حُكم أتاتورك أن ارتكبت خطأ إلغاء الخلافة (السنية) في عام 1924 (بدلاً من فصلها عن السلطنة) عندما تَمَّت عَلْمَنَة الدولة، ما جعل الكثير من السُّنة يشعرون أنهم بلا دفَّة توجُّههم، وما زال عالمنا اليوم يعاني محاولاتٍ لا تَكِلُّ لإعادة إقامة الخلافة. ومن المؤمَّل ألا ترتكب إيران الخطأ نفسه إذا ما سنحت الفرصة لها. لذا أنا متحمّس تماماً لمسألة المرشد الأعلى، كونه لن تمرَّ عشرة أعوام قبل أن نشهد تغييراً ما".

"من المحتمل أنه عِوَضاً عن وجود مرشد أعلى سنشاهد في إيران مجلساً ثيوقراطياً يتألف من زعماء دينيين (على شاكلة "مجلس صيانة الدستور" الراهن) دون شخصيةٍ شبيهةٍ بالبابا مِن فوقهم، ومن شأن المجلس المذكور أن يُبْطِلَ عمل البرلمان والرئيس المنتخَبَيْن".

"في الوقت الراهن، هناك عدد غير قليل من الحركات الاحتجاجية حول العالم، ومن المحتمل أن نشاهد بداية شيء ما في إيران أيضاً".

"يمكن أيضاً أن يَحُلَّ نظامٌ برلماني ورئاسي آخر محلّ النظام القائم حالياً عِوَضاً عن استبدال الزعامة الدينية".

"النظام القائم في إيران ليس حجرَ صَوّان يتسم بالجمود، ولديه من المرونة الكافية للتعامل مع المنشقين الداخليين والمعارَضة الداخلية. وهذا النظام ليس تماماً كما كان في مخيَّلة الإمام الخميني ومواطنيه؛ إذ تعيَّن عليه أن يتأقلَم مع مهامّه الفعلية في عالم الواقع، مثلما يتعيَّن على أنظمة الحكم أينما كانت في العالم أن تفعل إذا ما أرادت البقاء. ولها أن تتأقلَم أكثر فأكثر إذا ما لزم الأمر. فثمة الكثير من هامش حريةِ الحركة. ويمكن أن تتغيَّر كفّة ميزان

القوى بين السُّلطات المنتخَبة والسُّلطات الدينية دون تغيير النظام نفسه. ويمكن لمجلس صيانة الدستور في إيران أن يخفّف أو يشدّد معاييره للمرشحين الراغبين في الترشُّح للمناصب. ويمكن أن تكون السياسات أكثر ليبراليةً أو أكثر تحفُّظاً، أو أكثر دينيةً أو أكثر علمانيةً دون إخلال كبير."

"وعلى الرغم من أن سكان المدن أكثر ليبراليةً وغالباً ما يُظهرون استياءهم من نظام الحكم القائم، يبدو أن معظم السكان غير الحضريين يدعمون مبادئ الثورة، ولنا أن نجدَ في نتائج الانتخابات ما يدلُّ على ذلك. وتشير حقيقة أن مبادئ الثورة تحظى بالدعم في أوساط شريحةٍ واسعةٍ من السكان، مقرونةً بالمرونة المتأصلة في نظام الحكم، إلى أنّ النظام الحاكم لن يختفي في غضون الأعوام العشرة المقبلة".

"من المرجَّح أن تقود العقوبات إلى تغيير في سلوك النظام أكثر من تغيير النظام بحدّ ذاته: فمن الممكن أن تُجْبِر العقوبات إيران على الجلوس إلى طاولة المفاوضات (كما فعلت عندما أبرمت اتفاقاً نووياً)، لكن ليس للعقوبات من سِجّل يُذكر في إسقاط أنظمة الحكم، وثمة الكثير من الأكاديميين الذين يعتقدون أن العقوبات ستزيد، على الأرجح، من تماسُك النظام داخلياً بدلاً مِن أن تتسبَّب في انهياره".

البواعث

- يُحدَّد الدستور بعنايةٍ صلاحيات المرشد الأعلى، مثلما يحدّد مؤهلات خَلَفِه وطريقة اختيار مَن يخلفه في المنصب. وطالما ظلَّ دستور البلاد سارياً، سيظلّ منصب المرشد الأعلى قائماً.
- نجحَ خامنئي كثيراً في توطيد السلطة في منصب المرشد الأعلى، ومن مصلحته ومصلحة الحرس الثوري الإيراني على السواء أن يظلّ هذا المنصب قائماً. وسيتمكّن الحرس الثوري الإيراني من الإبقاء على المعارضة تحت السيطرة بفضل مؤسساته الضخمة، وقوته الاقتصادية، و"الباسيج" كمنظمةٍ شبه عسكرية هائلة.
- القومية الإيرانية ستخفّف من حدّة استياء الشعب الناجم على الضائقة الاقتصادية، خاصةً إذا ما كان التصوُّر السائد أن العقوبات التي تشكل أساس هذه الضائقة تفرضها في المقام الأول الولايات المتحدة.
- يمكن الحفاظ على الوضع الراهن من خلال الصلاحيات الموزعة لكسب دعم المرؤوسين. يشغل المرؤوسون مناصب رئيسية ولديهم القدرة على تطهير المعارضة. يمكن استخدام العقوبات الأمريكية كدعاية لتعزيز دعم المواطنين من قبل القادة الإيرانيين.

لم يَكُن للعقوبات نهائياً تأثيرٌ كبير على تلبية الاحتياجات الأساسية لأيّ بلد في العالم.

س 10 هل ستؤدي العقوبات الاقتصادية إلى انهيار نظام الحكم في إيران؟

⚠ المخاطر

- مؤشرات بأنّ قيادة الحرس الثوري الإيراني أخذت تنأى بنفسها عن مؤسسة المرشد الأعلى.
- إيران قد تسعى سعياً أكثر قوة نحو امتلاك الأسلحة النووية خلال الأعوام الخمسة المقبلة، الأمر الذي قد يجعل أوروبا تفرض عليها عقوباتٍ أشدّ، وهو ما قد يقود إلى انهيار النظام.
- قد تفاقِم أخبارٌ مفادها أن سياسيين إيرانيين قد اجتمعوا لكتابةِ دستور جديد من خطرَ زوال منصب المرشد الأعلى المنصوص عليه في الدستور.
- ظهور رجل دين بارز متفق عليهِ من الجيل الجديد يمكنه أن يشغل المنصب، أو تسوية عامة مع النظام من قبل المعارضين المحليين.
- الرأي العام. على وجه التحديد، هل سيحتفظ النظام بدعم كافٍ خلال فترة ركود اقتصادي طويلة الأجل.

الشباب والشابات عاطلون عن العمل، في حين تتركز الثروة بين أفراد النخبة الدينية (رفسنجاني).
الاقتصاد الضعيف كان وراء جميع الحركات الاحتجاجية حتى اليوم.

أحداث
غير متوقعة ذات تأثير كبير

- احتمال قيام إسرائيل بغزو إيران أو شنّ ضربات عسكرية قيد النقاش حالياً.
- حركة للاستيلاء على السلطة الداخلية بطريقة عدائية على أعلى مستوى داخل النظام ستكون مفاجئةً إذا ما تمَّ تحريض القائمين عليها على تفكيك اقتران الدين والدولة. انتفاضة شعبية تتغلَّب على النظام وتثبّت دعائم الديمقراطية.
- انهيار أسعار النفط بسبب الاكتشافات والعمليات الإنتاجية الجديدة التي تُحْدِثُ زيادة في المعروض،
- في حالِ طوَّرت إيران (وربما اختبرت) قنبلة نووية، قد تجتاح الولايات المتحدة البلاد لإسقاط نظام الحكم، وفي تلك الحالة لن يكون في إيران مرشد أعلى بعد اليوم.
- احتمال حدوث اختراقات في االتكنلوجيا الخضراء من شأنها أن تعجّل انتقال العالم من اقتصاد قائم على الكربون.

الاحتجاجات والثورات المندلعة في البلدان المجاورة لإيران قد تمتدُّ إليها. والاحتجاجات الحالية بين الشيعة في العراق ولبنان تُظهر زعامةً دينيةً جديدةً تستحوذ على مصالح سياسية قوية. وفي حال انتقلت هذه المؤثرات إلى إيران، ستؤثر في منصب المرشد الأعلى.

س 11

الاتجاه السائد

هل سنشهد تسارعاً في وتيرة انتشار الأسلحة النووية؟

ثمّة تسع قوى نووية في العالم اليوم، إحداها من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (إسرائيل). وقد أعربَت إيران وتركيا مؤخراً عن اهتمامهما بتطوير قدرات نووية.

السؤال المفصلي

كم سيكون عدد القوى النووية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في عام 2030؟

صفر	واحدة	اثنتان
%1	%89	%6

ثلاث	أربع أو أكثر
%3	%1

موجز

عندما سُئل المستشرفون الفائقون عن عدد القوى النووية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في عام 2030، اتّفق هؤلاء بأغلبيةٍ ساحقةٍ على أنَّ إسرائيل ستظلُّ قوةً نوويةً في المنطقة. وإذا ما حدثَ وأن حصلت أيُّ دولة إقليمية أخرى بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على قدرات الأسلحة النووية، فستسعى الدول الأخرى جاهدة لبناء قدرات مماثلة ولكنها ستخاطر بإثارة اضطرابات في منطقةٍ هي أكثر المناطق توتراً في العالم.

قد أعلنت إسرائيل مراراً أنها ستهاجم المنشآت الإيرانية إذا ما اعتقدَت أن النظام الحاكم في طهران قد أوشكَ أن يدخل مرحلة تصنيع أسلحة نووية. وقد صَمَتَت تركيا عن هجوم شنّته إسرائيل في عام 2007 على مفاعل سوري سري شبه مكتمل بأَنْ سمحَت للطائرات الحربية الإسرائيلية بعبور أراضيها في طريقها نحو أهدافها؛

وقد تشارك قوى عسكرية أخرى من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (وحلفاؤها من خارج المنطقة) في استخدام القوة للحؤول دون حصول أي بلد تعتبره معادياً على قدرات أسلحة نووية.

الاستشرافات اليومية

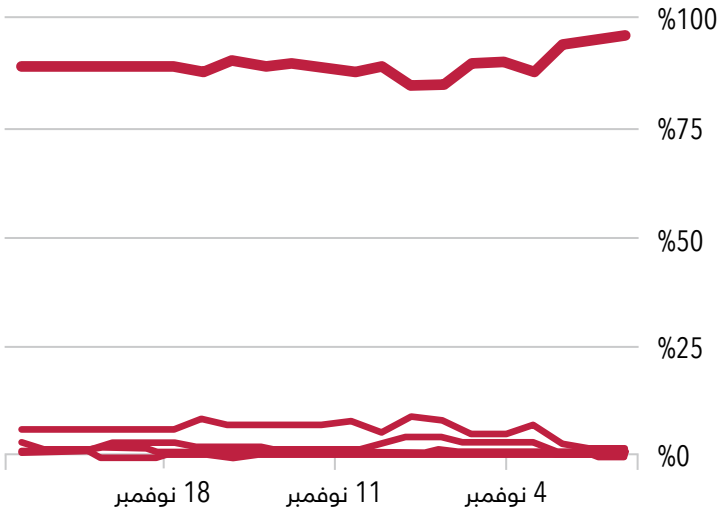

عدد الاستشرافات

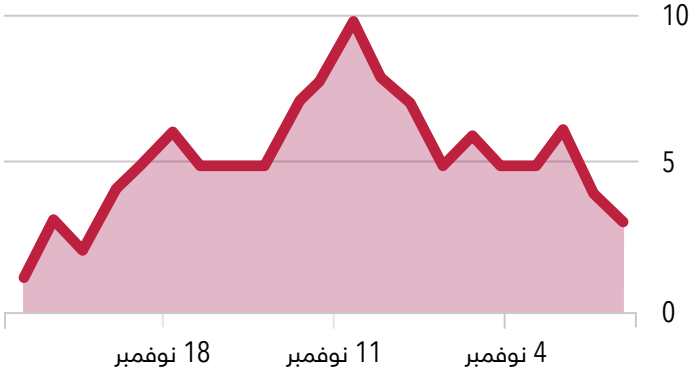

source: https://goodjudgment.io/agpe/1b39e0/current.png

س 11 هل سنشهد تسارعاً في وتيرة انتشار الأسلحة النووية؟

تحليل المستشرفين الفائقين

""قد يجادل البعض بالقول إنَّ إيران ليست إلا حالة خاصّة، أمّا أنا فأقول إنّ أيّ بلد بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كان سيواجه ردَّ فعل مماثل من العالم، على الأرجح، في حالِ حاول جِدّياً امتلاك أسلحة نووية، خاصةً أن هذه المنطقة من العالم تُعَدُّ مضطربةً بالفعل وغير مستقرة سياسياً. ولنا جميعاً أن نرى كيف باتت العقوبات الاقتصادية أحد الحلول البديلة الفعَّالة للغاية بدلاً عن الحرب. وأعتقد أنّ أيّ بلد بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يفّكر في امتلاك أسلحة نووية سيعيد التفكير في الأمر بسبب ما حدث لإيران".

خلال حديثه في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، أصر نائب سفير إيران في الأمم المتحدة، إيشغ الحبيب، على أن خطوات بلاده" قابلة للعكس ". إنها توفر "فرصة للمشاركين المتبقين في JCPOA إما لاتخاذ خطوات عملية جادة للحفاظ على JCPOA أو، إلى جانب الولايات المتحدة، قبول المسؤولية الكاملة عن أي عواقب محتملة." على الرغم من أن إيران قد تتخذ قرارًا استراتيجيًا لتصبح قوة نووية، فإن الانتهاكات الأخيرة ليست دليلاً حاسمًا على اتخاذ هذا القرار، فهي تعتبر تكتيكات تفاوضية ".

"ثمة وجهة نظر ثانية مفادها أن حركة "جلوبال زيرو" وهي جماعة دولية تضمُّ 300 من قادة العالم يكرّسون جهودهم للقضاء على الأسلحة النووية قد حدَّدت عام 2030 هدفاً لها يتمُّ عنده التخلُّص تماماً من الأسلحة النووية، وإنْ كانت الفرصة ضئيلة، كما يبدو، بأن يقنِعَ القائمون عليها القوى النووية بالتخلّي عن أسلحتها النووية.

"هل نشهدُ في حالياً اتجاهاً مهيمناً يُعيد إلى الأذهان سباق التسلُّح النووي الذي كان متوقعاً خلال الحرب الباردة؟ لقد بدأ عددٌ من بلدان العالم في التحرُّك نحو امتلاك قدرات نووية"."

"بلدان العالم التي أضحت قوىً نووية: الولايات المتحدة (1945)، الاتحاد السوفيتي/روسيا (1949)، المملكة المتحدة (1952)، فرنسا (1960)، الصين (1964)، الهند (1974)، إسرائيل (1979؟)، باكستان (1998)، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (2006)".

"أحد العناصر الرئيسية في الإجابة عن هذا السؤال تتمثل في التفكير في ردّ فعل العالم إزاء محاولة إيران إنتاج أسلحة نووية. فقد أصاب الفزع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وإسرائيل وأغلب بلدان العالم بمجرد التفكير بحيازة إيران أسلحة نووية، واتّخذت هذه البلدان إجراءاتٍ صارمةً وفعّالةً في شكل عقوبات للحؤول دون حصول ذلك".

البواعث

- يتمحور انتشار الأسلحة النووية، في المقام الأول، حولَ البرنامج النووي الإيراني. ففي حالِ استطاعت إيرانُ أن تطوّر أسلحة نووية، عندها ستحذو بلدان أخرى حذوَها. ولكن في حالِ لم تسعَ إيران إلى ذلك، حينها لن يكون ثمة استعجال بين البلدان الأخرى بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لاستكمال برنامج للأسلحة النووية خلال الأعوام العشرة المقبلة.
- في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هناك قوى عدّة تتنافس فيما بينها لبسط هيمنتها المحلية. لذا فإنَّ امتلاك أحدها لقنبلةٍ نوويةٍ سيقود على الأرجح إلى امتلاك قوى أخرى لها. وعلى سبيل المثال، حسب وجهة نظر أحد المستشرفين الفائقين فإنه من المرجح أن إيران لا يفصلها عن حيازة قنبلة نووية إلا عامٌ أو عامين، استناداً إلى واقعها في تطوير قدراتها النووية. في حين من المرجّح أن تكون تركيا والمملكة العربية السعودية لا يفصلهما إلا أربعة إلى خمسة أعوام عن حيازتها إذا عملتا على تطويرها ذاتياً، على الرغم من أن هناك مخاوف من أنهم قد يحصلون عليها "من على الرف" أي بشرائها من بلد ذي قدرة نووية مثل باكستان
- وإذا ما حازت إيران قنبلة نووية، فإننا سنشهد تسارعاً في انتشار الأسلحة النووية. وأما إذا لم تَحُزْ إيران قنبلة نووية، من الممكن أن يظلّ التسارع يراوح مكانه في الوقت الحاضر. وفي حالِ حازت إيران أسلحة النووية ستليها تركيا، وربما المملكة العربية السعودية ومصر. على الرغم من أن مصر هي حاليًا عضو جيد في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، إلا أنها كانت تحتفظ بطموحات الأسلحة النووية في سالماضي (وخاصة في عهد عبد الناصر في الستينيات)، وهناك مخاوف من أن أنشطة إيران النووية يمكن أن تسبب في تغيير السياسة المصرية الحالية.
- منذ انضمام الصين إلى النادي النووي في عام 1964، حذَت حذوها أربعة بلدان (منها إسرائيل)، واستغرق ذلك في المتوسط قرابة 14 عاماً لكلّ بلد منها. وأما اليوم فإن التقنية تمكّن من تطبيق مراقبة أكبر بكثير، ما يجعل الأمر في غاية الصعوبة لأيّ بلد آخر لتجاوز العتبة النووية.
- إنَّ الرصد الدقيق للوكالة الدولية للطاقة الذرية للمواد النووية، وما تقوم به وكالات الاستخبارات من رصد متقدّم للغاية، إلى جانب العقوبات الفعّالة المطبَّقة بنجاح ضدّ إيران، كلها أمورٌ ستجعل بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في حالة توقُّف مؤقت فيما يتعلق بالأسلحة النووية. إن انتشار الأسلحة النووية هو في تباطؤ.

التكلفة الباهظة والمدة الزمنية الطويلة لتطوير أسلحة نووية، والتوقعات الاقتصادية الإجمالية الضعيفة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والتهديد بتفاقُم الضائقة الاقتصادية بفعل العقوبات، كلّها أمورٌ تقلّل فرصة تخصيص الموارد الضرورية لتطوير أسلحة نووية أو حيازتها مباشرةً في الأجل القريب.

س 11 هل سنشهد تسارعاً في وتيرة انتشار الأسلحة النووية؟

⚠ المخاطر

- في حال أعادت الولايات المتحدة الانضمام إلى خُطّة العمل الشاملة المشتركة JCPOA -"خُطّة العمل الشاملة المشتركة" تُعرف عموماً باسم "الاتفاق النووي الإيراني"، وهو الاتفاق الذي تمّ التوصُّل إليه في فيينا في 14 يوليو/تموز 2015 بين إيران والأعضاء الخمسة الدائمين بمجلس الأمن إلى جانب ألمانيا والاتحاد الأوروبي، وأعلن ترامب الانسحاب منه في شهر مايو/أيار 2018- فإنّ احتمال انتشار الأسلحة النووية سيتضاءَل وفي حال انسحبت تركيا من الناتو، فإن احتمال انتشار الأسلحة النووية سيزداد بشكل حادّ.
- حالما يبدو جلياً أن دولةً ما بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (عدا عن إسرائيل) قد حازَت، أو يُعتقد أنها حازَت، أو يُعتقد أنها أوشكَت أن تحوز على أسلحةً نوويةً، فستتنافس الدول الأخرى بالمنطقة في سباق محموم للانضمام إلى نادي النخبة النووي بكلّ الوسائل المتاحة.
- في حالِ فاز الرئيس ترامب في الانتخابات الرئاسية الأمريكية 2020، فإن الاتفاق النووي الإيراني سينهار على الأرجح أكثر فأكثر، وستمضي إيران قُدُماً في برنامجٍ للأسلحة النووية، وقد يقود هذا إلى سباق أسلحةٍ نووية في المنطقة.
- بدلاً من محاولة تطوير أسلحة نووية، وهو الأمر الذي مِن المحال أن يظلّ طيّ الكتمان، على الأرجح، قد تحاول بعض البلدان شراء مثل هذه الأسلحة.
- أحد المخاطر المحتملة هو أن يقوم تحالفٌ بين إيران ودولة نووية أخرى (مثل باكستان أو كوريا الشمالية). وقد يقوم طرفٌ ثالثٌ يرغب بزعزعة استقرار المنطقة بتوريد أسلحة أو تقنية نووية إلى دولة في المنطقة.
- دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ستراقبُ عن كثب كوريا الشمالية بعد رحيل ترامب عن البيت الأبيض. وقد تتجاوز كوريا الشمالية الحدّ قبل رحيل ترامب، ومِن شأن تعامُل الإدارة الأمريكية المقبلة (سواء كان الرئيس المقبل من الديمقراطيين أو الجمهوريين، المهم أنه ليسَ ترامب) مع هذا الموقف أن يبرّر لبلدان أخرى خطوتها المقبلة بأن تحذوَ حذوَ كوريا الشمالية أو ألّا تحذوَ حذوها.

العقوبات الأمريكية الحالية تثبت أنها رادع أكثر فعالية من خطة العمل المشتركة، وتؤدي إلى تغيير السياسة النووية الإيرانية.

أحداث غير متوقعة ذات تأثير كبير

- قد يقود برنامج لتقاسُم الأسلحة النووية بين بلدين أو أكثر من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى تجميع الموارد العلمية والاقتصادية اللازمة لامتلاك القدرات النووية بشكل أسرع.
- يستخفُّ العامّة بفرصة أن تشنَّ إسرائيل هجوماً عسكرياً بمجرد أن توشكَ إيران على حيازة أسلحة نووية بأيّ شكل كان.
- بيع باكستان لأسلحة نووية إلى تركيا. لم يسبق عبر التاريخ أن بيعَت أسلحة نووية كاملة عاملة، حتى فيما بين الحلفاء الأعضاء في حلف الناتو. ولكن في حالِ حدوث ذلك فإنه يَأذنُ ببدء انتشار الأسلحة النووية على الفور، ومن شأن ذلك أن يغيّر تماماً الفترة الزمنية اللازمة للوصول إلى الحالة النووية.
- استخدام الأسلحة النووية في الصراعات في أيّ مكان من العالم بما في ذلك كوريا الشمالية والهند وباكستان. لم يسبق أن استُخدمت الأسلحة النووية منذ عام 1945، وبتعبير آخر فإنَّ البلدان تطوّر الأسلحة النووية بنيّةِ عدم استخدامها. ولكن في حال استخدمت أحد الأسلحة النووية ستتغيّر تلك الحسابات كلياً وسيقود ذلك بلداناً أخرى إلى تطويرها.
- تحثُّ بلدان عدّة أعضاء في الأمم المتحدة على الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وإذا ما وافقت الولايات المتحدة و/أو بلدان أوروبا على التخلُّص من مخزوناتها من الأسلحة النووية، ستجد القوى النووية الأخرى نفسها تحت ضغوط لكي تحذوَ حذوها.
- أن تشهد إيران تغييرًا في نظامها السياسي، أو تغييرًا في الحكم، مما يؤدي إلى تعليق أو التخلي عن أجندتها النووية الحالية.

ربما تملك إيران بالفعل سلاحاً نووياً أو اثنين، أو ربما تكون أقرب إلى تطويرها مما تشير إليه المعلومات الاستخباراتية الحالية. وفي حالِ كان الأمر كذلك، قد يقود ذلك إلى سباق أسلحة نووية في المنطقة.

جميع حقوق النشر محفوظة © لـ Good Judgment Inc. 2019. المقصود من هذا العرض حصراً أن يستخدمه الأشخاص الذين تمَّ تقديم العرض لهم، ولا يجوز بأيّ حال من الأحوال نسخه أو إعادة توزيعه، كلياً أو جزئياً، لمنفعة أيّ شخص آخر دون إذن من Good Judgment Inc.. وهذا العرض هو حصراً لأغراض معلوماتية. ولا يجب أن تُفسَّر المعلومات الواردة فيه على أنها تمثل مشورةً قانونيةً أو تجاريةً أو استثماريةً أو ضريبيةً. ولا نقدّم أيّ إقرار أو ضمان (صريحاً أو ضمنياً) فيما يتعلق بدقة هذا العرض أو اكتماله أو موثوقيته. المستقبل بطبيعته يكتنفه عدمُ اليقين، ويتعيّن على المستثمرين أن يتوخوا الحيطة وأن يراعوا حُسْن تقديرهم عند اتخاذ قرارات استثمارية. ولا تقبَل Good Judgment Inc. أو أيّ من مديريها أو موظفيها أو وكلائها أيَّ مسؤولية عن أيّ خسارة (مباشرة أو غير مباشرة)، بما في ذلك الخسارة الاستثمارية، أو الضرّر المترتب على استخدام المعلومات الواردة هنا. والآراء المعبَّر عنها في هذا الوثيقة قد تتغيَّر دون إشعار مسبق.

المنتدى الاستراتيجي العربي
ARAB STRATEGY FORUM

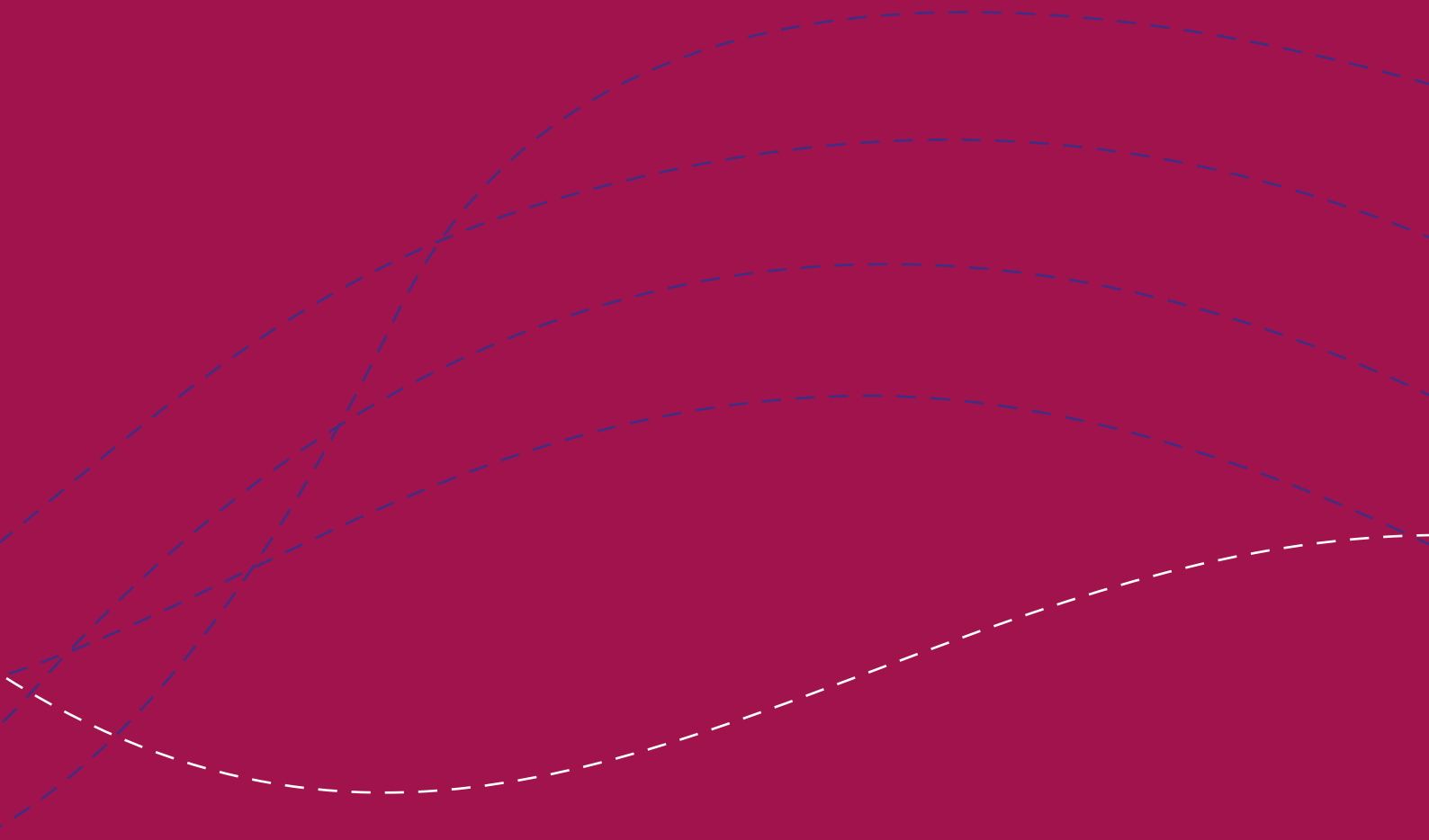

arabstrategyforum.org